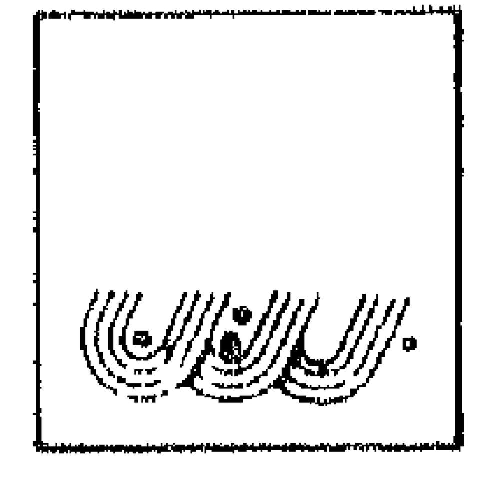


مركز البحوث العربية

للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق

نظريات ما بعد التكيف الهيكلي

بعض مجالات البحث للاقتصاديات الأفريقية

حكيم بن حمودة

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

سلسلة حالة الأدبيات
رقم ١ - ١٩٩٨

المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية

نظريات ما بعد التكيف
بعض مجالات البحث للاقتصادات الأفريقية

تأليف
حكيم بن حمودة

ترجمة
سعد الطويل

هذه ترجمة لكتيب:

Les theories du post- ajustement
Quelques pistes de recherche pour les economies africaines.
Hakim Ben Hammouda
CODESRIA 1998
P.O. Box 3304
Dakar, Senegal

اسم الكتاب: نظريات ما بعد التكيف- بعض مجالات البحث للاقتصادات الأفريقية
المؤلف: حكيم بن حمودة
ترجمة: سعد الطويل
إعداد: مركز البحوث العربية- ١٠/٨ ش متحف المنيل- منيل الروضة- القاهرة
ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

E-mail: arc@click.com.eg

المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (CODESRIA)، ومقره في داكار بالسنغال هو منظمة مستقلة تهدف بالأساس إلى تيسير البحث، ونشر نتائج البحوث، وإقامة منتديات تسمح للباحثين الأفريقيين بتبادل الآراء والمعلومات. وهي تناضل ضد تفتت البحث عن طريق خلق فرق للبحث حسب الموضوعات تتخطى الحواجز اللغوية والإقليمية.

والمجلس ينشر مجلة ربع سنوية تسمى "أفريقيا والتنمية" (Afrique et Developpement)، والمجلة التي ضربت الرقم القياسي في البقاء في أفريقيا وهي "أفريكا زاماني"، و"المجلة الأفريقية للعلوم الاجتماعية" (La Revue Africaine de Sociologie)، و"المجلة الأفريقية للشئون الدولية" (la Revue africaine des affaires internationales)، و"نشرة الكودسريا" (le Bulletin du CODESRIA).

وتنشر نتائج البحوث عن طريق وثائق العمل، وسلسلة الدراسات، وسلسلة المجالات الجديدة، وسلسلة حالة الأدبيات، وسلسلة كتب المجلس.

المؤلف

حكيم بن حمودة حاصل على شهادة دكتوراة في الاقتصاد الدولي، وهو يعمل حالياً كمدير أول البرنامج، ورئيس قسم التدريب والمنح والمعاهد للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية. وقد ساهم في عدد من المجلات العلمية، كما نُشر له عدة مؤلفات منها: 'الأفكار الأخلاقية في الاقتصاد'، ١٩٩٧، باريس، لارماتان. و 'المغرب: الغرق أم بداية جديدة؟' (جماعي)، ١٩٩٦، باريس، لارماتان. و 'تونس: التكيف وصعوبة الانخراط في المجتمع الدولي'، ١٩٩٥، باريس، لارماتان. 'أفريقيا والعالم العربي: فشل الانخراط في المجتمع الدولي'، (جماعي)، ١٩٩٥، باريس، لارماتان. 'بوروندي: التاريخ الاقتصادي والسياسي للصراع'، ١٩٩٤، باريس، لارماتان.

المحتويات

تمهيد

شارك مجلس تنمية العلوم الاجتماعية في أفريقيا بشكل نشط جداً في المناقشات الموسعة لفحص نتائج برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا، وفي هذا السبيل، نظم المجلس سلسلة من الأنشطة. ومن أهم هذه الأنشطة المؤتمرات الآتية:

*- مؤتمر حول "تكيف الاقتصاديات الأفريقية في مواجهة الأزمة"، في نيجيريا، عام ١٩٨٦.

*- مؤتمر حول " الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية وردود الفعل بشأنها في أفريقيا"، عام ١٩٨٦

*- مؤتمر حول "التكيف، وتراجع التصنيع وأزمة الحضر في أفريقيا"، عام ١٩٨٧.

*- ندوة حول "سياسات التكيف الهيكلي في أفريقيا"، عام ١٩٩١.

*- مؤتمر حول "لجنة الجنوب وأفريقيا في سنوات التسعينات"، عام ١٩٩٣.

*- مؤتمر حول "أزمات وصراعات وتحولات: إجابات وتوقعات"، عام ١٩٩٥.

ونتج عن هذه الأنشطة كمية كبيرة من المادة المكتوبة حول حصيلة التجارب الأفريقية في موضوع التكيف (فول، ١٩٩٧؛ تشسيباكا، ١٩٩٨؛ مكانداويري وآخرين، ١٩٩٥)

وأدت هذه المؤتمرات وهذه التحليلات الانتقادية للأوضاع الأفريقية في ظل عملية التكيف، إلى تكوين فريق بحث متعدد الجنسيات حول "النظرة الأفريقية لبرامج التكيف". وقد قام هذا الفريق بتحليل متعمق

لبرامج التكيف الهيكلي في أفريقيا بهدف تجميع الحصيلة النهائية لحركات الإصلاح سواء على المستوى الوطني أو مستوى القارة.[1]

والهدف من هذه المذكرة هو إدراج النظرة الناقدة التي طورها مجلس تنمية العلوم الاجتماعية في أفريقيا طوال عشر سنوات ضمن المحاولات التي برزت مؤخراً في الكثير من التيارات الفكرية والتي تهدف إلى تجاوز وفاق واشنطن.

ومنذ نهاية الثمانينات وطوال التسعينات مر حقل اقتصاد التنمية بتحولات عميقة، وفي الواقع فإن فشل محاولات التكيف الهيكلي في أغلب بلدان العالم الثالث قد أثار الشكوك في الأسس النظرية لوفاق واشنطن.

وهكذا أخذت نظرية التنمية تبتعد شيئاً فشيئاً عن النموذج المثالي للتوازن العام، وهو النموذج الذي سيطر على النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالتنمية طوال عقد الثمانينات. وبدلاً من ذلك أخذ نموذج للتنمية يُطلق عليه 'اقتصاد التنمية فيما بعد التكيف' يحل محل وفاق واشنطن. واقتصاد التنمية الجديد هذا يضم جميع الممارسات النظرية التي تنأى بنفسها عن نموذج 'فالراس' على أساس الاعتراف بعيوب السوق وعجز سياسات التثبيت والتكيف التقليدية المبنية على هذا النموذج الأساسي، عن إحداث التغيرات الضرورية لتحقيق النمو الثابت في العالم الثالث. وبعبارة أخرى لم يكن جائزاً أن تتجاهل نظرية التنمية المعاناة الاجتماعية لشعوب الجنوب المترتبة على تطبيق برامج التثبيت، وعلى ضعف قوى النمو التي حركتها الإصلاحات. وهذه التطورات تعلن نقطة النهاية لليبرالية الثمانينات المنتصرة بإعلانها المخاض لعصر جديد حيث

---

[1] ستنشر أعمال فريق العمل هذا كاملة في مجلدين قبل نهاية عام ١٩٩٨.

تتغلب الرغبة في إعادة بناء "إمبراطورية الفوضى" (سمير أمين، ١٩٩١) على أوامر وتخوفات الليبرالية الجديدة التي تقضي بتحطيم النظام القديم والتي واكبت بداية الثمانينات.

وتأثر هذا التجديد في النظريات كذلك بالتجديد في النظرية الاقتصادية، وتراجع نظريات التوقعات المعقولة لحساب مركب جديد من التوجهات والتيارات النظرية (حمودة، ١٩٩٧). وفي الواقع فإن النظرية الكلاسيكية الجديدة قد تخلت بالتدريج عن النموذج "الفالراسي" الأساسي للتطور بدلاً من ذلك كلاسيكية جديدة منهجية تعترف بمكانة ودور الأساليب التعاقدية في تنظيم المجتمعات وتعمل على إدراجها ضمن تحليلها. وإلى جانب التخلي عن الطبيعة التنظيمية للنموذج الأساسي، والرغبة المتزايدة في اختبار مناسبته للواقع، فإن التيار الكلاسيكي الجديد يؤكد من وجهة نظر منهجية تفضيله للاقتصاد الصغير وأولوية تحليل العلاقات بين الأفراد وأثرها على العاملين الاقتصاديين. وفي نفس الوقت نلاحظ لدى أهم المنادين بالكلاسيكية الجديدة اتجاهاً للتخلي عن النظرة الكلية ورغبة في اكتشاف ما تضيفه الفردية المنهجية للتحليلات "الخارجة على الإجماع"، ويؤدي هذا التطور إلى تقارب بين التيارات "الخارجة على الإجماع" والتيارات الكلاسيكية الجديدة، بل إن بعض المؤلفين يتحدثون عن مدرسة تركيبية جديدة (أبراهام-فروا، ١٩٩٣). وقد أثر هذا التركيب على دراسات اقتصاد التنمية، ويفسر التغيرات الجارية في هذا المجال من التحليل الاقتصادي.

ويتسع اقتصاد التنمية لما بعد التكيف للكثير من التيارات والممارسات النظرية، ومع ذلك، فعلى الرغم من أن هذه التيارات تتفق على الإقرار بفشل النموذج المثالي للتوازن العام في مجال التنمية، فإنها تختلف كثيراً في تحليلها لأسباب ذلك الفشل، وفي رؤيتها لمستقبل البحث المفتوح أمام

اقتصاد التنمية. فبعض المؤلفين يفسرون أزمة اقتصاد التنمية، وعلى الأخص أزمة وفاق واشنطن، بأنها تتخذ موقفاً نظامياً جامداً من وجهة النظر المعرفية. وكان التيار الكلاسيكي الجديد يفترض بشكل نظري، أن المنافسة الحرة والتقابل بين خطط العاملين الاقتصاديين المختلفين تضمن ضبط السوق، ولذلك فهذه التيارات كانت عاجزة عن استيعاب وفهم عيوب السوق (عدم مطابقته للمثال)، وبالتالي عدم قدرته بمفرده على إكساب الأفراد في مجتمع لا مركزي، الطبيعة الجماعية. وهذا التحليل هو القاعدة التي بُنيت عليها التوجهات النظرية الجديدة المرتبطة بالأبحاث الجارية. وهو يحاول بصفة خاصة أن يبتعد عن الطبيعة النظامية الجامدة للنموذج الأساسي، وأن يزيد من قدرته على شرح الأوضاع برفض الفروض الأساسية (باردهان، ١٩٩٣).

ويرى آخرون أن فشل التكيف الهيكلي ليس فشلاً لتيار بعينه من تيارات اقتصاد التنمية، ولكنه المعبر عن إفلاس مشروع "تغريب" العالم الذي حاول هذا التكيف نقله. فقد حاول الغرب أن يفرض شكل المجتمع الخاص به على بلدان العالم الثالث المختلفة عن طريق اقتصاد التنمية. لقد عمل الغرب على تدمير المجتمعات التقليدية وما تمسيزت به من تضامن أساسي، ليفرض عليها نموذجه العالمي (أي عولمتها). لقد فوض الغرب نموذجه للتنظيم الاجتماعي المبني على حصول الفرد على استقلاله عن الجماعة، وتحقيق الأشكال المحددة للترشيد السياسي والاقتصادي، عن طريق تنمية العلاقات التجارية. ومن هنا يتبين أن أزمة وفاق واشنطن ليست إلا تعبيراً إضافياً على استحالة نقل الأنظمة الثقافية والحضارية الغربية إلى العوالم الأخرى، ويدفع الغرب إلى إعادة النظر في موقفه العولمي، وإلى اختيار مواقف تناسب الآخرين وتحترم حقهم في الاختلاف.

ويمكن التمييز بين أربعة تيارات رئيسية في حركة تجديد نظرية التنمية لمرحلة ما بعد التكيف، وهي:

*- التيار الأول يجد مصدراً جديداً للإلهام في العودة إلى أعمال السابقين، مثل هيرشمان بفكرة النمو غير المتكافئ، وروزنشتاين-رودان بفكرة الدفعة القوية. وقد تأثر هذا التيار كذلك بالنتائج النظرية للأبحاث بشأن النمو المبني على الاعتماد على الذات (كروجمان، ١٩٩٣).

*- والتيار الثاني يفضل، في دراسته لمشاكل التنمية، المظاهر المرتبطة بعيوب السوق (بعده عن التصور المثالي)، وكذلك على وضع ودور المؤسسات في تنسيق أنشطة العاملين الاقتصاديين المختلفين. وهذا التيار يشكك في قدرة الخبير المثمن (أو المصفي الذي يشرف على عمليات البيع بالمزاد العلني) على ضمان توافق جميع المصالح المتعارضة للعاملين الاقتصاديين المختلفين، ويعطي أهمية أكبر لدور المؤسسات المختلفة في تنظيم الاقتصاديات اللامركزية وأدائها لعملها (أنتونيللي ورايموندو، ١٩٩٢؛ وغيومون، ١٩٩٥).

*- ويتعلق التيار الثالث بتجديد التيارات المؤسسية التي تمكنت من بناء تصورات جديدة خارجة على الإجماع لمشاكل التنمية، بناءً على نقدها للنظرات التقليدية في مجال الاستقرار

*- أما التيار الرابع فيختلف عن التيارات الثلاثة الأولى حيث يعتبر أن أزمة وفاق واشنطن هي التعبير عن إفلاس اقتصاد التنمية، وهو يدعو إلى القطيعة مع الرغبة في "تغريب" العالم التي بدأت مع نهاية استعمار الشمال (الغرب).

وسنحاول في هذه المذكرة أن ندرس صعود اقتصاد التنمية لما بعد التكيف عن طريق عرض التيارات المختلفة التي تقوم بإعادة تحليل الاقتصاديات المتخلفة وذلك من وجهة نظر ناقدة، ونحن نرى أنه على

الرغم من هذا التجديد فإن هذه التحليلات لم تستطع تخطي أزمة اقتصاد التنمية. والواقع أن هذا التجديد الحديث في النظريات لم ينجح في توفير الأدوات والبِنى النظرية اللازمة لتحليل التغيرات والتحولات الجارية في العالم الثالث منذ نهاية الثمانينات. وقد ركزت أغلب التحليلات، في السنوات الأخيرة، على تفتت وحدة العالم الثالث واتخاذ اقتصادياته الوطنية مسارات مختلفة، بشكل يبرز الاختلاف بين تطور هذه البلدان ابتداءً من منتصف الثمانينات عنه في سنوات الستينات والسبعينات. وكانت بلدان العالم الثالث قد تبنت في العقود التالية للاستقلال برامج طموحة لتحديث هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ومكنها هذا الجهد من تحقيق معدلات عالية نسبياً للنمو، ومن تكوين مجموعة متماسكة على المستوى الدولي تستطيع أن تتفاوض معاً حول شروط أفضل للانخراط في الاقتصاد الدولي. ولكن هذا المناخ تغير تماماً بتفاقم أزمة الديون والانكماش الاقتصادي في الثمانينات الذي أدي إلى التأثير السلبي للضغوط الانكماشية على الاقتصاديات المتخلفة وتمزق وحدة العالم الثالث. وهكذا رأينا بعض البلدان التي استطاعت المحافظة على معدلات مرتفعة للنمو واستمرت في إعادة هيكلة اقتصادياتها الوطنية القادرة على المنافسة مثل بلدان جنوب شرقي آسيا، في حين سقطت بلدان أخرى، من ضمنها أغلب البلدان الأفريقية، في هوة التهميش والفوضى. وأخيراً هناك مجموعة ثالثة مثل بلدان أمريكا اللاتينية التي حافظت على موقعها في الاقتصاد العالمي بصعوبة شديدة دون أن تنجح في الانخراط فيه بشكل فعال (تويو، ١٩٨٧).

وهكذا يظهر أن الصفة المميزة لتركز رأس المال في العالم الثالث هي التنوع الكبير في الصورة. ولكن التيارات الجديدة لاقتصاد النمو لا

تسمح بفهم جيد أو تحليل التحولات الجارية في الاقتصاديات المتخلفة في مجموعها.

ومنذ فشل بلدان العالم الثالث في سياسات التنمية التي استهدفت التحديث المتمركز حول الدولة كمعبر عن الأمة، فقد انقسمت بين اتجاهين، اختار أحدهما العولمة ومحاولة الانخراط في الاقتصاد العالمي، ويحاول الثاني الانكفاء على الذات وفك الارتباط.

ولم تنجح التحليلات الجديدة للتنمية، في هذه الناحية كذلك، أن ترسم استراتيجيات جديدة تساعد البلدان المتخلفة على التحكم في تحولاتها.

وينبع القيدان اللذان وضحناهما آنفاً لتيارات اقتصاديات التنمية لما بعد التكيف من نظرتها الاستاتيكية الجامدة للتنمية.

ونحن نعتقد أن هذه التيارات الجديدة لاقتصاديات التنمية لما بعد التكيف لا تملك نظرة ديناميكية لحقائق البلدان المتخلفة، الشيء الذي يحرمها من فهم أو تفسير التعددية في التحولات التي تمر بها بلدان الجنوب. وعلى الرغم من أن أغلب الباحثين قد ابدوا اهتماماً بالتحولات الحديثة في العالم الثالث، إلا أن كتاباتهم وقفت عند مستوى الملاحظات التجريبية، وبالتالي لم تنتج أية نظريات تشرح التحولات والتغيرات الجارية.

وسنعمل في هذه المذكرة على استعراض التيارات المختلفة لاقتصاد التنمية لما بعد التكيف. وسيستعرض القسم الأول المناقشات التي جرت مؤخراً وأثرت على التحولات الحالية في نظرية التنمية. وسنستعرض في القسم الثاني التيارات التي حاولت تجديد التوجهات الحديثة لاقتصاد التنمية بالعودة إلى أعمال الرواد، وذلك استناداً إلى كتابات كروجمان بشأن النمو اعتماداً على الذات، وتحليلاته. أما في القسم الثالث

فسنستعرض الأعمـــال الحديثـــة لتيـــار تدخـــل المؤسســـات التقليـــدي. وسنخصص القسم الرابع لتجديد التيارات البنيوية والكينزية، فـــي حيـــن يهتم القسم الأخير بالتيار الثقافي.

القسم الأول:

سنوات التسعينات:
سياق جديد في حقل الاقتصاد

يعتمد النموذج "الفالراسي" النقي على مبدأين أساسيين همـا المنافسـة الحرة لأقصى الحدود والرشاد المفترض في العاملين الاقتصاديين، وفـي العالم الذي يحكمه هذان المبدآن يلتقي المستهلكون والمنتجون في السـوق حيث يتبادلون السلع والخدمات ويحترمون قواعد عمل السوق بما يحقـق التوازن. ويتحقق التوازن في جميع الأسواق، بحيث يصبح الاقتصاد فـي مجموعه عبارة عن نظام من الأسواق المعتمدة على بعضها البعض وفـي حالة توازن.

وهكذا يتصور النموذج "الفالراسي" الأساسي الاقتصاد على أنه مجـال ينعدم فيه بموجب التعريف أي صراع، وحيث يتوفر للعـاملين المعرفـة الكاملة بالواقع بما يسمح لهم بوضع خططهم. وفي الحقيقـة فـإن هـذا النموذج الأساسي يصف عالماً "تخيلياً" يتميز بالمنافسة الحـرة بالكـامل، وتفتت جميع العاملين، وتجانس المنتجات، وحرية الدخول إلى الأسـواق. وكما يقول كاهوك: "إننا نواجه سوقاً يحتوي عدداً كبيراً جداً من البـائعين والمشترين الذين تتوفر لهم المعلومات الكاملة ولكنهم غير مرتبطين بأيـة اتفاقات فيما بينهم، والذين يتبادلون منتجات متماثلة تماماً بالأسعار التـي يحددها السوق بنفسه" (كاهوك، ١٩٩٣) .

ويتعرض هذا النموذج لنقد شديد لعدم واقعيـة الافتراضـات المبنـي عليها ولمحتواه النظامي، ودفع النقـد المـتزايد فـي بدايـة الثمانينـات الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد إلى تجديد دراساتهم بهدف المزيـد مـن مطابقة النموذج "الفالراسي" للواقع وتفسيره لـه. ويـدور هـذا التجديـد للنظرية النقية في ثلاثة اتجاهات:

*- التشكيك في اعتماد النمو في النماذج التقليديـة علـى العوامـل الخارجية، والبحث عن العوامل التي تجعل هذا النمو معتمداً على الذات.

*- التخلي عن افتراض المعرفة الكاملة بالواقع، وافتراض المنافسة الحرة بالكامل في نموذج التوازن الكامل، وتطوير الأبحاث بشأن عيوب الأسواق (بعدها عن السوق المثالي).

*- اهتمام أكبر بدور المؤسسات والأعراف في التنسيق بين العاملين الاقتصاديين في اقتصاد لا مركزي.

وتجد هذه الاتجاهات الجديدة في التفكير لدى مفكري الاقتصاد الصغير صداها عند الخارجين على الإجماع، وفي الواقع فإن الكينزيين الجدد كانوا يبدون اهتماماً متزايداً، ضمن منظور الاقتصاد الصغير، بعيوب السوق المرتبطة بعدم مرونة الأسعار. وعلاوة على ذلك تتجه نظريات ضبط السوق عن طريق الأعراف أكثر فأكثر نحو محاولة فهم أوضاع اقتصادية تبتعد عن مفهوم السوق المثالي ذي المنافسة الحرة تماماً. وهذه الاهتمامات التي تشترك فيها التيارات الثلاثة للنظرية الاقتصادية قد دفعت إلى برنامج للبحث أثر بشكل كبير على اقتصاد التنمية لما بعد التكيف، وكانت الاتجاهات الرئيسية لهذا البرنامج البحثي هي عيوب السوق ونقص الرشد في قرارات العاملين الاقتصاديين، ودور المؤسسات في ضبط النظام الاقتصادي.

عوامل النمو وطبيعته

ابتداءً من منتصف الثمانينات ظهرت في المجال الاقتصادي نظريات النمو المعتمد على الذات كمحاولة لتجديد نظريات النمو التقليدية (أمابل وجيليك، ١٩٩٢؛ وآرتوس، ١٩٩٣؛ وحنين ورالي، ١٩٩٤؛ ولوردون، ١٩٩١). وعلى العكس من النظرة التقليدية التي اعتبرت النمو الاقتصادي نتيجة لازدياد عدد السكان العاملين وارتفاع الإنتاجية لأسباب ذات طبيعة خارجية، تأخذ هذه التيارات الجديدة في الاعتبار الطبيعة

المعتمدة على الذات لعملية النمو الاقتصادي. وترى هذه النظريات أنـه لا يجب تحديد أسباب النمو في زيادة عوامل الإنتاج فحسب، وإنمـا يجـب أخذ عوامل أخرى في الحسبان مثـل مسـتوى رأس المـال الإنسـاني، وارتفاع الإنتاجية، وأهمية عملية التدريب الداخلي، والتقدم التكنولوجـي المعتمد على الذات. وكان لهذا التجديد في النظرية أثره على التوصيـات التقليدية في مجال السياسة الاقتصادية، وخاصة على الافـتراض بعـدم جدوى أي تدخل من جانب الدولة لضبط الاقتصاد، الأمر الذي يدافع عنـه أصحاب نظرية الاقتصاد الكلي الجديدة.

وقد درست نظريات النمو المعتمد على الذات منذ ظهورها العوامـل الرئيسية المؤثرة على دينامية النمو وطبيعتها ذات الدفع الذاتي. ومن هـذا المنظور كان النموذج الأول للنمو المعتمد على الذات والذي وضعـه ب. رومير يركز على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي (رومـير، ١٩٨٦).

ويتخلى رومير عن فرض الإنتاجية ذات المسـتوى الثـابت ولكنـه يضعها خارج المؤسسة ليؤكد بقاء إطار المنافسة الحرة الكاملـة. وفـي دراسات حديثة، يفحص رومير دور التجديدات التكنولوجيـة والإنفـاق على البحث والتطوير في النمو الاقتصادي (رومير، ١٩٩٠). وهو يقـدم في هذا النموذج اقتصاداً متعدد القطاعات رأس المال فيه غير متجـانس، ويعود إلى أجيال مختلفة من المدخلات. وفـي هـذا المجـال، تسـاعد المدخلات الجديدة التي صنعت بكفاءة أعلى على تحسين الإنتاجيـة فـي قطاع المنتج النهائي، وعلى رفع الكفاءة العامة للاقتصاد.

ومن أجل تفسير النمو المعتمد على الذات، يفضل ر. لوكاس تراكـم رأس المال البشري الذي يحققه الأفراد (لوكاس، ١٩٨٨). ويفحـص ج. بيكر وك.م.مورفي ور. تامورا هذا الموضـوع وهـم ينظـرون للنمـو

السكاني الذي يعتبره سولوف كمصدر خارجي للنمو الاقتصادي، ويعتقدون أن الاقتصاد من مصلحته الحد من النمو السكاني لضمان مستوى أعلى من رأس المال البشري وبذلك يضمن عملية نمو ثابت، أو مستدام (بيكر ومورفي وآخرين، ١٩٩٠).

وتدرس نماذج أخرى للنمو المعتمد على الذات أهمية البنية التحتية العامة بالنسبة لعملية النمو (بارو،١٩٩٠، و١٩٩١؛ وبارو ومارتن، ١٩٩٢)، وهم يرون أن هذه الممتلكات العامة ترفع من إنتاجية العاملين الاقتصاديين من القطاع الخاص وتدفع عملية النمو.

وهكذا تبتعد نظريات النمو المعتمد على الذات عن المفاهيم التقليدية وتنظر للنمو الاقتصادي على أنه عملية تعتمد على الدفع الذاتي، والتي يمكن أن تؤثر عليها المردودات المتزايدة، وكذلك عناصر خارجية مختلفة مثل التحديث التكنولوجي والمعارف والمنافع العامة.

عيوب السوق (ابتعاده عن المثالية)

يحتل فرض المنافسة الحرة الكاملة موضعاً مركزياً في النموذج المثالي للتوازن العام، ومع ذلك فقد تخلى الاقتصاد الصغير الجديد عن هذا الفرض حتى يضمن للنموذج الأساسي مصداقية أكبر. وهكذا شكك بومول في حرية الدخول إلى السوق في نظريته عن الأسواق المتنافس عليها (بومول وآخرين، ١٩٨٨ و١٩٩١)، وفيها يُعَرف السوق المتنافس عليه بأنه سوق يمكن الدخول فيه أو الخروج منه دون تحمل أية تكلفة. وهو يرى أن هذه النظرة تعبر بشكل أدق عن وضع الاحتكار في بعض فروع الاقتصاد، وتمثل تعميقاً للمنافسة الحرة الكاملة. والمنافسة على الأسواق مفيدة، في رأي بومول، للشركات وللاقتصاد القومي بقدر ضمانها للآتي:

- أسعار غير مغالى فيها
- الحد من الهدر
- إلغاء دعم الأسعار
- الوصول إلى النظام الأفضل للأسعار.

ومع ذلك يعترف بومول أن المنافسة على الأسواق أصبحت محدودة اليوم، حيث تهتم الشركات فقط بالمنافسة الواقعية في الفرع المعين دون النظر إلى المنافسة المحتملة التي تنتج من دخول شركات منافسة جديدة إلى السوق. ويسمح هذا الوضع للشركات بفرض أسعار أعلى من أفضل الأسعار، وبالتالي إلى تحقيق ريع ناتج من الوضع.

وكذلك يحتل موضوع توفر المعرفة لدى العاملين الاقتصاديين مكاناً مركزياً في التدليل على عيوب السوق، وأوجد هذا تياراً جديداً يدعى اقتصاد المعلومات الهدف منه دراسة التصرف الرشيد للعاملين الاقتصاديين عندما يواجهون بصعوبة الحصول على المعلومات بشأن المنتجات. أي أن هذا الفرع الجديد يدرس التفاعلات الاستراتيجية بين العاملين الاقتصاديين في حالة حصولهم على المعلومات بشكل غير متساو.

وكانت دراسات آكيرلوف بشأن الترابط بين الأسعار وجودة المنتجات هي الأساس الذي تطور عنه اقتصاد المعلومات (آكيرلوف، ١٩٧٠). وقد درس آكيرلوف في هذا المقال سوق السيارات المستعملة، ويبدأ بالافتراض أن البائعين لديهم المعلومات عن حالة السيارات في حين أن المشترين لا يملكون إلا توقعاتهم بشأنها. وفي هذا الوضع يرفض المشترون دفع أسعار مرتفعة لأنهم يعلمون أنه توجد بالسوق سيارات منخفضة الجودة، وفي مقابل هذه الأسعار لا يقبل البائعون إلا بيع السيارات غير الجيدة ويستبعدون السيارات الجيدة. وبذلك يصل السوق

إلى وضع 'الاختيار المضاد' الذي يستبعد المنتجات الجيدة من السوق. وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى تناقص المبادلات بل حتى انهيار السوق، إذا ما قرر العاملون الاقتصاديون أن السلع الرديئة هي وحدها الموجودة بالسوق.

وتلا هذا المقال الافتتاحي لآكيرلوف عدد كبير من الأعمال التي تبين أن حرية العاملين في السوق قد تؤدي إلى اختفاء السلع الجيدة، وتوصي بفرض إجراءات تضمن كشف مدى جودة السلع، أو إعطاء الفرصة للرجوع على البائع في حالة السلع الرديئة (ستيجليتس، ١٩٨٧؛ وبيلوك، ١٩٨٧؛ وأورليان، ١٩٩١).

وإلى جانب حالات الاختيار المضاد، يدرس اقتصاد المعلومات مشاكل 'المخاطرة الأخلاقية أو المصادفة الأخلاقية' المرتبطة بأن بعض العاملين يستطيعون التقليل من المخاطرة التي يتعرضون لها ببعض الأعمال التي لا يلحظها العاملون الآخرون. ففي أوضاع المخاطرة الأخلاقية يجب إيجاد الحوافز للعامل الذي يمتلك معلومة خاصة أن يتصرف بالطريقة الأفضل بالنسبة للعامل الذي لا يمتلك هذه المعلومة، أما في حالة الاختيار المضاد، فإن الحافز يجب أن يعمل في اتجاه تمكين العامل الاقتصادي من الحصول على المعلومات بشأن حالة السلعة. أي أنه في حالة المخاطرة الأخلاقية يجب تحديد الوسائل والإجراءات التي تضمن توزيع المخاطرة بالتساوي بين المتبادلين (لافونت، ١٩٨٧).

وتأخذ المخاطرة الأخلاقية عادة شكل النموذج 'الأصل-الوكيل'، حيث يكلف الأصل (الموكل) الوكيل القيام بعمل ما نظير دفع مقابل. ويمكن أن يتخذ هذا العمل شكل الإنتاج في حالة العلاقة بين صاحب العمل والعامل، أو الحصاد في حالة العلاقة بين صاحب الأرض والفلاح، أو حضور المحاكمة في حالة العلاقة بين الموكل

والمحامي....وهذا النوع من التعاقد يمكن أن تترتب عليه المشاكل بقدر ما يكون من الصعب مراقبة عمل الوكيل، وبالتالي يصعب على الموكل تقدير قيمته. وبناءً عليه يحتاج الأمر إلى قيام العاملَين بالاتفاق على مؤسسة مصغرة أو نظام يمكنهما من تقاسم المخاطرة، وحفز الوكيل على التصرف بالشكل الأفضل للموكل.

وينضم الكينزيون الجدد إلى الدارسين للاقتصاد الصغير الجدد فيما يتعلق بعيوب السوق، فهم يدرسون مجالاً اقتصادياً يقوم على أربع افتراضات أساسية، أولها أن تصرف العاملين الاقتصاديين يتصف بالرشد ويسير على مبدأ اختيار الأفضل بالضرورة. والثاني أن الأسواق غير مثالية ولا تخضع لقوانين المنافسة الحرة الكاملة. والثالث أن المعلومات ليست متوفرة بشكل كامل، أي أنه لا يمكن الحصول عليها إلا نظير ثمن. وأخيراً ان الأسواق ليست مثالية، أي أن هناك إجراءات أو عقود تنظم علاقات العاملين الاقتصاديين خارج السوق.

وفي هذا المجال، فإن النموذج الأكثر شهرة هو الذي قدمه ر.ج. جوردون وفيه يدرس الطبيعة اللزجة للأسعار (جوردون، ١٩٩٠). وفي هذا النموذج يدرس جوردون تطور لزوجة الأسعار في أوضاع اقتصادية مختلفة خلال الفترة بين عامي ١٨٧٣ و١٩٨٧. وبينت هذه الدراسة أن لزوجة الأسعار في الاقتصاد الأمريكي كانت ثابتة في الفترتين من ١٨٧٣ إلى ١٩١٤، ومن ١٩٥٤ إلى ١٩٨٧. وقد وصل جوردون إلى نتائج مشابهة مع بعض الاختلافات بالنسبة للاقتصاديات الأخرى التي درسها (المملكة المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا) (جوردون، ١٩٩٠). وتبين هذه الدراسات أن لزوجة الأسعار ليست أكبر في سنوات الأزمة العالمية مما هي عليه في السنوات الثلاثين العظيمة،

مما يعني، من الوجهة النظرية أن التعديلات عن طريق الأسعار كانت كثيرة ولكن آثارها على السوق لم تكن فورية.

ومن هذا المنظور يهتم الكينزيون الجدد بأسباب هذه اللزوجة وطبيعة مظاهر الجمود التي أدت إليها، ولكنهم، قبل تقديم مظاهر الجمود هذه، يضعون الافتراض أن الشركات هي التي تفرض الأسعار الشيء الذي يميزهم عن العالم "الفالراسي" الذي يعتبر أن الأسعار تُفرَض على الشركات. وإذا ما كانت الشركة تفرض الأسعار فإنها تستطيع أن ترفض تغييرها على الرغم من المعلومات المتوفرة عن السوق، وهذا يؤدي إلى الجمود مما يجعل التكيف باستخدام الأسعار أمراً صعباً (أي لزجاً). وهم يفرقون بين الجمود الاسمي والجمود الحقيقي (رومير، ١٩٩٣)، فالجمود الاسمي هو الحالة التي يلغي فيها عامل اقتصادي المرونة في سعر سلعة ما ولكن دون أن يؤثر ذلك على أسعار السلع الأخرى، أما إذا تأثر نظام الأسعار النسبية بالكامل، فالجمود هنا حقيقي.

ويرى الكينزيون الجدد أن الجمود الاسمي ينتج عن غياب حرية المنافسة في الأسواق بما يسمح للشركات ذات الوضع الاحتكاري ألا تغير أسعارها، وإلى جانب هذا التفسير يشيرون إلى تكاليف الإعلان كسبب آخر للزوجة الأسعار (مانكيف، ١٩٨٥). فالشركة ترفض تغيير الأسعار على الرغم من تغير الطلب إذا كانت تكلفة هذا التغيير مرتفعة، وكان هذا التغيير سيؤثر على سمعة الاسم التجاري للشركة.

ويمكن أن ينتج جمود الأسعار من نظام الإضافة الثابتة عند تحديد السعر، ففي هذا النظام تحدد الشركة سعر البيع بإضافة مبلغ ثابت إلى التكلفة المتوسطة للسلعة. فإذا كانت التكلفة المتوسطة تغطي تكلفة العمل والسلع والخدمات الوسيطة، فإن المبلغ الثابت يمثل تكلفة رأس المال والأرباح. وهذه الطريقة في الحساب تؤدي إلى جمود حقيقي حيث إنها

تمنع أي رفع للسعر بهدف تعظيم الربح، وعلاوة على ذلك، تلغي هذه الطريقة مسئولية الشركة في حالة تغير الأسعار.

ويقدم أ. أكون تفسيراً آخر للجمود الحقيقي وهو التفرقة بين أسواق الفوائد وأسواق الزبائن (أكون، ١٩٨١)، ففي أسواق المزايدة، يغير المتعاملون الأسعار مع كل تغير في الطلب، أما في أسواق الزبائن فيوجد تعاقد ضمني بين المتعاملين الاقتصاديين مؤداه أن الشركات تعلن أسعارها المحددة وتلتزم بعدم التلاعب بها كما تضمن جودة منتجاتها.

ويدفع هذا الجمود الكينزيين الجدد إلى افتراض وجود حالة من الرشاد التقريبي تختلف قليلاً عن الرشاد التقليدي من حيث إنها لا تتضمن المرونة التامة للأسعار. وفي هذه الظروف يكون التوازن هو الأخر أقل من الأفضل بالمقارنة بالتوازن "الفالراسي" (أكيرلوف وييلين، ١٩٨٥).

وقد اهتم الكينزيون الجدد بدراسة سوق العمل إلى جانب دراسة جمود الأسعار في سوق السلع، وهم يقومون بتحليل هذا السوق في الإطار التقليدي الذي يفترض رشاد العاملين الاقتصاديين، وهذا الإطار يقر بوجود توازن بين العرض والطلب على العمل عن طريق مرونة الأجر الحقيقي، وفي هذا الإطار، يفترض أن هناك معدلاً "طبيعياً" للبطالة، وما زاد عن ذلك يطلق عليه البطالة "الاختيارية". ويرفض الكينزيون الجدد هذا الفرض ويوضحون أن جمود الأجور الحقيقية يعرقل التوازن في سوق العمل وأنه يؤدي بالتالي إلى بطالة غير اختيارية. والإضافة التي يقدمونها على هذا المستوى، وخاصة بنظريات العقود الضمنية والأجور المبنية على الكفاءة، هي إبراز أن هذا الجمود هو نتيجة التصرف الراشد للعاملين الاقتصاديين.

المؤسسات والأعراف هي أساس التنسيق

وتهتم الدراسات الحديثة في النظرية الاقتصادية بالهيئات المختلفة التي تلعب دوراً هاماً في التنسيق بين تصرفات العاملين وضبط النظام الاقتصادي اللامركزي، وذلك إلى جانب اهتمامها بعيوب السوق. ويؤدي نقد هوبز للمجتمع اللبرالي إلى ضرورة أخذ المؤسسات في الاعتبار وذلك إلى جانب صعوبة التنسيق بين العاملين الاقتصاديين في ظروف التفاعل الاستراتيجي وغياب سلطة مركزية (فيلي،١٩٩٠). وفي الواقع يمكن للعاملين، في مجتمع فردي توجهه الرغبة في تعظيم الربح، أن يتبنوا أسلوب الغش والخداع لتحقيق مصلحتهم، وهذا الموقف قد يؤدي بالمجتمع إلى الفوضى والانفجار. ولضمان انتظام عمل المجتمع بشكل متماسك، يقترح هوبز إيجاد سلطة فوق الفرد، (أو ليفياثان)، يتنازل كل فرد لها عن جزء من حقوقه في مقابل ضمان استمرار الجماعة. وهذه التأملات الفلسفية الاقتصادية دفعت الاقتصاد الصغير الجديد إلى إدخال فكرة المؤسسات في تحليل الاقتصاد اللامركزي.

وأخذ الأعراف والمؤسسات في الاعتبار ليس شيئاً جديداً في نظرية الاقتصاد الصغير ('الاقتصاد التطبيقي'، ١٩٩٠، بروسو، ١٩٩٣).والواقع أنه منذ ١٩٣٧ ابتعد ر. كوز عن النموذج الأساسي عندما اعتبر الشركة مكاناً للتنسيق خارج السوق (كوز، ١٩٣٧). وهذا التيار المسمى بتيار المؤسسات الجديد ظهر في السنوات الأخيرة عند النظر في التكامل بين المنظمات والسوق (ألكيان وديمسيتز، ١٩٧٢؛ وويليامسون، ١٩٧٥ و١٩٨٥). وكذلك حاول د. نورث تفسير الظواهر التاريخية بأخذ النتائج التي توصل إليها تيار المؤسسات الجديد في الاعتبار (نورث وتوماس، ١٩٧٣؛ ونورث، ١٩٩٠). ومع أن تحليلات أصحاب تيار المؤسسات الجديد تعترف بأهمية المؤسسات لحسن سير

الاقتصاد اللامركزي، إلا أنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من التيار الكلاسيكي الجديد بقولهم أن المؤسسات تنبع من الاختيار الرشيد للعاملين الاقتصاديين (غيريين، ١٩٩٠).

وتحتل نظرية ر. كوز عن تكاليف التعامل مكان الصدارة في تيار المؤسسات الجديد (جيليس، ١٩٨٧). ويحاول كوز في دراساته أن يفهم الأسباب التي تدفع الشركات إلى تقوية تنظيمها الداخلي لتتجنب الرجوع للسوق، وتفسر نظرية التعاملات هذا الاتجاه إلى الداخل بالتكاليف التي تنتج عن أي لجوء إلى خارج المؤسسة وخاصة في حالة السوق البعيد عن المثالية. فالشركة توفر في هذه الحالة تكاليف اللجوء إلى السوق وينشأ بذلك حاجز بينها وبينه، ومبدأ التكلفة الحدية هو الذي يحكم العلاقة بين السوق وبين عملية الانكفاء إلى الداخل. وقد وُجه نقد كثير إلى هذه النظرية وخاصة لطابعها الوصفي، وإغفالها لوضع تعريف لتكاليف التعامل في التطبيق.

وعلى الرغم من الانتقادات فإن تحليل كوز لا زال مؤثراً في مجال الاقتصاد السياسي، وهكذا يتبنى ك. أرو فكرة كوز عندما يرى أن الشركة والسوق شكلان تبادليان للتنظيم الاقتصادي (أرو، ١٩٧٤). وكذلك يستخدم س. هايمر تحليلات كوز لدراسة الاستثمارات المباشرة في الخارج (هايمر،١٩٧٦)، وهو يوضح في أبحاثه أن نمو الشركات متعددة الجنسية مرتبط بعيوب الأسواق الدولية (بعدها عن المثالية) ومحاولة الشركات توجيه نشاطها إلى داخلها للتقليل من المخاطر. وأخيراً يذهب ويليامسون إلى ما وراء تحليلات كوز بوضع نظرية المنظمات التي تحاول أن تحلل، في إطار التحليل الكلاسيكي الجديد، أشكال التنسيق خارج السوق مثل عملية التكامل الرأسي داخل الشركة (ويليامسون،١٩٧٥ و١٩٨٥).

ولا شك أن تخلي الاقتصاد الصغير الجديد عن نظرية الخبير المثمن المُقيدة، يعطيه الفرصة لدراسة عالمٍ أوسع بكثير من العالم "الفالراسي"، ومع ذلك، فإن كان ذلك يجعل الاقتصاد الصغير الجديد أكثر انطباقاً على الواقع إلا أنه مضطر للاعتراف بأن السوق لا يمكنه تفسير ظاهرة إعطاء الصورة الاجتماعية للعاملين الاقتصاديين، ومن هنا الاعتراف بوزن الأنظمة والمؤسسات في ضبط الاقتصادات اللامركزية.

وتوجد نفس هذه التخوفات لدى أصحاب نظرية الأعراف الفرنسيين، وهم يمثلون تياراً جديداً ظهر في فرنسا في الثمانينات. ودفع إلى ظهور هذه الأعمال عدم قدرة الإطار الكلاسيكي الجديد على استيعاب الأوضاع الاقتصادية التي تبتعد عن سوق المنافسة الحرة المثالي النقي. ولكن هدف هؤلاء الاقتصاديين ليس تصحيح إطار النظرية النمطية وتوسيعه (ديبوي وآخرين،١٩٨٩)، وإنما، كما يقول أ. أورليان "هو عمل جماعي بدأ منذ زمن طويل ومخصص لتحليل الاقتصادات الرأسمالية، وهو تحليل يعترف بالدور الأساسي لأشكال التنسيق غير التجارية للإنتاج وتوجيه الموارد" (أورليان، ١٩٩٤: ١٣).

وكان ظهور هذا التيار استجابة لسلسلة من الاحتياجات النظرية والمتعلقة بالأسلوب، وأول هذه الاحتياجات هو الحاجة إلى خلق توجه متعدد الفروع يربط بين الاقتصاد والاجتماع في تحليل الأشكال المختلفة للعمل الجماعي والتنسيق. والاحتياج الثاني لأصحاب تيار الأعراف هو رغبتهم في تخطي التعارض، العقيم في رأيهم، بين النظرة التقليدية وتلك المخالفة للإجماع في مجال الاقتصاد السياسي. وهذا التخطي يفترض أن تأخذ نظرية الأعراف في الاعتبار ما تقدمه النظرية التقليدية الموسعة لدراسة الظواهر التنظيمية والخاصة بالمؤسسات، وكذا الاعتراف بأهمية فردية الأساليب. وكما يقول أ. أورليان، فالوقت ليس وقت التعارض

وإنما التقارب بل حتى الوصول إلى مُركب واحد طالما "تسود روح الانتماء إلى جماعة علمية واحدة تواجه مشاكل صعبة" (أورليان، ١٩٩٤: ١٥).

وعلى الرغم من هذه الرغبة المشتركة لخلق إطار انتقائي واسع يسمح بتجمع عدد كبير من التوجهات غير التقليدية، فإن فكرة الأعراف تختلف بين هؤلاء الاقتصاديين. ويمكن تعريف العرف من إحدى وجهات النظر على أنه "نظام يعبر عن تلاقي إرادات له قوة تنظيمية ملزمة....ويمكن فهمه على أنه نتيجة تصرفات فردية وفي نفس الوقت يشكل إطاراً ملزماً للأفراد" (ديبوي وآخرين، ١٩٨٩). ويزيد أصحاب نظرية الأعراف هذا التعريف المجرد توضيحاً في مجالات دراسية محددة، حيث يستخدمها ر. ساليه في تحليله لعلاقات العمل. ويبدأ هذا التحليل من عجز النموذج الكلاسيكي الجديد عن فهم علاقة العمل لأن هذه العلاقة يتم إنجازها بين صاحب العمل والعامل قبل تحقيق العمل (ساليه، ١٩٨٩). والواقع، كما يقول ساليه، أن علاقة العمل تقوم على أساس مبدأين: هما عقد العمل عند ضم العامل إلى قوة العمل، وتشغيل قوة العمل عند الإنتاج. ويناظر هذين المبدأين عمليتا تساو: الأولى هي التساوي بين وقت العمل في المستقبل والأجر، والثانية هي التساوي بين وقت العمل في الحاضر والمنتَج. وهذا الازدواج في علاقة العمل يؤدي، في رأي ساليه، إلى إبهام مزدوج يتعلق بتحقيق المنتَج وبنوعيته. وهذا الإبهام موجود بشكل دائم في الاقتصاد الفعلي الملموس ويعبّر عنه بعرفين هما:

- "عرف الإنتاجية" الذي يسمح، في وقت إتمام التبادل، بإيجاد نظام بديل للعمل الذي لم يُنجَز

- "عرف البطالة" وهو عبارة عن عملية تقييم تالٍ لعرف الإنتاجية يسمح لصاحب العمل بالمواءمة المرضية له بين ما كان يتوقعه وما حصل عليه.

وبناءً على ذلك يعرف ساليه علاقة العمل بأنها "حل وسط، ينتج عنه توترات، بين مبدأين للمساواة، يتم الأول منهما عند التعاقد التجاري بين صاحب العمل والعامل، ويقضي بالمساواة بين وقت العمل في المستقبل والأجر، ويؤدي الثاني منهما، عند ما يجري الإنتاج فعلاً، إلى المساواة بين وقت العمل الفعلي وبين المنتج" (ساليه، ١٩٨٩: ٢٣٧).

وأساس فكرة أ. أورليان عن الأعراف هو انعدام اليقين الناتج من تفكيك آليات النمو في الاقتصاد الرأسمالي في ظروف الأزمة الحالية، فهو يرى أن انعدام اليقين هذا هو التعبير عن انعدام قدرة السوق "الفالراسي" على ضمان تحقيق التنسيق بين تصرفات الأفراد في السوق اللامركزي (أورليان، ١٩٩١). وفي رأي أورليان، فإنه على الرغم من أن النظرية الكلاسيكية الجديدة تعترف بوجود انعدام اليقين، إلا أنها تعتبره من قبيل المخاطرة التي يمكن قياس احتمالاتها، ولذلك لا يتمكن هذا التيار من تقييم تطور الاقتصادات الحديثة. وهو يرى أن انعدام اليقين يؤدي إلى قبول الاقتصاديين فكرة ظهور أحداث جديدة لا يمكن إرجاعها إلى المعطيات السابقة، ويخلق انعدام اليقين، في رأيه، حالة من التحدي العام لضرورات إعادة الإنتاج الاجتماعي (أورليان، ١٩٨٩)

ويمكن أن يخلق التحدي العام مخاطرة عامة للأنظمة الاقتصادية الاجتماعية لا تستطيع الاتفاقيات أو شركات التأمين الخاصة امتصاصها، ومن هنا تظهر ضرورة الأعراف، وكما يقول أورليان، "تنبع شرعيتها من الوجود المحدد للتنسيق الذي يفرضه انعدام اليقين، أو بعبارة أخرى تعميم الإخلال بالاتفاقات، على النظام الاجتماعي" (أورليان،

١٩٨٩:٢٤٤). ويعطي المؤلف أمثلة على هذه الأعراف مثل المُقرِض في المحل الأخير، أو التأمين على التأمينات. ويرى أورليان أنه على نظرية الأعراف أن تسمح "بفهم كيف يمكن قيام علاقات جماعية، وما هي الموارد التي يجب تعبئتها لتستقر هذه العلاقات الجماعية"، وليس مجرد دراسة الأشكال المنفردة للتنسيق (أورليان، ١٩٩٤: ١٦). ولهذا الهدف ينبغي على الاقتصادي الذي يتبنى نظرية الأعراف أن يتسلح "بالأدوات التي تسمح بفهم كيف تتجمع هذه الموارد المختلفة من تجارية وتنظيمية وأخلاقية أو على شكل مؤسسات، وكيف يتأتى أن تجمعها يصنع منها كلاً مترابطاً رغم التنوع الظاهري للعلاقات التي أنتجتها" (أورليان، ١٩٩٤:١٦).

ويهتم فافيرو كذلك بهذا البحث عن الآليات العامة للتنسيق، ويبدأ تحليله للأعراف من نقد النظرية التقليدية التي ترجع رشاد التصرفات الفردية إلى الرغبة في تحقيق أفضل نتيجة، كما ترجع تنسيق تصرفات الأفراد إلى إجراءات ضبط السوق التجاري(فافيرو، ١٩٨٩).ومن جهة أخرى، فالنظرية التقليدية الموسعة، التي تتضمن توجهات مثل نظرية التعاملات التجارية، ونماذج الحفز والتوكيلات والتعاقدات، ترجع أشكال التنسيق غير التجارية إلى اتفاقات فردية بين المتعاملين. ومع ذلك فاقتراب النموذج الأساسي من الاتفاق مع الواقع يقابله فقدان التماسك الكلي، وفي ضوء هذا، فإن ما تضيفه نظرية الأعراف، في رأي فافيرو، هو أنها تحاول أن تأخذ في الاعتبار، إلى جانب القواعد والتعاقدات الفردية، وجود "أدوات إدراك جماعية" قادرة على ضمان التماسك بين القرارات الفردية في اقتصاد لامركزي (فافيرو،١٩٨٩). وبأخذ هذه الأعراف في الاعتبار، يستطيع فافيرو أن يقدم صورة تبادلية للاقتصاد

اللامركزي بوصفه جمع من التنظيمات (المعتبرة بمثابة أسواق داخلية) ينتظمها التأثير المتبادل بين إعادة الإنتاج وبين التماسك.

ومن العوامل التي قدمناها عن النظرات المختلفة للأعراف يمكننا استخلاص المميزات الرئيسية لهذا التيار النظري الجديد، وفي الواقع، نشأ هذا التيار من نقد النموذج "الفالراسي" الذي يُرجع التنسيق بين العاملين الاقتصاديين إلى عملية ضبط السوق. وإلى جانب ذلك لا يرتاح هذا التيار للتعديلات التي تقدمها النظرية التقليدية بعد توسيعها لتشمل النموذج الأساسي، حيث تكتفي باعتبار الاتفاقات والتعاقدات الفردية كالشكل الوحيد من أشكال التنسيق غير التجاري. وطبقاً لوجهة النظر هذه، تطمح نظرية الأعراف إلى خلق توجه بديل عن طريق اعتبار الأعراف المستخلصة من التصرفات الجماعية للعاملين الاقتصاديين بمثابة المبدأ المنظم للاقتصادات اللامركزية.

وعلى الرغم من كل إعلانات المبادئ هذه، فإن التحليل الموضوعي يثبت أن تيار الأعراف ينضم إلى النظرية التقليدية الموسعة، وهذا التقارب هو أساس لتجمع كبير جديد يعمل أصحاب هذا التيار بكل قواهم على إيجاده بهدف تجاوز التعارضات العقيمة بين "التقليدية" وبين "الخروج على الإجماع". ويبدو هذا التقارب أولاً في الاختيارات المنهجية بالتخلي عن النظرة الكلية واختيار الفردية، على الرغم من تأكيدات التقليديين على ضرورة التمسك بالنظرة المتكاملة للاقتصاد.

ويتضح هذا التقاطع بين التيارين من لجوء أصحاب نظرية الأعراف إلى نظرية التأثيرات غير المتعاونة لتحليل التفاعل بين العاملين الاقتصاديين، فإذا كانت هذه النظرية تسمح بالتخلي عن افتراض الخبير المثمن في النموذج التقليدي، فإنها تجد صعوبة في تفسير قدرة الاقتصاد اللامركزي على البقاء. وأخيراً يظهر هذا التقارب كذلك في نظرة

التيارين لفكرة المؤسسات، وعلى هذا المستوى يبدي أصحاب نظرية الأعراف أنهم أقرب كثيراً إلى نظرة اقتصاد المؤسسات الأمريكي الجديد، على الرغم من إشارتهم إلى ج. ر. كومونز وهو أحد الآباء المؤسسين لاقتصاد المؤسسات الأمريكي في العشرينات والثلاثينات. وإذا كان اقتصاد المؤسسات الجديد هذا يدعي أنه الوريث لاقتصاد المؤسسات الأمريكي، فإنه يبدو أن هذين التيارين قد تباعدا في سلسلة من القضايا (دوتريف، ١٩٩٣). ويكمن الخلاف بين التيارين الأمريكيين لاقتصاد المؤسسات في نظرتهما للهيئات، فإن كانت الهيئة وفقاً لرؤية كومونز هي الأداة لاحتواء سلسلة من القواعد والأنظمة التي يمكن للعاملين الاقتصاديين التمشي معها، فإنها، من وجهة النظر الضيقة لاقتصاد المؤسسات الجديد، تناظر مجموع أشكال التنسيق التي تؤدي إليها عيوب السوق. ومن جهة أخرى، يعترف اقتصاد المؤسسات بتأثير الهياكل في تحديد شكل مؤسسات التنسيق ويعمل على إدماجه فيها، في حين يقصر اقتصاد المؤسسات الجديد دراسته للهيئات على الاتفاقات والتدابير الفردية. وينبع هذا الاختلاف من التعارض في المنهج بين التيارين: الكلي ضد الفردي.

والنتيجة أن الأبحاث الحديثة في النظرية الاقتصادية قد أدت إلى تقارب بين التيارات "الخارجة على الإجماع"، مثل أصحاب نظرية الأعراف والاقتصاد الصغير "الفالراسي" والكينزيون الجدد. وحدث هذا التطور عبر تخلي الكينزيين عن المناهج الكلية وعن مشروع إقامة فرض بديل للتوازن العام، وتخلي الاقتصاد الصغير الجديد عن النظريات "الخارجة على الإجماع"، ومحاولة إقامة رسم تخطيطي يوضح كيفية عمل الاقتصاد. وساعد هذا التقارب على رسم الخطوط العامة لبرنامج جديد للبحث في المجال الاقتصادي يدور حول عيوب السوق،

ويحاول الوصول إلى تحليل أفضل لظواهــــر التنســيق بيــن العــاملين الاقتصاديين في اقتصاد لامركزى. وسيؤثر برنامج البحث هـــذا تــأثيراً كبيراً على اقتصاد التنمية لما بعد التكيف.

القسم الثاني:

العودة إلى الآباء المؤسسين

وتبدأ الأبحاث التي تحاول العودة إلى أفكار الـرواد فـي موضـوع التنمية بتقرير تراجع تلك التوجهات ابتداءً من منتصف السبعينات لتـأخذ مكانها تحليلات تقليدية (كروجمان، ١٩٩٣)، وتفسـر هـذه التحليـلات التراجع بأن سببه هو فشل محاولات التنمية، وعـدم تماسـك النمـاذج المؤسسة لنظريات التنمية (كروجمان، ١٩٩٥).

ومع ذلك فالنتائج الحديثة لأبحـاث التنميـة تؤكـد صحـة الحـدس والتوصيات التي توصلت إليها تحليلات الرواد في سلسلة من القضايـا. ففي مجال التجارة الدولية أظهرت دراسات المنظرين الأوائل للتنميـة أن الانفتاح الدولي والانخراط في الاقتصاد العالمي ليسا في صـالح البـلاد المتخلفة، فقد بين ج. ميردال أن الآثار المتساقطة للتقدم التقني والنمو فـي الدول المتقدمة باتجاه الدول المتخلفة حسب نموذج هيكشر–أولين، يلغيـه تأثير الجزء المحتجز (ميردال، ١٩٥٧). وفي نفس العقد أثرت أبحـاث CEPAL، وبصفة خاصة أبحاث بريبيش وزنجير بشأن تدهور شـروط التبادل للبلدان المتخلفة أمام البلدان المتقدمة في مجال التجـارة العالميـة على واضعي نظريات التنمية، وأعطت مبرراً قوياً لاستراتيجيات إنتـاج بدائل الاستيراد اعتماداً على الإنتاج المحلي.

وقد وجه نقد شديد لهذه المفاهيم من جانب التحليلات اللبرالية الجديـدة المبنية على المزايا التفضيلية في سنوات السـبعينات. وبصفـة خاصـة حاولت الدراسات حول "معدلات الحماية" وكذلك "تكلفة الموارد الداخليـة" أن تثبت أن حماية الصناعة، وبصفة خاصة الصناعة الثقيلة، تضر بـهذه الصناعات لحرمانها من المنافسة الخارجية التي كـان مـن الممكـن أن تحفزها على رفع كفاءتها وتحسين قدرتها التنافسية. وعلاوة على ذلـك، يدعي منتقدو نماذج النمو الموجهة إلى الداخل أن هذه الحمايـة تعرقـل

أنشطة التصدير والزراعة والصناعات الخفيفة (بلاسا، ١٩٧١؛ ليتل وآخرين، ١٩٧٠).

وجاءت المصاعب التي واجهت سياسات إحلال الواردات والقيود التي واجهتها في السبعينات لتدعم من الانتقادات اللبرالية الجديدة، وتعددت الدراسات التي تؤكد على العلاقة الإيجابية بين التصدير والنمو الاقتصادي (ميخايلي، ١٩٧٧؛ وبالاسا، ١٩٧٨). وجاء أشد النقد للتوجه نحو الداخل لرواد نظرية التنمية، من جانب دراسة كروجر (١٩٧٨) وبهجاواتي (١٩٧٨). وفحصت هذه الدراسة نتائج سياسات تحرير سعر الصرف وخفض التعريفة الجمركية في ١٠ بلدان بين السنوات ١٩٥٢ و١٩٧٢، كما أثبتت أن سياسة تخفيض العملة لا تؤدي إلى آثار تضخمية، وأن رفع القيود شرط ضروري لتشجيع الصادرات. وكان لهذه الدراسات، إلى جانب أزمة الديون، تأثير كبير على استراتيجيات التنمية في بلدان العالم الثالث ابتداءً من أوائل الثمانينات. وكانت النتيجة هي تهميش توصيات الرواد لصالح سياسات التحرر ورفع القيود لتشجيع الانخراط في السوق الدولي بالاستفادة من بعض المزايا التفضيلية للبلدان المتخلفة.

ومع ذلك، فالدراسات الحديثة بشأن المبادلات الدولية تثبت الابتعاد عن الصورة التي رسمتها النظريات اللبرالية الجديدة، وهي تبدأ بانتقاد نظريات المزايا التفضيلية لعدم قدرتها على تفسير العلاقات الدولية. وبصفة خاصة فشلت النظرية التقليدية للمبادلات الدولية في تفسير السبب في أن النسبة الكبرى من التجارة الدولية تتم بين البلدان المتقدمة ذات المستوى التكنولوجي والقدرات التصنيعية المتقاربة والتي تتبادل منتجات متشابهة (هلبيه، ١٩٩٣).

وهذه الانتقادات للنظرية التقليدية للمزايا التفضيلية أدت إلى ظهور ما سمي "بالنظرية الجديدة للمبادلات الدولية" (جرينواي، ١٩٨٧؛ وهيلبمان ورازين، ١٩٩١؛ وكروجمان، ١٩٩٠). وعلى الرغم من ظهور الإرهاصات الأولى لهذا التيار بنهاية السبعينات، إلا أنه لم يصبح نموذجاً مسيطراً على الجدل بشأن المبادلات الدولية إلا في أواسط الثمانينات. ومن بين هذه الدراسات اهتم ب. كروجمان بآثار الكفاءة غير المتساوية على التخصص الدولي والنمو غير المتكافئ بين البلدان (كروجمان، ١٩٨١)، وهو يضع نموذجا لبلدين وقطاعين (الزراعة والصناعة)، وهو يأخذ في الاعتبار كفاءة الإنتاج الكبير في القطاع الصناعي. وتقوم البلدان بالتبادل فيما بينها وفقاً لمبدأ الميزة التفاضلية، ولكن الإنتاج الكبير سيسمح للبلد الذي يمتلك فائضاً في رأس المال أن يزيد من تراكم رأس المال لديه وبذلك يزيد من الميزة التفاضلية التي يمتلكها من الأصل. وفي هذا النموذج يؤدي الإنتاج الكبير إلى تأثير تراكمي في النمو وفي القدرة التنافسية بما يؤدي به إلى احتكار الإنتاج الصناعي، وعلى المدى الطويل، إلى تخصص هذا البلد في الإنتاج الصناعي، وفي حصر البلد الثاني في الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير.

واهتم مؤلفون آخرون بالسياسة التجارية في الأسواق الدولية في ظروف المنافسة المنقوصة (براندر، ١٩٨١؛ وبراندر وكوجمان، ١٩٨٣؛ وبراندر وسبنسر، ١٩٨٥). وفي هذا السياق يوصي هؤلاء المؤلفون باتباع سياسات تجارية استراتيجية تهدف إلى توسيع الأسواق التجارية الخارجية أمام الشركات المحلية. وهكذا يوصي ج.أ. براندر وب. سبنسر بالتدخل الحكومي النشط لصالح الشركات الوطنية عن طريق فرض الضرائب والدعم للصادرات، ووضع سياسة ضرائبية ضد

مصلحة المصدر الأجنبي....والنظريات الجديدة للمبادلات الدولية تنتقد النظريات التقليدية وتثبت أن التبادل الحر ليس الحل الأمثل للاقتصاد.

ولكن ب. كروجمان بتحفظ على هذه الاستنتاجات ويقول إنه لا يستطيع إلا أن يوصي بالاستمرار في سياسة التبادل الحر حتى لو كان في المرتبة الثانية من الأفضلية (كروجمان، ١٩٩٣)، وهكذا يكون التبادل الحر، رغم أنه ليس بأفضل من سياسة الحماية، إلا أنه أسهل في التطبيق ولا يسبب التشوهات. وهكذا تجد أن كروجمان وبقية المنادين بالنظريات الجديدة للمبادلات الدولية، على الرغم من اختلافهم في التحليل مع وجهات النظر اللبرالية الجديدة، إلا أنهم يعودون فيؤيدون نظريات المزايا التفضيلية، ويوصون بتطبيق سياسات التبادل الحر في ما يتعلق بالتجارة الدولية.

وتجري العودة إلى أعمال المؤسسين في موضوع كفاءة الإنتاج الكبير إلى جانب موضوع التجارة الدولية، وعلي هذا المستوى يجب أن نؤكد أن الدراسات الأولى بشأن اقتصاد التنمية كانت تؤكد أهمية كفاءة الإنتاج ودوره في دفع التنمية الاقتصادية. وفي الواقع كان ب. روزنستاين رودان من أوائل من قالوا، في نظريته عن "الدفعة الكبيرة"، أن مزايا اقتصاد الإنتاج الكبير، على مستوى الإنتاج الصغير، إلى جانب عرض العمل في البلاد المتخلفة هما أساس الاندفاع القوي للنمو (رودان، ١٩٤٣ و١٩٦١). ويأخذ اقتصاد الإنتاج الكبير دوراً مهماً كذلك في دراسات أ. هيرشمان (هيرشمان، ١٠٦٤)، ففي بحثه عن النمو غير المتكافئ، يؤكد أن فكرة اقتصاد الإنتاج الكبير تحتل مكاناً مركزياً في العلاقات بين القطاعات الصناعية. وفي نفس الفترة، اهتم منظرو التنمية مثل نوركسه وسيتوفسكي ولويس وميردال، بدرجات متفاوتة، بموضوع اقتصاد الإنتاج الكبير، فقد حاولوا معرفة الوسائل التي يمكن

بها في الاقتصاديات المتخلفة، تحويل كفاءة الإنتاج الكبير، على مستوى الاقتصاد الصغير، بحيث تحقق رفع الإنتاجية على مستوي الاقتصاد الوطني (كروجمان،١٩٩٣).

ومع ذلك فقد هُمش موضوع اقتصاد الإنتاج الكبير ابتداءً من منتصف الستينات مع عودة النظرية الكلاسيكية الجديدة بقوة إلى الساحة مع افتراض ثبات الإنتاجية كما تقول نظريات النمو التقليدية. وكانت الصورة التي رسمتها النظريات الكلاسيكية الجديدة للنمو مبنية على دراسات سولوف الذي استعان بالافتراضات "الفالراسية" على بناء نموذج للنمو المستقر (سولوف، ١٩٥٦)، وفي هذا النموذج وامتداداته، لا يحدث النمو إلا كنتيجة للنمو الديمغرافي وارتفاع إنتاجية العمل نتيجة لتقدم تكنولوجي خارجي المصدر. وفي هذه النماذج لا يؤثر الاستثمار على النمو حيث إن راس المال العيني يعطي إنتاجية حدية متناقصة وإنتاجية ثابتة على مستوى الكم، وذلك حسب قول النظريات الكلاسيكية الجديدة، وهكذا يتناقص مردود الاستثمار في هذا الإطار مع حجم رأس المال. ومن وجهة النظر هذه، لا يزيد معدل التراكم إلا بقدر الزيادة في عدد العمال المنتجين وكذلك الزيادة في إنتاجيتهم.

وتعرضت هذه الصورة للنمو إلى انتقادات متزايدة ابتداءً من منتصف الثمانينات بسبب عجزها عن الأخذ في الاعتبار لآليات النمو في السنوات الأخيرة. فمن جهة لا تستطيع هذه النظريات تفسير ظواهر اللحاق الجارية في الاقتصاد العالمي، وخاصة حيث نجح عدد من الدول المتقدمة، وبعض بلدان العالم الثالث، حتى وإن لم تنجح دائماً في بناء أنظمة إنتاجية متماسكة، من رفع مستويات الكفاءة الإنتاجية بما قربها كثيراً من مستويات الإنتاجية الأمريكية (هينين ورالي، ١٩٩٤). وإلى جانب ذلك، لم يستطع الإطار التقليدي تفسير تباطؤ الإنتاجية أثناء الأزمة

الحالية على الرغم من ارتفاع معدل التطور التكنولوجي، وفي الواقع حدثت زيادة كبيرة في البلدان المتقدمة في الإنفاق على البحث والتطوير منذ أوائل السبعينات، وفي الاعتماد التدريجي لنموذج تكنولوجي جديد بعد أن استنفد نموذج فورد أغراضه. ومع ذلك لم ترتفع الإنتاجية للمستويات القوية التي بلغتها في أعوام الخمسينات والستينات.

ولهذه الأسباب شهدنا منذ أواسط الثمانينات تجديداً لنظريات النمو، خاصة مع أخذ ارتفاع الإنتاجية في الاعتبار مما يمثل عودة إلى أعمال الآباء المؤسسين لاقتصاد التنمية، مثل ب. روزنستاين-رودان أو أ. هيرشمان. والتيار الكلاسيكي الجديد لم يكن ليستطيع، فرضاً، أن يحتوي في تخطيطه النظري، وضعا تتزايد فيه الإنتاجية، ففي مثل هذا الوضع تؤدي زيادة عناصر الإنتاج إلى زيادة أكبر منها نسبياً في حجم الإنتاج، ونظراً لأن المنتجين يضمنون تصريف منتجاتهم، فإنهم لا يجدون الدافع للحد من الإنتاج، وبناء عليه يتجه الإنتاج إلى الزيادة بلا حدود ويصبح من الصعب حل مشكلة وصول المنتجين إلى الوضع الأمثل في إطار سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة.

وحيث أصبح من الصعب التمسك بهذه النظرية، فقد تخلى رومير عنها (١٩٨٦)، واستخدم بدلاً منها الإنتاجية المتزايدة في إطار "مارشال"، فاعتبر أن وضع الإنتاج داخل الشركة المعينة هو وضع إنتاجية غير متزايدة، ولكنه يفترض تزايد الإنتاجية كنتيجة لحجم السوق أو للاقتصاد الوطني الذي يؤدي دور المؤثر الخارجي الإيجابي الذي يحفز الشركات على الاستثمار. وتراكم الاستثمار هذا، يزيد من القدرة الإنتاجية للشركة، وهو ما يسميه "تأثير رأس المال". وإلى جانب ذلك هنالك منافع أخرى تنتج من تدريب العمال وازدياد المعرفة الفنية للشركة (وهو "تأثير المعرفة الفنية" الذي يطلق عليه رومير "الفوائد الجانبية

للتعلم")، الشيء الذي سينتقل إلى بقية الاقتصاد عن طريق العلاقات بين الشركات. وهكذا تدخل نظرية الإنتاجية المتزايدة في التحليل مع الاحتفاظ بالمبدأ الأساسي وهو المنافسة الحرة الكاملة.

وفي هذا النموذج يرتبط مسار النمو بدقة بمرونة الإنتاج وبإجمالي المعارف، فإذا كانت هذه المرونة أقل من ١، فإن النموذج تكون له الخواص الأساسية لنموذج سولوف ويقترب معدل النمو من الصفر. وفي المقابل إذا كانت المرونة تساوي الواحد الصحيح فإن رومير يثبت أنه من الممكن السير على معدل نمو ثابت يقترب نسبياً من المعدل المرتبط بتقدم تقني ذي مصدر خارجي. أما إذا زادت المرونة على الواحد فإن النمو يزداد بمعدل متزايد.

ومن جانب آخر، فإن نموذج رومير يتبين منه أن وضع التوازن التنافسي هو وضع تحت الأمثل، ففي الواقع لا تأخذ الشركات في حسابها عندما تضع خططها نتائج الترابط الاقتصادي العالمي، وهي لا تحصل بسبب ذلك على كل الأرباح الراجعة إلى وجود العوامل الخارجية الإيجابية. وهكذا فالشركات لن تهتم عندما تضع خططها، في إطار اقتصاد لا مركزي، إلا بالإنتاجية الحدية للمعرفة التي تساوي د'ج في حالة دالة الإنتاج د(ج،ج)، وهذه تقل بشكل واضح عن الإنتاجية عندما تُحسب على الأساس الاجتماعي الأمثل وهو (د'ج +ن×د'ج) (أمابل وجيليك، ١٩٩٢).وفي هذه الحالة سيكون الاستثمار الناتج من حالة التوازن في السوق أقل من الاستثمار المناظر للحالة الأمثل اجتماعياً، ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة للتقريب بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ويحدث الرجوع إلى أعمال المؤسسين لاقتصاد التنمية عن طريق تركيز نظريات النمو المعتمد على الذات على تراكم رأس المال البشري،

وعلى أهمية الاستحواذ على التكنولوجيات الحديثة وإتقانها. وهكذا يركز ب. رومير على دور التقدم التكنولوجي، في حين يعطي ر. لوكاس الأهمية لتراكم رأس المال البشري في تفسير آليات النمو الاقتصادي. وفي نموذج رومير لا تعتبر المعرفة الناتجة عن استثمار إضافي جزء من عوامل الإنتاج، وإنما عاملاً إضافياً هو الذي يمنح إنتاجية الإنتاج الكبير طبيعتها المتزايدة، أما ر. لوكاس فيحاول تخطي هذا الحد بالرجوع إلى رأس المال البشري المتضمن في العمل مما يسمح برفع واضح للقدرات الإنتاجية لقوة العمل (لوكاس، ١٩٨٨). ويقرر لوكاس أن هذا التراكم في رأس المال البشري يحدث إما عن طريق ظواهر "التدريب أثناء العمل" (تعلم الصبيان)، أو برامج التدريب التي يخصص العمال لها جزءً من وقت عملهم بهدف تحسين أدائهم وبالتالي زيادة كسبهم.

ويبين لوكاس أن تراكم المعارف ذات الكفاءة الحديثة الثابتة وذات التأثير الخارجي لرأس المال البشري، تسمح للاقتصادات بتحقيق عملية نمو ثابت. ومع ذلك يقرر لوكاس أن معدل نمو رأس المال البشري عند تحقق الوضع الأمثل أعلى منه في حالة التوازن، وهو لذلك يقول بوجود نفس الفارق بين حالة التوازن وحالة الوضع الأمثل، التي تظهر في نموذج رومير، والتي سببها عدم قدرة العاملين الاقتصاديين الخاصين على أن يستفيدوا في خططهم الإنتاجية بفائض الكفاءة الاجتماعية الناتجة من تراكم رأس المال البشري. وفي هذا الإطار فإن قرارات العاملين الاقتصاديين الخاصة بتراكم رأس المال البشري يدفع إليها رغبتهم في تحقيق مصلحتهم الذاتية دون اعتبار تأثير ذلك على النتائج الاجتماعية لتراكم رأس المال البشري. وهذا الفارق بين الوضع الأمثل وبين وضع

التوازن يبرر مرة أخرى تدخل الدولة على شكل دعم لنظام التعليم وهيئات التدريب والبحث العلمي.

ومن جهة أخرى يسمح لنا نموذج لوكاس ببعض التفسير للنمو غير المتكافئ بين البلدان المختلفة، فالنموذج يبين أن وجود فارق مبدئي بين ما تمتلكه كل منها من رأس المال العيني والبشري، يكرر نفسه بل ويزداد، وهذه النتيجة تدفع إلى التفكير في الحجم الكبير للاستثمارات التي يجب على البلدان المتخلفة تخصيصها لزيادة رأس المال العيني والبشري بهدف تقريب الفارق بينها وبين البلدان المتقدمة.

لقد كان لنظريات النمو المعتمد على الذات التي تعمل على تجديد الفكر الاقتصادي حول التنمية بالرجوع إلى الآباء المؤسسين أثر كبير على دراسات التنمية. وهكذا قام ر.ج. بارو من جديد بدراسة العوامل التي حددت النمو الاقتصادي في ١١٦ اقتصاداً خلال الفترة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ (بارو ولي، ١٩٩٤)، وكشفت الدراسة عن أهمية العوامل التي ركزت عليها التيارات المختلفة للنمو المعتمد على الذات مثل إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد، ومستوى التعليم والصحة، ونسبة الاستثمار إلى الدخل، وحجم دور الدولة والاستقرار السياسي. واهتم باحثون آخرون بعوامل النمو في أفريقيا في الفترة من ١٩٦٠-٨٧ (سافيدس، ١٩٩٥)، واهتم ر. لوكاس بالعوامل التي تحد من انتقال الاستثمارات من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة (لوكاس، ١٩٩٠)، وأبرز من بين هذه العوامل الفروق في مقدار رأس المال البشري، وعيوب السوق (عدم مرونته)، وكذا حالة الاستقرار السياسي.

وهكذا يبحث أحد تيارات اقتصاد التنمية لما بعد التكيف عن الطرق والوسائل لتجديد نظرية التنمية في العودة إلى دراسات المؤسسين، استناداً منه إلى نظريات النمو المعتمد على الذات، وتؤدي هذه العودة

بهؤلاء الباحثين إلى قطع صلاتهم مع النموذج "الفالراسي". وتتعارض هذه النظرات الجديدة مع النموذج الأساسي من حيث اعترافها بطبيعة التوازن تحت الأمثل، وتأكيدها على أهمية تدخل الدولة لتصحيح هذه العيوب، ومع ذلك فهي مع اعترافها بأهمية دور الدولة في تحقيق الوضع الأمثل للنمو، ترفض التوصية بهذا التدخل (رومير، ١٩٩٣). وفي الواقع تنتقد هذه المجموعة من الباحثين أي شكل من أشكال تدخل الدولة في ضبط الاقتصادات المتخلفة وذلك لصعوبة تحديد هذه التدخلات ووضعها موضع التنفيذ، وهم يعتبرون الحرية الاقتصادية هي أحسن الحلول حتى وإن كانت حلاً من الدرجة الثانية. وهكذا فعلى الرغم من النقد العميق للإطار النظري "الفالراسي"، يبقى هذا التيار من اقتصاد التنمية لما بعد التكيف أسير النظريات اللبرالية الجديدة فيما يتعلق بالتوصيات وباستراتيجية التنمية.

ويتضح التباس هذه التحليلات بشكل أكبر عندما تتصدى للبلدان الحديثة العهد بالتصنيع في جنوب شرقي آسيا، ويصل ب. كروجمان، عند دراسته لهذه البلدان إلى النتيجة بأن الأمر لا يعدو أن يكون وهماً مبنياً على انخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه البلدان ، وأنها لن تصمد أمام المنافسة الدولية وستنهار سريعاً (كروجمان، ١٩٩٤). ولكن الوقائع تكذب هذا التحليل، حيث نجد هذه البلدان، رغم الأزمة الأخيرة، تركز على التغيرات العميقة في هياكلها الإنتاجية، فهذه التغيرات نتجت عن عملية تأقلم مع التكنولوجيات الجديدة وإتقانها. وهكذا فبدلاً من الاستفادة من هذه الاقتصادات لإثبات صحة وجهة نظرهم بشأن شروط التبادل الدولي، وإثبات صحة تحليلاتهم النظرية، يعمد أصحاب النظريات الجديدة للمبادلات الدولية إلى التقليل من أهمية خبرات الدول حديثة العهد بالتصنيع.

ويحافظ أصحاب هذه النظريات الجديدة على هذا الالتباس بين التحليلات والتوصيات بشكل مقصود، ففي الوقت الذي يجرون فيه تحليلات أكثر مطابقة للمبادلات الدولية والنمو الاقتصادي، إلا أنهم لا يقطعون ارتباطهم بالإطار "الفالراسي" ويحافظون على انتمائهم للهيكل المسيطر في مجال النظرية الاقتصادية. وهكذا ترفض هذه الدراسات تحليل أو فهم التغيرات الحادثة في العالم الثالث، وتعتبر أن صادرات البلدان حديثة العهد بالتصنيع مجرد صادرات تعتمد على الأيدي العاملة الرخيصة مثل اقتصادات تونس أو المغرب أو جزيرة موريس. وهذا الرفض للاعتراف بخصوصية خبرات هذه البلدان، لا يكفي لتبريره الرغبة في عدم الابتعاد عن التيار الكلاسيكي الجديد، نظراً لأن أغلب التيارات الليبرالية الجديدة تعترف اليوم بالدور الذي تلعبه المؤسسات والتدخلات غير التجارية في "نجاح" الدول حديثة العهد بالتصنيع.

القسم الثالث:

اقتصاد المؤسسات الجديد

وقد ظهر في اقتصاد التنمية، مثله مثل الاقتصاد الصغير، اتجاه للتشكيك في الفروض الأساسية للنموذج "الفالراسي"، فقد أدت الحاجة إلى التواؤم إلى التخلي عن افتراض المنافسة الحرة والمعرفة الكاملة، وأخذت دراسات التنمية تهتم بعيوب السوق. ودفعت هذه العيوب إلى تزايد الدراسات حول المؤسسات والآليات التي تصحح التأثير المنظم للسوق في الاقتصادات اللامركزية. وكان هذا الاهتمام هو الدافع وراء تجدد الدراسات بشأن المؤسسات والذي أدى لظهور اقتصاد المؤسسات الجديد أو المؤسساتية الجديدة.ونما هذا التيار البحثي في اقتصاد التنمية، وساد تدريجياً الدراسات الحديثة حول الاقتصادات المتخلفة.

وتأثر هذا التيار بالتيار الكينزي الجديد وجمعه بين موضوعات بحث الاقتصاد الكبير أو الكلي، من جهة، والأسس الاقتصادية الصغيرة لأفعال العاملين الاقتصاديين.* وقد ظهر التيار الكينزي الجديد في الثمانينات على أساس رفض نظرية التوقعات الرشيدة التي تفترض تحقيق الاقتصادات اللامركزية لأوضاع التوازن، فإذا كانت نظرية التوقعات الرشيدة تفترض أن تصحيح الأسعار يؤدي إلى توازن السوق، فإن الكينزيين الجدد يرون أن لزوجة الأسعار تجعل توافقها مع الكميات أمراً بطيء الحدوث، فهم يرون أن هذه اللزوجة تؤدي إلى جمود الأسواق. وفي حين اكتفى اقتصاديو التركيب الأول بالإشارة إلى هذا الجمود فإن الكينزيون الجدد عمدوا إلى تفسيره على أساس الاقتصاد الصغير، بتأكيدهم على [illegible] بأن هذا الجمود هو، على عكس المتوقع، نتيجة

---

* ويجب هنا أن ننوه بأن الكثير من أصحاب نظرية اقتصاد المؤسسات الجديد مثل ج.إ. ستيجلتس ينتمون إلى التيار الكينزي الجديد.

للتصرف الرشيد للعاملين الاقتصاديين في ظروف السوق المعيب (غير النقي).

ويعود ظهور الكينزية الجديدة إلى معارضتها لنظرية التوقعات الرشيدة حول قضيتين، فالقضية الأولى ذات طبيعة معرفية (إيستمولوجية) وتتعلق بالجدل الدائم بين المواءمة أو الصرامة وبين تماسك النظريات (بليندر، ١٩٧٩). وعلى هذا المستوى، فإذا كانت النظرية الكينزية الجديدة تعترف بصرامة التوقعات الرشيدة إلا أنها تؤكد طبيعتها غير الواقعية. وفي هذا المجال اختار بعض المؤلفين توجيه أبحاثهم نحو زيادة مواءمة النظرية الكينزية الجديدة عن طريق الدراسة الأكثر تعمقاً لحالات الجمود وتأثيراتها على الاقتصاد الكلي. واتجهت أبحاث أخرى، في إطار دراسة التكاليف الثانوية، إلى توضيح أن هذا الجمود قد يعود إلى تصرف رشيد من جانب الشركات بالنظر إلى تكلفة توفيق الأسعار. وبشكل عام، وضحت بعض الدراسات أن جمود الأسعار هو الشكل العادي في الاقتصاد الرأسمالي وليس مرونتها (كارلتون، ١٩٨٦).

والقضية الثانية التي يواجهها الاقتصاد الكينزي الجديد هي افتراض التصرف الرشيد للعاملين الاقتصاديين في نظرية التوقعات الرشيدة. فالانتقاد الذي يوجهه الكينزيون الجدد إلى نظرية التوقعات الرشيدة لا يمس النواة الأساسية للنظرية الكلاسيكية الجديدة وهي التوازن والسوق، وإنما ينصب نقدهم على الطبيعة "الجذرية" القاطعة لهذا الافتراض بالتوقعات الرشيدة. وفي هذا المجال، وضح الكينزيون الجدد، من خلال دراستهم لعلاقات العمل، الطبيعة المعقدة للعلاقات بين العاملين الاقتصاديين التي يجب أن تقود الاقتصاديين إلى إبراز الطبيعة النسبية لافتراض الرشاد. وهكذا توصلت سلسلة من الدراسات حول أجور

الكفاءة إلى إثبات أن دفع أجر فعلي يفوق أجر التوازن يرفع من الإنتاجية (كاتس، ١٩٨٦؛ وكروجر وسمرز، ١٩٨٨). ووصلت دراسات أخرى تبحث مشكلة عقود العمل الضمنية، إلى إبراز أنه، إلى جانب الاتفاقيات الجماعية التي تنظم سلم الأجور، توجد علاقات ضمنية وقواعد جامدة بين العمال وبينهم وبين الإدارة (تيلور، ١٩٨٠). وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات مع نظرية التوقعات الرشيدة فإن هدف الكينزيون الجدد ليس العودة إلى النظرية العامة، بل بالأحرى هو التوفيق بين ما توصلوا إليه وبين النموذج الكلاسيكي الجديد. وجوهر هذا التركيب الذي يجمع بين التوجهات الكينزية والتوجهات الكلاسيكية الجديدة هو اختيار الكينزيين لأسلوب دراسة التصرفات الفردية والإجراءات التعاقدية لتنظيم المجتمعات.

وأدى هذا التطور في النظرية إلى نتائج هامة في تطبيقات واستراتيجيات التنمية، ففي الواقع يثير هؤلاء الباحثون المزيد من الشكوك في التوصيات اللبرالية لتوافق واشنطن.فقد توصل ج.إ. ستيجلتس كبير المستشارين الاقتصاديين الجديد للبنك العالمي، بأن خبرة التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا قد أثبتت أهمية تدخل الدولة في تنظيم اقتصاد السوق (ستيجلتس، ١٩٩٧). ونظرية التنمية الجديدة هذه تعتبر أن السوق هو أهم أدوات ضبط وتنظيم مشروعات العاملين الاقتصاديين المختلفين في اقتصاد لامركزي، ولكن عيوب السوق تقتضي التدخل التصحيحي من جانب الدولة (داتا-تشادهوري، ١٩٩٠). وفي هذا الصدد يعتبر ستيجلتس أن الدولة عليها أن تتدخل في ست مجالات في الاقتصادات الحديثة (ستيجلتس، ١٩٩٧). وأول مجالات تدخل الدولة هو تدعيم التعليم، حيث يرى ستيجلتس أن تعميم التعليم يخلق الظروف لتطور مجتمع أكثر عدلاً وأكثر مساواة. كذلك يجب على الدولة أن تلعب

دوراً فعالاً في تطوير التكنولوجيات الجديدة، وهو يُذَكر بأن الدولة في الولايات المتحدة هي التي طورت التكنولوجيات الجديدة ومن بينها قطاعات الاتصالات الإلكترونية.

والمجال الثالث لتدخل الدولة هو المجال المالي، ويذكر ستيجلتس في هذا الصدد أن الدولة هي التي ضمنت ثبات النظام المالي في البلدان الآسيوية وسمحت بقيام المؤسسات التي مولت النمو الاقتصادي. كذلك يجب أن تقوم الدولة بتطوير البنية التحتية ومن بينها الطرق ووسائل الاتصال. وكذلك على الدولة أن تقوم بدور هام لمنع تدهور البيئة. وكذلك يعتقد ستيجلتس أن على الدولة أن تلعب دوراً في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب وبصفة خاصة الرعاية الصحية.

وإلى جانب التغيرات وتطور الممارسات واستراتيجيات التنمية التي ابتعدت عن الوصفات التي نتجت عن توافق واشنطن في إطار عمليات التكيف، أخذت تتطور الممارسات النظرية التي ركزت على عيوب السوق، تحت تأثير الاقتصاد الصغير الجديد واقتصاد المؤسسات الجديد، كما اهتمت بالهيئات التي تقوم بتنظيم وضبط الاقتصادات اللامركزية.

وهكذا كثرت التيارات والممارسات النظرية في مجال اقتصاد التنمية التي تنتمي إلى فكر المؤسساتية. ونقطة البدء لمجموع هذه التوجهات المؤسساتية الجديدة هو عجز التوازن "الفالراسي" النقي عن استيعاب الأشكال المتميزة للتراكم، وكذلك لتصرفات العاملين الاقتصاديين في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف. ويرى هؤلاء الباحثون أن السوق في بلدان العالم الثالث أقل انسجاماً، وأن سوق العمل منقسمة بشكل كبير، وأن حالة الفقر الشديد تدفع استجابات العاملين الاقتصاديين بعيداً عن افتراضات النموذج "الفالراسي" الأساسي. وكما يقول بيرتليمي وديفيزو

لافيرن وجاجئ، "يؤدي تطبيق قواعد الرشاد الاقتصادي إلى نتائج تبدو متناقضة مع منظومة الأسعار" (بيرتيليمي، ١٩٩١).

ويذكر ستيجلتس سلسلة من الوقائع النمطية في بلدان العالم الثالث لا تستطيع النظرية التقليدية تحليلها ومنها:

- وجود بطالة كبيرة في الحضر تدفع إلى الاعتقاد بأن الأجر يزيد عن أجر التوازن في السوق.
- وجود فروق كبيرة في الأجور بين مستويات متقاربة نسبياً من المؤهلات.
- وجود هجرة كبيرة من الريف إلى الحضر على الرغم من البطالة المرتفعة هناك.
- وجود أشكال من التقسيم مبنية على مبادئ المشاركة الجماعية، خاصة في الريف، وليس على أساس الإنتاجية. (ستيجلتس، ١٩٨٨).

ومع ذلك، فعجز النموذج النقي عن إعطاء تفسيرات مفهومة للحقائق الملموسة في البلدان المتخلفة، لم يؤدِ إلى ابتعاد المؤسساتية الجديدة عن النموذج الأساسي، بل بالعكس فاقتصاد المؤسسات الجديد في مجال التنمية هو امتداد للنظرية الكلاسيكية الجديدة حيث يحاول شرح دور المؤسسات بالرجوع إلى تصرفات العاملين الاقتصاديين في الاقتصاد الصغير (يونج، ١٩٩٤). وحسب وجهة النظر هذه، يسمح وجود المؤسسات للعاملين الاقتصاديين بتحقيق أعلى نتيجة في ظروف معلومات ومنافسة غير كاملة. وهكذا يتميز اقتصاد المؤسسات الجديد عن رؤية ج.ر. كومونز الذي يحاول اكتشاف أسس التصرفات الجماعية عبر تحليل المؤسسات، أما في اقتصاد المؤسسات الجديد فتقتصر

المؤسسات على دراسة أشكال التنسيق بين العاملين الاقتصاديين الناجمة عن عيوب السوق.

ويتبين التنوع بين التوجهات المؤسساتية الجديدة من ملاحظة الاختلاف بين تعريفات المؤسسات التي يقترحها كل من الباحثين، فالمؤلف د. نورث يضع تعريفاً مختلفاً لكل من المؤسسة والمنظمة. فالمؤسسة في تحليله تجمع بين مجموعة القواعد الرسمية (القوانين...) والقيود غير الرسمية الموجودة في أذهان الناس والتي تعطي هيكل الحوافز في الاقتصاد (نورث، ١٩٩٤)، في حين تعني المنظمة لدى نورث الفرد أو مجموعة الأفراد، والتفاعل بين المؤسسات والمنظمات هو أساس التغير الاجتماعي. ولا يقبل باحثان مثل نابلي ونوجنت هذه التفرقة بين المؤسسة والمنظمة، حيث يعرفان المؤسسة بأنها مجموع القواعد والقيود التي تنظم تصرفات الأفراد والمجموعات والعلاقات بينهم (نابلي ونوجنت، ١٩٨٩). أما المنظمات مثل النقابات والأسواق المختلفة، والعقود الصريحة أو الضمنية، وقواعد السلوك الثقافية، فهي تأخذ في تحليلهما دور المؤسسات من حيث أنها تضع قواعد السلوك للأفراد ومجموعات الأفراد. أما ستيجلتس فيرى أن المؤسسة تشمل القوانين وقواعد السلوك وكذلك المنظمات كالأسرة والسوق (ستيجلتس، ١٩٨٨).

وتظهر التعددية في اقتصاد المؤسسات الجديد كذلك في نظرة كل من المؤلفين المختلفين للمؤسسات والجوانب التي يركز كل منهم في تحليله عليها.

المؤسساتية وتكلفة المبادلات

يفضل بعض الباحثين توجه ه. كوز وأ. ويليامسون لتكلفة التعـــاملات حيث يعتبران أن المشروعات تحاول، في ظروف السوق غير الحـــر، أن تحقق الكثير من أوجه نشاطها داخل المؤسسة لتجنب التكلفــــة المرتفعـــة لأي نشاط خارجي (بازو، ١٩٨٤). ومع ذلك فهذا التيار لم ينــــمُ كثـــيراً بسبب ما وُجه إليه من انتقادات تعود إلي طبيعته الوصفية أساساً، وإلــــى خلوه من تعريف لفكرة تكلفة التبادلات في التطبيق.

المؤسساتية والتغير الاجتماعي

وهذا التيار امتداد لكتابات د. نورث بشأن تـــاريخ الاقتصـــاد، فـــهو يعطي أهمية مركزية للمؤسســـات فـــي تطـــور الاقتصـــادات المختلفـــة ويعتبرها الأساس لازدهار الأمم أو انحطاطها (نورث، ١٩٨٨). وطبقـــاً لهذه النظرة، تعرف التنمية على أنها دينامية النمو التي يدفع إليها تغــــير فعال للمؤسسات.

ويرى نورث أن التغيرات في الأسعار النسبية هي أساس التغــــيرات المؤسسية بقدر ما تدفع العاملين الاقتصاديين إلى تغيير العلاقات التعاقديـــة والمؤسسية. وتشمل نظرية نورث عـــن المؤسســـات ثلاثـــة مســـتويات للتحليل:

- نظرية بشأن حقوق التملك والتنظيم تسهل، في رأي نورث، حـــل المشاكل المرتبطة بالحوافز والمعلومات في اقتصاد السوق.
- نظرية بشأن الدولة التي تلعب، حسب رأي نورث، دوراً مركزيـــاً من حيث أنها تعرف وتضمن حقوق التملك.

■ نظرية بشأن الإيديولوجية تبرر وتشرح تصرف العاملين الاقتصاديين، وتوجههم إلى التحكم في تصرفاتهم الفردية، وتجعلهم أكثر حساسية للتوازن والاستقرار الاجتماعي.

وكانت مفاهيم نورث عن المؤسسات هي الأساس لكثير من الدراسات بشأن اقتصاد التنمية، وهكذا وضع و. روتان وي. هيامي نظرية التجديدات المؤسسية المبنية على التفاعل بين العرض والطلب (روتان وهيامي، ١٩٨٤). وعلاوة على ذلك فقد وضح د. فيني أن ارتفاع أسعار الأرض في تايلاند ابتداءً من عام ١٨٥٠ مع الانفتاح على التجارة الدولية، قد دعم حقوق ملكية الأرض والتخلي عن نظام العبودية (فيني، ١٩٧٩). وقد لاحظ باحثون آخرون مثل م. بنتلي وت. أوبرهوفر نفس الظاهرة في غرب أفريقيا وصاحبها ازدياد الرغبة في التغيير في المؤسسات كنتيجة للتنمية الاقتصادية وارتفاع الإنتاجية تحت تأثير التطورات التكنولوجية (بنتلي وأوبرهوفر).

المؤسساتية والمعلومات الناقصة

ونحن هنا بصدد أهم التيارات المؤسساتية والذي كان له أكبر التأثير في مجال نظرية التنمية، وهذا التيار يحاول تفسير قيام المؤسسات بالتصرفات الرشيدة للعاملين الاقتصاديين. وفي هذا الإطار تؤدي الطبيعة الناقصة للمعلومات إلى عيوب في حركة السوق، يحاول العاملون المختلفون التغلب عليها بإجراء الكثير من التعاقدات فيما بينهم، وتكوين التنظيمات على مستوى الاقتصاد الصغير (باردهان، ١٩٩٣).

ومن أهم الدراسات ضمن هذا التيار، دراسات ج. إ. ستيجلتس، حيث تقوم نظريته عن المعلومات غير الكاملة على خمس افتراضات مركزية هي:

- يتصرف العاملون الاقتصاديون برشاد
- المعلومات لها تكلفة ولذلك لا يمتلك الأفراد المعرفة الكاملة
- المؤسسات ذات طبيعة داخلية، وهي التعبير عن استجابة العاملين الاقتصاديين لمشاكل الحصول على المعلومات.
- الاقتصاد ليس بدرجة الكفاءة بمفهوم باريتو* ، وهذا يدفع العاملين الاقتصاديين إلى التأقلم معه، وإلى التصرف أحياناً بشكل يتعارض مع المفهوم الكلاسيكي للرشاد.
- وفي سياق المعلومات غير الكاملة، على الدولة أن تلعب دوراً مؤثراً لتسهل التنسيق بين تصرفات العاملين الاقتصاديين الذين يعملون على تعظيم الربح، وتسد بذلك أوجه العيب في السوق.

ووفقاً لهذه النظرية، تبدأ دراسة مشاكل التنمية في الاقتصادات المتخلفة وتصرف العاملين الاقتصاديين فيها من دراسة أوضاع المعلومات غير الكاملة. وقد اهتم هذا التيار بصفة خاصة بتصرف الفلاحين في بلدان العالم الثالث، والتي يعتبرها التحليل الكلاسيكي على أنها تصرفات غير رشيدة. وعلى العكس مما يؤكده التيار التقليدي، أثبت أصحاب نظرية المؤسسات أن الأشكال التعاقدية المختلفة التي يعقدها المزارعون في القاعدة هي استجابات رشيدة لعيوب السوق، وبصفة خاصة لما يحيط بعالم الريف من شكوك في البلدان المتخلفة بسبب التخلف التكنولوجي، وبسبب غياب أي دعم من جانب السلطات العامة

---

* باريتو هو الاقتصادي الإيطالي الذي خلف فالراس في جامعة لوزان، وهو الذي أدخل الأساليب الرياضاتية في دراسة الاقتصاد، كما عمق مفهوم الخيار الأمثل في الاقتصاد. المترجم.

(باردهان، ١٩٨٩؛ وبنزفانجر وروزنتسفايج، ١٩٨٤؛ وإزفاران وأكوتوال، ١٩٨٥؛ وستيجلتس،١٩٨٨)

وقد درس هذا التيار موضوعات أخرى مثل خبرة بلدان جنوب شرق آسيا (تشينج، ١٩٩٣؛ وهاجارد، ١٩٩٠). ففي رأي تشينج وهاجارد وكانج فإن توجه البلدان الآسيوية نحو نظام تعظيم الصادرات قد افترض إنشاء سلسلة من المؤسسات التي دعمت الدولة في قدرتها على رسم وتنفيذ استراتيجيتها (تشينج وآخرين، ١٩٩٦). ويرى هؤلاء المؤلفين أنه على الرغم من الاختلافات بين استراتيجيات التنمية لهذه البلدان الآسيوية، فقد أنشأت هذه البلدان أربع أنواع من المؤسسات هي التي ساهمت بشكل أساسي في أليات النمو بها، وهي

- والمؤسسة الأولى هي النظام الدستوري الذي يحدد العلاقات والتوازنات بين مختلف العاملين السياسيين، وسنجد أنه في أغلب البلدان، نظام سلطوي يركز العمل في يد السلطات المختلفة.
- قيام بيروقراطية منظمة تابعة للدولة وتتمتع بمستوى مرتفع من المؤهلات.
- الدور الهام الذي تلعبه أجهزة المفاوضة والتحكيم المختلفة والتي تضم الحكومات ودوائر رجال الأعمال، وهذه المؤسسات قامت بحل مشاكل المعلومات، وتسهل المناقشات اللازمة لوضع استراتيجيات وسياسات التنمية.
- المؤسسات الحكومية القوية التي لعبت دوراً نشطاً في عمليات التصنيع السريع في هذه البلدان، وبصفة خاصة المجالس والمؤسسات القطاعية في مجال التنمية الصناعية (مجالس الصناعات الثقيلة، مجالس التصدير ومختلف الأجهزة المهتمة بالتصدير...)

وقد اهتم ستيجلتس بآليات النمو في البلدان الآسيوية (ستيجلتس، ١٩٩٦). وهو يبرز في تحليله أهمية تدخل الدولة في أسواق غير مكتملة وغير حرة، وهو يرى أن عيوب السوق في البلدان المتخلفة كبيرة وتقتضي تدخل الدولة لتصحيح هذه العيوب وتحقيق تنسيق أكبر بين مختلف العاملين الاستراتيجيين، وهو ما أثبتته خبرة البلدان الآسيوية.

وكان تدخل الدولة هو العامل الحاسم في القطاع المالي في البلدان الآسيوية نظراً لأن العيوب في هذا السوق أكبر ويمكنها أن تعرض للخطر مجهودات التنمية، ويعدد ستيجلتس سلسلة من العيوب في سوق المال تقتضي تدخل الدولة لتنظيمه (ستيجلتس، ١٩٩٤). وقد ساعدت السلطات العامة في البلدان الآسيوية على إقامة النظام المالي ومؤسسات التمويل المختلفة، كما قامت بضبط حركة أسواق المال بكل دقة بتوجيه الائتمان نحو أنشطة صناعية بعينها وعلى حساب أنشطة أخرى أستيجلتس، ١٩٩٦).

وباختصار فقد لعب تيار اقتصاد المؤسسات الجديد هذا دوراً هاماً في التشكيك في النموذج "الفالراسي" النقي بإثبات عجزه عن تحليل وتفسير للتصرفات المحددة للعاملين الاقتصاديين في أوضاع المنافسة والمعلومات غير الحرة. وقد ساهمت هذه الدراسات في انتقاد التوافق الذي ساد في الفكر الاقتصادي للتنمية منذ بداية الثمانينيات. ولكن، حتى وإن كان هذا الفرع من اقتصاد المؤسسات الجديد ينتقد الاقتصاد الصغير التقليدي، إلا أنه لا يقطع الجسور بينه وبين التيار الليبرالي، ويجعل من إضافاته النظرية امتداداً للاقتصاد الصغير "الفالراسي" بإثرائه النموذج الأساسي بإعطائه الوسائل التي تمكنه من فهم وتحليل عيوب السوق الناجمة عن المعلومات غير الكاملة. ووفقاً لهذه النظرة تعتبر المؤسسة محصلة التصرفات الرشيدة والهادفة إلى أعظم الفائدة من جانب العاملين

الاقتصاديين في ظروف سوق غير مكتملة الحرية. ويتعلق الأمـــر هنـــا بالقبول في أضيق نطاق بالمؤسسة التي تصبـــح عبـــارة عـــن التدابـــير والقواعد التي يضعها العاملون الاقتصاديون في ظروف المعلومات غـــير الكاملة، ولذلك يتميز هذا التوجه بالنظرة الفردية ويســـتبعد مـــن مجـــال دراسته التصرفات الجماعية التي كان يعطيها الآباء المؤسســـون للتيـــار المؤسساتي الأولوية كما في دراسات ر كومونز. وعـــلاوة علـــى ذلـــك يوضح ب باردهان أن هذه التحليلات لا تأخذ في الاعتبار توازن القـــوى وعلاقات السلطات التي تحدث داخل المؤسسات، والتي تؤدي إلى تقســـيم غير متساو لحقوق الملكية (باردهان، ١٩٨٩).

ويواجه اقتصاد المؤسسات الجديد في مجال التنميـــة مصـــاعب فـــي تفسير وتحليل نشأة المؤسسات (نشأتها وتجددها)، وفـــي الواقـــع تكتفـــي أغلب المساهمات بالنظرة الآنية للمؤسسات بمحاولة وصفها وفهم الـــدور الذي تلعبه في آليات التراكم والنمو الاقتصادي، ونادراً ما تـــهتم بتحليـــل آليات نشأة وتطور المؤسسات. وعلى سبيل المثال، عند دراســـة آليـــات التحول في بلدان العالم الثالث، يتمسك اقتصاد المؤسسات الجديـــد بـــأن كفاءة المؤسسات التي نشأت في البلدان الآسيوية هي التي مكنـــت هـــذه البلدان من الانخراط في الاقتصاد العالمي بفاعلية وقدرة تنافسية عاليـــة، ولكن هذا التيار لا يفسر لنا الأسباب وراء نجاح هذه البلدان فـــي إقامـــة مؤسسات فاعلة، ولا لماذا فشلت بقية بلدان العالم الثالث في اتباع نفـــس الطريق. أو بعبارة أخرى، هناك ضرورة لفهم الأســـباب العميقـــة لعـــدم فاعلية المؤسسات في أغلب بلدان العالم الثالث باســـتثناء بلـــدان جنـــوب شرق آسيا. وفي هذا المجال يكتفي اقتصاد المؤسسات الجديـــد بوصـــف المؤسسات التي ينظر إليها على أنها تعمل بفاعلية في بعـــض البلـــدان، دون التقدم باقتراحات بالوسائل والآليـــات التـــي تســـمح بتحســـين أداء

المؤسسات في البلدان الأخرى بهدف دفع آليات النمو والانخراط الفعال في الاقتصاد الدولي.

والخلاصة، أنه لئن كان تيار المؤسسات الجديد يثري النموذج النقي للتوازن في دراسته للتنمية بتحسين مدى تطابقه، إلا أنه لا يسمح بتحليل الآليات الموجودة حالياً في العالم الثالث، وبصفة خاصة، التحولات المتمايزة منذ أواسط أعوام الثمانينات. كذلك لا يتجاوب هذا التيار مع التوقعات فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية في سياق أزمة الدولة- الأمة، وسياق الانفتاح الكبير للاقتصادات الوطنية على الاقتصاد الدولي.

نسبية الرشاد

اهتم عدد من الدراسات، خاصة من بين تلك المتحدثة بالفرنسية، بالطابع النسبي للتصرف الرشيد للعاملين الاقتصاديين عندما يتعرضون للجبرية الاجتماعية والاقتصادية، وتشكك هذه الدراسات في قدرة الاقتصاد الصغير التقليدي على فهم هذه التصرفات المتميزة، وتحاول تفسير مدى الخُلف بين رشاد هؤلاء العاملين الاقتصاديين وبين الرشاد "الفالراسي" وقد اهتمت هذه الدراسات بالاقتصادات الأفريقية وحاولت الرد على الفروض التي تقول بعدم رشاد العاملين الاقتصاديين الأفريقيين. وفي هذا المجال يرى ف. هيجون "أن عدم الرشاد الاقتصادي يرتبط بالأولوية التي تُعطى للقيمة الرمزية للتصرفات، حيث تتغلب قيمة الأفراد والعلاقات بينهم على قيمة الأشياء" (هيجون، ١٩٩٥).

وتبرز هذه الدراسات أن العامل الاقتصادي في أفريقيا يخضع لنظامين محددين: أحدهما هو النظام الجماعي المحلي الذي يربطه بسلسلة من الالتزامات تجاه جماعته المجلية، والنظام الثاني فردي حيث

ينظر العامل الاقتصادي إلى احتياجاته الفردية. وفي هذا الإطار، كما يقول ف. هيجون: "ما يعتبر فضيلة من وجهة نظر الجماعة المحلية (مثل تعدد الزوجات والتضامن العائلي وتوقير الأجداد)، يصبح رذيلة من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية: أي محاباة الأقارب والشللية والقبلية" (هيجون، ١٩٩٥).

وهذا التداخل بين النظرتين يؤثر بشدة على الدراسات المتعلقة بالتنمية، وبصفة خاصة على مصداقية نظم الإحصاء المبنية أساساً على أنظمة وقواعد فردية، والتي لا تأخذ في الاعتبار أثر الاعتبارات القبلية أو المحلية على تصرفات العاملين الاقتصاديين. وكما يقول ف. ر. ماهيو: "إن أنظمة الإحصاء مبنية على التعبير عن القرارات الاجتماعية عبر التمثيل الفردي، والفردية هنا ما هي إلا وسيلة للتعبير عن تأثير الموقف الاجتماعي على التصرفات الفردية" (ماهيو، ١٩٩٥).

وهذه التوجهات تجعل من الجماعة المحلية مؤسسة اجتماعية هامة تلعب دوراً مهماً في التقليل من أثار الشك وعدم الاستقرار في أفريقيا. ويقترب هذا التيار، من الناحية النظرية من التيار التقليدي الفرنسي الذي يحاول تخطي النظرية التقليدية والنظرية التقليدية الموسعة، ليبني مكانها مفهوماً جديداً عن إضفاء الطابع الاجتماعي على العاملين الاقتصاديين بأخذ المؤسسات والاتفاقيات (أو الأعراف) في الاعتبار (حمودة، ١٩٩٧). ويميز فافيرو في دراسته بشأن الاتفاقيات في الاقتصادات المتخلفة بين ثلاثة مستويات للتحليل (فافيرو، ١٩٩٥) وهي:

***المستوى الأول ويتعلق برشاد العاملين الاقتصاديين كأفراد**

وفي هذا الإطار، يرى فافيرو أن معايير اتخاذ القرار تتغير من مدينة لأخرى، وأن كل مدينة تضع لنفسها الآليات والإجراءات الاجتماعية التي تنظم بها عدم اليقين. ويقول في هذا الشأن: "يفترض، بداءة، أن قواعد

اتخاذ القرار لا تختلف في اقتصاد أفريقي عنها في اقتصاد أوروبي من ناحية رشادها، بشرط الاعتراف بأن القرارات راشدة في إطار التركيبة الاجتماعية الداخلية لاتخاذ القرارات. وسنجد الصفة المميزة للاقتصادات الأفريقية (أفريقيا جنوب الصحراء)، بالأحرى على مستوى إعطاء عدم اليقين صبغة اجتماعية، أو بعبارة أدق، على مستوى إعطاء أولوية للمدينة المحلية على بقية المدن عند وسم الرشاد الفردي بصبغة اجتماعية" (فافيرو، ١٩٩٥: ص ١٨٦). ويؤيد فافيرو نظرية ماهيو بشأن الدور الحاسم الذي تلعبه العلاقات الجماعية المحلية على تصرفات العاملين الاقتصاديين الأفراد في المجتمعات الأفريقية.

***المستوى الثاني للتنسيق ويتعلق بالمشروعات (أو الشركات)**

ويبدأ فافيرو بإبراز الصفات الرئيسية للمشروعات الأفريقية ومن بينها الإدارة السيئة وانتشار ظواهر الفساد، وهذه الصفات مصدرها سيطرة المؤسسات الاجتماعية (مثل علاقات الجماعة المحلية) على دوافع اتخاذ القرار لدى العاملين الاقتصاديين الأفراد. وفي هذا الإطار يعتبر المشروع الأفريقي مكاناً للإنتاج بهدف إعادة توزيع الثروة المنتجة وليس تراكمها. ومن جهة أخرى نلاحظ طغيان المدينة المحلية على المدينة التجارية بالنسبة للمشروعات الأفريقية التي تحاول إعادة إنتاج علاقات اجتماعية غريبة عليها، ومن هنا هشاشة هذه العلاقات.

***المستوى الثالث للتنسيق ويتعلق بالتوازن بين القواعد**

ويستخدم فافيرو فكرة توازن القواعد للتقليديين، وهي الفكرة التي تدرس قواعد التكيف للعاملين الاقتصاديين، وذلك حتى يصل إلى تحليل التوازن الكلي. وتسمح له هذه الفكرة باستنتاج أن أسلوب عمل

المشروعات الأفريقية لا يمكن أن يحقق نمواً قوياً، وهو يقول: "إن أساليب التكيف على المستوى الاقتصادي الصغير في المجتمعات الأفريقية تعمل على زيادة عدم اليقين على المستوى الاقتصادي الكلي، إذ تجعل الاقتصاد أكثر عرضة للهزات في الظروف الخارجية مثل الهزات في العرض أو في الطلب" (فافيرو، ١٩٩٥، ص ١٩٥). وفي رأي فافيرو، يجب لمواجهة ذلك، تقوية برامج التكيف الهيكلي، التي تعمل على تخفيض العجز، وتعليم العاملين المحليين معايير الكفاءة عن طريق الإصلاحات التنظيمية بهدف مقاومة أشكال التعطيل المؤسسية التي تتميز بها هذه المجتمعات.

وعلى الرغم من النقد الذي توجهه التحليلات التقليدية لتحليلات الاقتصاد الصغير إلا أنها لا تقطع الصلات بها نهائياً، وفي الواقع تتراوح هذه الدراسات بين التحليل العلمي والخطاب المعياري فيما يتعلق بالتنمية. وهذه التحليلات قد انتهت إلى افتراض تفوق معايير الإدارة الرأسمالية على أية معايير أخرى للإدارة، ومن هنا يصبح الهدف من التحليل لا محاولة الوصول إلى الأسباب العميقة للأزمات الاقتصادية في أفريقيا، وإنما إثبات أن سبب هذه الأزمات هو ابتعاد تصرفات العاملين الاقتصاديين عما يعتبر المعيار للتصرف الرشيد. وبهذا التوجه يصبح الهدف من أية استراتيجية للتنمية هو تقريب تصرف العاملين الاقتصاديين من المعيار الرأسمالي الذي نُصب كمثل أعلى للكفاءة، والابتعاد عن علاقات التضامن الأساسي التي حافظت عليها المجتمعات الأفريقية على الرغم من الغزو العنيف للعلاقات التجارية أثناء مرحلة الاستعمار. ومن وجهة نظر هذه التحليلات لا تكفي إجراءات التكيف العنيفة التي حاولت الدول عن طريقها إضعاف التنظيمات الاجتماعية،

وإنما يجب تقويتها بإجراءات أخرى توجه ضد علاقات التضامن الأساسي التي تعتبرها هذه التحليلات،عقبات حقيقية في طريق التنمية.

وتحتل دراسة الجماعة المحلية بوصفها مؤسسة تلعب دوراً هاماً في إعطاء العاملين الاقتصاديين في أفريقيا دورهم الاجتماعي، مكاناً مركزياً في دراسات ف. ر. ماهيو الذي يرى "أن النظرية الاقتصادية تواجه، في دراستها لمميزات تصرفات العاملين الاقتصاديين في أفريقيا، مستويين: الأول هو المستوى الاقتصادي الصغير للعلاقة مع الجماعة المحلية، والثاني هو المستوى الاقتصادي الكلي لعلاقة الدولة مع هذه الجماعات نفسها" (ماهيو، ١٩٩٠). وعلى المستوى الاقتصادي الصغير يتعرض العامل الاقتصادي في أفريقيا لضغوط الجماعة المحلية التي تضاف، حسب هذه التحليلات، إلى ضرورات تعظيم المنفعة الفردية في نموذج التوازن التقي. يقول ماهيو: "وهكذا تعتمد الاستمرارية في المجتمعات الأفريقية لا على حقوق الأفراد فقط (وبالتالي على خريطة التبادلات المناظرة)، وإنما بالأكثر على حقوق الجماعة المحلية، والتي تحكمها الواجبات المفروضة تجاه هذه الجماعة ذاتها" (ماهيو، ١٩٩٠، ص ١٢).

ولتحليل الجماعة المحلية، يلجأ ماهيو إلى فكرة الحقوق والواجبات، وفي هذه النظرة فالجماعة المحلية تتضمن نظاماً كثيفاً من الحقوق والواجبات في مواجهة الأفراد الآخرين. وأسس الجماعة المحلية لا يتكون فقط من الأوجه الاقتصادية، وإنما يشمل كذلك دوافع سياسية ودينية وغيرها مما له علاقة بعالم الخيال والرمز، وفي داخل هذا العالم يوجد لكل فرد بطاقته الشخصية التي تحدد حقوقه وواجباته تجاه جماعته. ومن هذا المنظور، تبدو المجتمعات الأفريقية كمجتمعات تفرض فيها الجماعات المحلية الواجبات على أعضائها، وتجري فيها

التحويلات لحساب الجماعة المحلية، وهذه التبادلات قد تؤدي إلى حـالات من عدم التوازن حيث يحصل البعض على أكثر مما يعطون. ويوضـح ماهيو قائلاً: "وهذا الوضع الدائن أو المدين بالنسبة للجماعة يتوقف إلـى حد كبير على وضع الفرد في تـاريخ الجماعـة" (مـاهيو،١٩٩٠، ص ١٢٢).

ويستمد نظام الحقوق والواجبات هذا، قوته من نظام صارم للعقوبـات تفرضه الجماعة المحلية لضمان احترام جميع أعضائها للنظـام، وفـي مقابل ذلك تضمن الجماعة المحلية لكل فرد فيها ملجأ في حالات الحاجة. وتعبر هذه الفكرة عن انتقاد أساسي لتحليلات البنك العالمي الذي "لا يريـد الابتعاد عن نظرية السوق ولذلك يحصر نفسه في إطار نظرية اقتصـاد العائلة الرشيدة ويتجاهل تماماً حقيقة الجماعة المحلية" (مـاهيو، ١٩٩٠، ص ٢٣).

ولكن علاقات الجماعات المحلية لا تقتصر علـى إطـار الاقتصـاد الصغير، وإنما تشمل بعداً في الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالعلاقات بيـن الجماعات المحلية المختلفة التي تتكون منها الدولة-الأمة. وهنـا أيضـا تلعب، في رأي ماهيو، القيود والتحويلات الجماعية دوراً مركزيـاً فـي العلاقات بين الأفراد والدولة، ومن خلال هذا المنظور يمكن فهم وتحليـل النفقات الاجتماعية التي تتكبدها الدولة في إطـار علاقتـها بالجماعـات المحلية، والتحويلات المختلفة التي يجب عليها توجيهها لتلك الجماعات.

ويتميز هذا التوجه، على الرغم من محاولته قطع الصلات مع الإطـار الكلاسيكي الجديد وكذلك التحليلات النمطية للبنـك العـالمي، بالطبيعـة اللاتاريخية الساكنة لتحليلاته، وهكذا تبدو الاعتبارات المحلية كأنها تقـف خارج الزمان وبالتالي لا تتعرض لأي تطور تاريخي. وهناك دراسـات كثيرة تبين خلخلة هياكل علاقات الجماعات المحلية منذ أيام الاسـتعمار

في البلدان الأفريقية، فقد عملت السلطات الاستعمارية، من أجل إدخال الزراعات الموجهة للتصدير، على إصلاح نظام الضرائب المحلية بفرض نظام تسديد الضرائب نقداً. وأدت هذه التحولات الاقتصادية إلى نمو العلاقات التجارية التي بدأت عملية تحطيم العلاقات الجماعية (حمودة، ١٩٩٣). وتعمق هذا الاتجاه خلال حقبة ما بعد الاستعمار التي شهدت محاولات بناء الدولة الحديثة، ونشأة برجوازية صغيرة في المدن بدأت تتحرر من ارتباطاتها بالجماعة المحلية، وكونت نواة لظهور المواطن الفردي المستقل. وبالتأكيد لم تختفِ العلاقات الجماعية بشكل كامل إلا أنها تصبح شكلية أكثر فأكثر بفضل هذه التطورات.

وعلى أي حال ففكرة القيود الجماعية ليست جديدة في دراسات الجماعات الأفريقية، فقد قدم سمير أمين منذ عام ١٩٥٧نظرية تتابع ثلاثة أنماط من الإنتاج، وهي العائلة الجماعية والعائلة التابعة والنمط الرأسمالي، وذلك كبديل لنمط الإنتاج الآسيوي، أو لتتابع خمسة من أنماط الإنتاج، وكان ذلك ضمن تحليله للتطور التاريخي للمجتمعات (أمين، ١٩٧٩ و١٩٩٦). وقد جرى هذا التتابع ، في رأي سمير أمين، عبر تغيرين أساسيين، فقد أدى التغير الأول إلى الانتقال من النمط الجماعي إلى النمط التابع. وفي المجتمع الجماعي ترجع ملكية الأرض إلى الجماعة وتسيطر الإيديولوجية الأبوية على المجتمع وتلعب دوراً أساسياً في استمرارية المجتمع.أما في مجتمعات التبعية فنجد تبلور السلطة الاجتماعية في نوايا دول جنينية تسيطر على النشاط الاقتصادي وملكية الأرض. ويتميز النشاط الاقتصادي في الأنماط الجماعية والتابعة بسيادة قيم العرف ولا يعطي وزناً كبيراً للمبادلات التجارية، وتدعم سلطات المجتمع التابع شرعيتها بالاستناد إلى القيم الإيديولوجية والميتافيزيقية والدينية. ويؤدي التحول الكبير الثاني إلى الانتقال من

المجتمعات التبعية إلى الرأسمالية بما تتضمنه من نمو العلاقات التجارية وتحول أدوات الإنتاج إلى الملكية الخاصة، وإلى تطور الإيديولوجية الاقتصادية.

ونظرية سمير أمين مجرد فرض للدراسة ويجب مناقشتها، خاصة فيما يتعلق "بفشل" التحول إلى الرأسمالية في بعض المجتمعات المتخلفة مثل العالم العربي أو أفريقيا. ولكنها تتميز على نظريات الجماعات المحلية الجديدة من حيث إنها تقدم إطاراً لفهم تاريخي متحرك لا يتوقف عند مجرد الإقرار التجريبي بالواقع الجماعي في أفريقيا وإنما يحول فهمه وتحليله. وهكذا فإلى جانب الصعوبة التي يعترف بها ف.ر. ماهيو في وضع تقدير على أساس الجماعة المحلية بدلاً من التقدير "الفالراسي" (ماهيو، ١٩٩٠)، تعبر الجماعة المحلية بوصفها قيداً في مجال الاقتصاد الصغير التاريخ دون انقطاع، وتستمر في إعطاء التفسير لتصرفات الأفراد والعاملين الاقتصاديين، وذلك على الرغم من التحولات وتطور المجتمعات، وتغير أسس شرعيتها.

وتثير تحليلات الاقتصاد الكلي للتيار الجماعي الجديد بعض الصعوبات وتستدعي الانتقادات، فيجب أولاً تأكيد أنه وفقاً لهذه النظرة، تنحصر العلاقات الاقتصادية الكلية في التحويلات المتبادلة بين الدولة والجماعات المحلية المختلفة. وهكذا يبدو أن كل الأمور تسير على ما يرام، حيث تعود الاستقطاعات التي تأخذها الدولة من الجماعات المختلفة إليها مرة أخرى على شكل برامج تنمية زراعية أو غيرها من نفقات الدولة وخاصة للخدمات الاجتماعية. وقد تجاوزت الوقائع هذا الخطاب الذي يستبعد علاقات القوى بين الدولة والجماعات المختلفة، فمن جهة أدى الانفتاح الديمقراطي وهز أركان الأنظمة التسلطية إلى كشف أن الدول الأفريقية قد عادت، بعد مرحلة تحديثية قصيرة، إلى دعم

الجماعات الإثنية أو الإقليمية لقادتها مستبعدة بقية الجماعات الأخرى. وهكذا حققت بعض الجماعات المكاسب من بعض التحويلات، في حين حُرمت بقية الجماعات من الحصول على ثمار النمو الاقتصادي الذي تحقق في الستينات والسبعينات. ويفسر هذا الاستبعاد السياسي والاقتصادي، جزئياً، الطبيعة الذاتية لحركات الاعتراض على احتكار الدولة للسياسة في أفريقيا في أعوام الثمانينات.

وعلاوة على ذلك يقلل المؤلفون أصحاب نظريات الجماعية الجديدة من ثقل استقطاعات الدولة من الفلاحين، خاصة وهم يعتبرون أن تحويلات الدولة تسمح بدعم تضامن الجماعات المحلية. وتؤكد الدراسات الميدانية الجديدة في عدد من الاقتصادات الأفريقية خطأ هذه التحليلات (كوشيه، ١٩٩٦)، فهي تبين أن الاستقطاعات من الفلاحين قد لعبت دوراً كبيراً في إقامة هياكل الدولة، وعرقلت التراكم داخل المشروعات، الأمر الذي يفسر ضعف الإنتاجية الزراعية. وأدى الحد من تحديث هياكل الإنتاج الزراعي وانخفاض الفائض الزراعي الدول الأفريقية إلى الاستدانة من أواسط السبعينات حتى تستطيع الاستمرار في تمويل آليات النمو، ولكن تمويل الدولة في المجال الزراعي لم يهتم كثيراً برفع الإنتاجية الزراعية وخاصة بالنسبة لإنتاج المواد الغذائية، وبالعكس وُجهت جهود التنمية في المجال الزراعي في سنوات السبعينات نحو المحاصيل المخصصة للتصدير بهدف دعم ميزانية الدولة. وهكذا فالعلاقة بين الدولة والجماعات المحلية بعيدة عن صورة "النهر الطويل الهادئ" التي يروج لها دعاة الجماعية الجديدة، وبالعكس تضعنا دراسة هذه التقارير في قلب آليات الرقابة والسيطرة من جانب الدولة على جماهير الفلاحين الأفريقيين. –

وأخيراً، يقدم أصحاب نظرية الجماعات المحلية الجدد فكرة أن القيود التي تفرضها هذه الجماعات هي السبب في ضعف الإنتاجية الزراعية، فهم يقولون إن الفلاحين يعطون وقتاً أكبر للأنشطة الاجتماعية للجماعات المحلية مما يخصصونه الأنشطة الإنتاجية وهذا يؤثر سلباً على إنتاجية الزراعة. يقول ف.ر. ماهيو: "تتدخل عوامل ضارة كثيرة في تخصيص الوقت وفي الإنتاجية بسبب إعطاء أولوية للوقت المخصص للجماعة المحلية على وقت العمل الرسمي، فأي مساس بهيكل تقسيم الوقت يؤدي إلى آثار متسلسلة تبدأ من إحلال الأنشطة غير الرسمية محل الأنشطة الرسمية، وتصل إلى تدني الإنتاجية" (ماهيو، ١٩٩٠، ص ٨٦).

وفي هذا الصدد، يعزى ضعف الإنتاجية الزراعية وعدم القدرة على تكثيف الزراعة أساساً إلى عدم توفر أدوات الإنتاج في المزارع الأفريقية، فالأدوات تقتصر على المناجل والفؤوس وبعض المقاطف، وتوفر هذه الأدوات أمر مشكوك فيه، نظراً لأن التصنيع الذي بدأ في أغلب البلدان الأفريقية بعد الاستقلال لم يهتم باحتياجات الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقص في وسائل النقل يدفع إلى استخدام الأيدي العاملة لحمل المنتجات الزراعية مما يقلل من الأيدي العاملة المتوفرة للزراعة. وعلاوة على ذلك يقل استخدام المخصبات والمواد التي تعالج آفات النبات لعدم توفرها ولارتفاع ثمنها، كما لا تتوفر للفلاحين المواد البيولوجية المتعددة الاستخدام (حمودة، ١٩٩٥).

وتؤدي هذه العوامل في مجموعها إلى ضعف إنتاجية العمل، وخاصة إلى العجز الذي يحدث في الكثير من البلدان الأفريقية في مواسم الذروة في العمل في الريف، على العكس مما يقول به أصحاب نظرية الجماعات المحلية عن الوقت الذي يخصص للواجبات الجماعية. وقد أدى انخفاض أداء الفلاحين بسبب عدم توفر أدوات الإنتاج إلى صغر

مساحة الأرض التي يمكن للفرد زراعتها، وتدهـــور خصوبـــة الأرض. وإضافة لذلك فقد صاحب نقـــص الإنتاجيـــة وهشاشـــة التـــوازن فـــي المشروعات الزراعية، اتجاه كبير لفقدان رأس المال في مقابل تجديد قـوة العمل.

وهكذا يختزل تيار الجماعـــات المحليـــة تعقيـدات العلاقـات فـــي المجتمعات المتخلفة، وخاصة في اقتصاد البلدان الأفريقيـــة إلـــى قيـود الجماعات المحلية، الأمر الذي يستبعد من مجال تحليلاتـــه سلسـلة مـــن الظواهر ذات الأهمية الكبيرة في التطورات الحديثة في اقتصاد البلـــدان المتخلفة.

والنتيجة أن مختلف تيارات المؤسسات، وعلى الرغم من الانتقـــادات الهامة التي توجهها إلى تيار التوازن الاقتصادي العـــام، لا ترتفـــع إلـــى تجاوز أزمة دراسات التنمية، وقد وضحنا في هذا القسم عجزهـــا عـــن تحليل وفهم التحولات والتطورات التي تجري في بلدان العـــالم الثـــالث، وبصفة خاصة، تظل الانتقالات المختلفـــة مجهولـــة تمامـــاً مـــن هـــذه النظريات. وعلاوة على ذلك، لم تحقق هذه التيارات أي فكر جديد بشـــأن استراتيجيات التنمية فيما عدا بعـــض التوصيـــات التفصيليـــة، فقصـــور تيارات اقتصاد المؤسسات الجديد تكمن في اختيارها لأســـلوب البحـــث وتركيزها على الأسلوب الفردي. وفي حين يسمح لها هذا الاختيار بالدقـة في تحليل تصرفات العاملين الاقتصاديين، وبصفة خاصة التشـــكيك فـــي صحة الرشاد "الفالراسي"، إلا أنـــه لا يمكنـــها مـــن تحليـــل الانتقـــالات والتطورات المختلفة في البلدان المتخلفة، فهذه الظواهر لها فـــي الواقـــع طبيعة هيكلية، وتحتاج، لذلك، نظرة متكاملة، وأدوات تحليل جامعة.

القسم الرابع:

تجديد التيار الهيكلي

لقد لعب التيار الهيكلي دوراً هاماً في ظهور وتطور اقتصاد التنمية، وقد نشأ هذا التيار في سنوات الأربعينات والخمسينات بدراسات ال CEPAL ور. بريبيش في أمريكا اللاتينية، وف. بيرو وجونار ميردال في أوروبا، وأ. هيرشمان في الولايات المتحدة. وقد تميز هذا التيار عن التيار الكلاسيكي الجديد بتشكيكه في نموذج التوازن وقدرة هذا النموذج على تحقيق التوزيع الأمثل لموارد الإنتاج. وبسبب تأثره بالكينزية، دافع تيار الهيكلية عن فكرة تدخل الدولة في ضبط الاقتصاد، وفي إصلاح عيوب السوق(أومان وويجناراجا، ١٩٩١).

ومع ذلك، فأهم إضافة للتحليلات الهيكلية كانت أنها أخذت في الاعتبار الأوجه الهيكلية عند تحليلها لاقتصاد العالم الثالث، وهكذا لم تعتبر التخلف مجرد ظاهرة طبيعية، وإنما كوضع تاريخي مرتبط بتفكيك هياكل الإنتاج، وظواهر السيطرة التي فرضها الاقتصاد الدولي. فالتحليلات الهيكلية تنظر إلى الاقتصاد العالمي على أنه يجمع بين قطبين مختلفين تمام الاختلاف، مما يجعل هياكل الإنتاج غير متجانسة من حيث أنها تجمع بين قطاعات تقليدية منخفضة الإنتاجية، وقطاعات حديثة ذات إنتاجية عالية. وعلاوة على ذلك فهياكل الإنتاج في بلدان الأطراف متخصصة في إنتاج عدد من المواد الأولية التي تصدر إلى البلدان المتقدمة، وفي المقابل، فإن هياكل الإنتاج في المركز متجانسة من حيث أنها جميعاً تستخدم نفس المستوى التقني في الإنتاج. وإلى جانب ذلك فهذه الهياكل متنوعة ومتكاملة وتسمح لاقتصادات المركز بالعمل بشكل متماسك.

وتعطي تحليلات التيار الهيكلي مكان الصدارة لدراسة الهياكل في ظواهر التخلف الاقتصادي، وهكذا يفسر هذا التيار البطالة الهيكلية في البلدان المتخلفة بالطبيعة غير المتجانسة لهياكل الإنتاج. فمن جهة لا

يستطيع القطاع التقليدي، الذي يستوعب الجزء الأكبر من العمالة، استيعاب كل الأيدي العاملة التي نتجت بسبب معدلات النمو الديمغرافي العالية، ومن الجهة الأخرى يستخدم القطاع الحديث تكنولوجيا عالية الكثافة الرأسمالية وبذلك لا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة.

ويفسر هذا التيار العجز في ميزان المدفوعات بأنه التعبير عن هياكل الإنتاج في الأطراف، فإذا كان معامل المرونة في الطلب على المنتجات المصنعة في بلدان الأطراف أكبر من الواحد الصحيح، فإن معامل المرونة على طلب المواد الأولية في بلدان المركز يقل عن الواحد. وهذا الاختلاف في المرونة هو السبب في العجز التجاري المزمن لبلدان الأطراف، وتزداد الحالة سوءً بسبب الاتجاه في المركز إلى إحلال مواد وسيطة صناعية محل المنتجات الأولية المستوردة من الأطراف، وذلك تحت تأثير التقدم التقني. وهذا الاختلاف في المرونة في الطلب على المستوردات، إلى جانب العدد المحدود من المواد التي تصدرها بلدان الأطراف هو السبب الكامن وراء تدهور علاقات التبادل. ومجموع هذه الظواهر يؤدي، في رأي التيار الهيكلي، إلى الاتجاه الطبيعي لازدياد التطور غير المتساوي بين قطبي الاقتصاد العالمي، وإلى استمرار تخلف الأطراف.

ولهذا، وضع الهيكليون مجموعة من التوصيات لكسر الحلقة المفرغة للتخلف، وبدء استراتيجيات للتنمية في بلدان الأطراف. وهم يؤكدون، كنقطة بداية، على دور الدولة في تصحيح عيوب السوق، وبصفة خاصة رسم استراتيجية جديدة للتنمية موجهة نحو السوق الداخلي. وإلى جانب ذلك، قدم هذا التيار فكرة النمو غير المتوازن وضرورة تركيز الاستثمارات في بعض القطاعات الاستراتيجية القادرة على لعب دور القاطرة التي تجر مجموع الاقتصاد وراءها. وكان هدف الاستراتيجيات

التي اقترحها هذا التيار هو إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الأجنبية في الاستهلاك المحلي، أي استراتيجيات بدائل الواردات مما يقتضي تنظيماً صارماً للواردات بهدف تحقيق القدرة على المنافسة للإنتاج الصناعي النامي في مجموع بلدان الأطراف.

وهكذا ربط التيار الهيكلي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بين فكر نظري عميق وبين سلسلة من الاقتراحات في مجال استراتيجيات التنمية. وفي رأي هذا التيار، سيؤدي إعادة تركيز التنمية على السوق الداخلي، إلى جانب تدخل الدولة، إلى قلب الاتجاه إلى النمو غير المتساوي بين المركز والأطراف، وفتح الطريق أمام بداية النمو في الاقتصادات المتخلفة.

ومع ذلك، فقد بدأ التشكيك في هذا التيار ابتداءً من أواخر أعوام الستينات، فقد أدى ركود الاقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية وبقية البلدان التي اتبعت سياسة إحلال الواردات إلى ظهور الانتقادات للتيار الهيكلي. فاستراتيجية التنمية هذه لم تحقق مستويات مرتفعة من النمو في بلدان الأطراف، كما زادت من معدلات العجز الخارجي للاقتصادات المتخلفة. وإلى جانب ذلك ظهرت في أواخر الستينات نظريات التبعية التي وجهت الانتقاد للأسس النظرية للسياسات "الإصلاحية" للتيار الهيكلي، ووفقاً لهذه النظريات، فإن فشل سياسات بدائل الاستيراد يثبت أن توصيات الهيكليين لا تؤدي إلا إلى تنمية التخلف، وأن تنمية الأطراف يقتضي فصم العلاقات جذرياً مع الاقتصاد العالمي.

وأدت هذه الانتقادات إلى تهميش التيار الهيكلي في أعوام السبعينات، وازدادت الانتقادات لهذا التيار في الثمانينات بالعودة بقوة إلى النموذج النقي للتوازن العام، والتشكيك في جميع أشكال تدخل الدولة في اقتصاد التنمية، من جانب وفاق واشنطن.

ولكن، أدت أزمة وفاق واشنطن مع فشل برامج التكيف الهيكلي، إلى تجدد التيار الهيكلي بظهور أفكار نظرية جديدة تنتمي إلى هذا التيار في أواخر الثمانينات. وقامت التيارات الهيكلية الجديدة على أساس انتقاد مزدوج لكل من الأسس النظرية والاختيارات العملية لبرامج التكيف الهيكلي. فمن الناحية النظرية، تنتقد هذه التيارات التركيز الذي يضعه وفاق واشنطن على أهمية العرض مع التقليل من أهمية الطلب عند تحليل مظاهر فقدان التوازن في البلدان المتخلفة، وهي ترى إعادة الاهتمام بالطلب كعنصر من عناصر التحليل، وبصفته أحد أسس سياسة التنمية الجديدة (فونتين وجاكمار، ١٩٩٣).

وينتقد الهيكليون الجدد منذ بداية الثمانينات برامج التثبيت للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ويعتبرونها غير مؤهلة لامتصاص العجز مع المحافظة على النمو في البلدان المتخلفة (تيلور، ١٩٨١). وفي الواقع أدت السياسة النقدية الانكماشية لصندوق النقد الدولي إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج مما قد يؤدي إلى انخفاض العرض وظهور الصراعات الاجتماعية حول تقسيم الناتج. ويؤدي انخفاض العرض وما يؤدي إليه من اتجاهات تضخمية، في رأي الهيكليين الجدد، إلى فقدان التوازن بين العرض والطلب. وعلاوة على ذلك، فتخفيض العملة لا يؤدي بشكل آلي إلى زيادة الصادرات نظراً لأن ذلك يفترض أن يكون معامل مرونة الطلب على الصادرات أكثر من الواحد الصحيح، وفي نفس الوقت يؤدي تخفيض العملة إلى رفع أسعار المنتجات المستوردة وبصفة خاصة معدات الإنتاج وبذلك يرفع تكاليف الإنتاج ويخفض من الاستثمارات. وفي رأي الهيكليين الجدد، لا يؤدي الاستقرار الذي تشير به مؤسسات بريتون وودز إلى خفض العجز بل يعمقه وبذلك يديم تبعية البلدان المتخلفة.

ويرتبط الهيكليون الجدد بالتيار الهيكلي بسعيهم لإعادة الاعتبار للطلب، مع انتقاد سياسات التثبيت الليبرالية الجديدة المبنية على النموذج "الفالراسي"، وهم ينادون كذلك بأن تحليلات التنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار الأشكال الهيكلية الخاصة للمجتمعات المتخلفة، وكذلك أشكال الجمود الهيكلي التي تمنع حدوث التوازن التلقائي بين العرض والطلب، وأن تدعو لتدخل الدولة التنظيمي. وتقترب هذه التحليلات كذلك، من التحليلات الماركسية والكلاسيكية بإدخالها أسعار التكلفة في نموذجها، وفي اعتبارها أن التضخم هو نتيجة للصراع بين الأجور والأرباح على اقتسام الناتج.

ولكن تحليلات الهيكليين الجدد تختلف عن تحليلات مؤسسي الهيكلية في اختيارها لنماذج في حالة اتزان وثبات نسبي، فهم يختارون نماذج للمدى القريب والمتوسط منها نماذج IS/LM (تيلور، ١٩٨١). وهم يتميزون عن تحليلات المؤسسين كذلك في شأن دور الدولة، ففي حين كانت تحليلات الأولين تؤكد على دور الدولة الأساسي في آليات النمو الاقتصادي، تشكك تحليلات الجدد في دور الدولة في التراكم، وتوصي بالتشدد في السياسات المالية العامة، وخفض الدعم للمواد الأساسية، وتوصي بخصخصة المشروعات غير الاستراتيجية، وتعتبر أن رفع قدرة المشروعات على المنافسة يقتضي، إلى جانب خفض الحواجز الجمركية، تحسين [زيادة] محتوى رأس المال في الصادرات (رومو، ١٩٩٤).

والتوجهات الهيكلية الجديدة متعددة وتضم عدداً كبيراً من التيارات ومن المؤلفين، ولكن على الرغم من هذه التعددية يمكن تمييز تيارين رئيسيين. وهناك أولاً التيار الأمريكي اللاتيني الذي ينتقد نماذج التثبيت التقليدية، وكان الملهم لبعض التجارب للتثبيت "الخارج على الإجماع" في

بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وحاولت هذه النماذج تحقيق التثبيت عن طريق التحكم الإداري في الأسعار، وإلغاء الارتباط الآلي بين الأجور والأسعار، وتم ذلك في البرازيل بمشروع الكروزادو، وفي الأرجنتين بمشروع الأوسترال [عملة البرازيل هي الكروزادو، وعملة الأرجنتين هي الأوسترال، بعكس ما جاء بالنص-المترجم] (جريليه، ١٩٩٤؛ وسلامة وفالييه، ١٩٩٠). ولكن هذه التجارب فشلت ولم تتمكن من الحد من العجز في هذين البلدين ولا من محاربة التضخم بكفاءة.

وقد ظهر تيار هيكلي جديد بناء على دراسات ل. تيلور والنماذج الأولى التي وضعها، ويحاول هذا التيار أن يدرس من منظور كينزي تأثير السيناريوهان المختلفة للتثبيت على اقتصاد البلدان المتخلفة. وبعض هذه الدراسات لها طبيعة نظرية (أوكامبو، ١٩٨٧)، وبعضها اتخذت طابع الدراسات التطبيقية على اقتصادات العالم الثالث ومن بينها الاقتصادات الأفريقية (ندولو، ١٩٩١؛ ولوندال وندولو، ١٩٩٦).

وسنعرض في هذا القسم نموذجاً من ل. تيلور لشرح نظريات التيار الهيكلي الجديد، حيث إن بقية المؤلفين يتبعون نهجه. ويبدأ ل. تيلور، مثل بقية الهيكليين الجدد بتوجيه الانتقاد لنماذج التثبيت التقليدية ويشكك في قدرتها على وضع حد لفقدان التوازن في الاقتصادات المتخلفة عن طريق إدامة النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد يؤكد المؤلف أن السياسات الاقتصادية الكلية تعمل على تحقيق خمسة أهداف (تيلور، ١٩٨٨) وهي:

- المحافظة على مستوى للنمو مقبول اجتماعياً.
- المحافظة على مستوى منخفض للتضخم.
- زيادة إنتاج الثروة وحسن توزيعها.

- المحافظة على درجة معينة من الاستقلال المالي والتجاري بالنسبة للخارج.
- تحقيق هذه الأهداف في بيئة مستقرة قادرة على مواجهة جميع الصدمات.

ويهتم تيلور، في دراسته للسياسات الاقتصادية الكلية، بصفة خاصة، بكيفية تحقيق ذلك، وهو يميز بين أسلوبين الأول منهما ذو اتجاهات نحو الركود عن طريق إعادة رفع الطلب، والآخر منطلق عن طريق إعادة هيكلة العرض. وهذا التمييز يتمشى مع التمييز التقليدي بين أوضاع انخفاض العمالة، الكينزية [زيادة البطالة] التي تحدث في ظروف الركود، وبين أوضاع العمالة الكاملة في ظروف الانطلاق. ففي ظروف الركود، تؤدي زيادة الطلب الفعلي وإعادة توزيع الدخول إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدل استخدام القدرات الإنتاجية مما يسمح بزيادة العمالة. وبالعكس، ففي ظروف العمالة الكاملة، يستجيب الاقتصاد لتراجع نسبة توزيع الدخول التي تزيد من نصيب الأرباح من الدخل القومي، وتؤدي لذلك إلى زيادة الاستثمار.

وينقل تيلور هذا التمييز إلى ظروف الاقتصاد المتخلف، ولكنه يحدد أن النظامين يمكن أن يوجدا في وقت واحد بسبب أنه توجد في بعض الاقتصادات المتخلفة موارد غير مستغلة مع جمود في العرض. وفي هذا المجال، يقول تيلور إن سياسات التثبيت التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تتضمن خمسة أنواع من التغيرات في السياسة الاقتصادية (تيلور، ١٩٨٨) وهي:

- سياسة تقشفية حيث ينبغي على القطاع العام أن يخفض من العجز لديه.
- تغيير معدل تبادل العملة في اتجاه تخفيضها.

- سياسة التضييق المالي.
- تحرير السوق بهدف تحسين الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي في المدى المتوسط.
- سياسة تراجعية جديدة تشمل تقييد الأجور، وتخفيض برنامج التحويلات.

وتعمل سياسات التثبيت لصندوق النقد الدولي على إعادة هيكلة العرض في البلدان المتخلفة لمواجهة عدم التوازن على المستوى الكلي للاقتصاد (فونتين، ١٩٩٣). وتجري إعادة هيكلة العرض، في هذا المنظور، عن طريق تحسين الإنتاج وزيادة كميته لا عن طريق التوسع في الاستثمار، وذلك بهدف زيادة التصدير، ويلعب التحكم في النفقات العامة دوراً هاماً في هذا المجال بتشجيع الطلب الخارجي على حساب الطلب المحلي.

ويهدف تنشيط العرض في نموذج التثبيت التقليدي إلى مقاومة الاختلال الكبيرة في التوازن، وخاصة الاختلال في ميزان المدفوعات، مع المحافظة على النمو الاقتصادي، وفي هذا المخطط، يمكن أن تؤدي إعادة هيكلة العرض إلى زيادة التصدير الأمر الذي يسمح بزيادة النمو وبالتالي زيادة العمالة. وتؤدي زيادة الطلب المحلي الناتج عن زيادة العمالة إلى زيادة استخدام القدرات الإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار. وبهذه الطريقة يمكن لإعادة هيكلة العرض أن تؤدي إلى تحسن التوازنات الاقتصادية على المستوى الكلي والتالي إلى إعادة تنشيط آليات النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، يلاحظ تيلور في دراسته لعدد من تجارب التثبيت في بلدان العالم الثالث، أن هذا المخطط يواجه عقبات كبيرة نسبياً (تيلور، ذ٩٨٨). فمن جهة، يلاحظ أن مرونة العرض للتصدير في البلدان المتخلفة

ضعيفة، في حين يصعب جداً ضغط مستويات الاستيراد مما يجعل من الصعب المحافظة على توازن ميزان المدفوعات. ومن جهة أخرى، يواجه نموذج التوازن التقليدي المبني على إعادة هيكلة العرض وزيادة الصادرات، العقبات المترتبة على تأثير تركيبة الصادرات، وانخفاض الطلب العالمي، واتجاهات الحماية التي أخذت تسيطر على الاقتصاد العالمي.

ولكن تزايد الصادرات لا يؤدي بالضرورة إلى النمو في السوق المحلي بسبب التأثير الانكماشي لتخفيض العملة، وإلى جانب ذلك، فالقيود النقدية وارتفاع أسعار الفائدة ترفع تكلفة الإنتاج، وتخفض، بالتالي، الاستثمارات. وهكذا يؤدي الطابع الانكماشي لبرامج التثبيت التقليدية إلى عرقلة الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى انخراط اقتصاد البلدان المتخلفة في الاقتصاد الدولي.

ويدرس تيلور برامج التثبيت بشكل منهجي في نماذج مختلفة، وسننظر في هذا القسم في عدد من النماذج التي وضعها عام ١٩٩١ (تيلور، ١٩٩١). ونتجت هذه النماذج عن خليط انتقائي من النظريات الهيكلية وأفكار من كمبريدج وأفكار ماركسية. وهذه النماذج مبنية على سلسلة من الوقائع النمطية يحاول الدارس أن يستخلص منها النتائج المنطقية المفهومة، ومن بينها:

- يجب تحديد مراكز السلطة في الاقتصاد وأثرها على جمود الأسعار.
- لا يؤدي التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي بالضرورة إلى الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، وهو يعتمد على الاستثمار، وحجم الصادرات، وضغوط الضرائب،....

- عرض النقود ظاهرة محلية، ويمكن التحكم فيها على مستوى النشاط أو عن طريق التضخم.
- تُرجع النظرة الهيكلية التضخم إلى الصراع الاجتماعي حول توزيع الناتج.
- يمكن التعبير عن العلاقات بين قطاعات الإنتاج وبين القطاعات المالية عن طريق التغيرات في محفظة الأوراق المالية.
- تفرض استراتيجية بدائل الاستيراد الاستعانة بالخارج لاستيراد معدات الإنتاج والسلع الوسيطة.
- التنمية ليست عملية نمو منتظمة ومتجانسة.

ويدرس تيلور في هذا النموذج اقتصاداً مغلقاً* يضم قطاعاً واحداً، وهو يدرس النموذج في صورتين إحداهما هيكلية والأخرى تقليدية جديدة. والهدف من النموذج هو تحديد التطورات في الاقتصاد الناجمة عن التغيرات على المستوى الكلي، وسنكتفي هنا بعرض الصورة الهيكلية التي يلعب فيها الطلب الدور المحرك.

وأساس هذا النموذج هو حالة توازن الاقتصاد على المستوى الكلي:

وفي النموذج: الإنتاج= الطلب

أي أن س ج = س ك+ س ث+ س ح (١)

أو س ك+ س ث+ س ح− س ج = صفر

حيث: ج: الإنتاج

ك: الاستهلاك

* وهو يدرس نماذج أخرى لاقتصاد مفتوح.

ث: الاستثمار

ح: النفقات الحكومية

س: الأسعار

ويمكن التعبير عن توزيع الدخل كالآتي:

س ج = ن ع ج+ ر س م (٢)

حيث: ن: معدل الأجور النقدية

ع: نصيب العمل من المنتج

ر: معدل الربح

م: إجمالي رأس المال

ويمكن التعبير عن إجمالي الاستهلاك كالتالي:

س ك = ن ع ج + (١- ت) ر س م (٣)

حيث إن توفير العمال صفر

ونسبة التوفير [المقتطعة] من الربح = ت

وبجمع المعادلات (١) و(٢) و(٣)، نحصل على المعادلة التالية:

س ح +س ث - ت ر س م = صفر (٤)

وهي المعادلة التي تعبر عن التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي تفترض التساوي بين توفير القطاع الخاص وبين النفقات الحكومية.

ويضع تيلور الفرض الآتي:

زيادة رأس المال الناتجة من الادخار الوطني هي:

ز ت =ت ر س م/س م (٥)

وزيادة رأس المال المرتبطة بالطلب على رأس المال هي:

ز ث = س ث /س م

وزيادة النفقات الحكومية المرتبطة بزيادة رأس المال هي:

ق = س ح/س م (٦)

وهكذا يمكن التعبير عن المعادلة (٤) كالآتي:

ق + ز ث - ز ت = صفر (٤)

ودالة الاستثمار فى هذا النموذج مرتبطة بالاستفادة من قدرات الإنتاج والتى تقدر بالآتى:

د= ج÷م (٧)

[ج= الإنتاج× ،م= مجموع رأس المال K]

وهى صورة معاصرة للمعجل الذى يدفع الاستثمار ليصبح رداً على النشاط الاقتصادى فى المدى المتوسط. والاستثمار مرتبط فى الوقت نفسه بمعدل الربح ر [r] الذى يمكن اعتباره الإيراد المستقبلى المتوقع للمشروعات، أو الأموال السائلة المتوفرة للاستثمار الذاتى فى الفترات التى يقل فيها توفر الائتمان.

ز ث = ز ت (ر،د) = ز ت (هـ ، د) (٨)

وفى هذا النموذج اختار تيلور أن يحدد الأسعار بطريقة اضافة هامش ثابت وبذلك يكون:

س= (١+ هـ) ن ع = ن ع
(١-هـ)   (٩)

[ن= الأجور النقدية w، ع= نصيب العمل b]

مما يعنى أن الأسعار تتوقف على التكلفة المتغيرة (العمل فى هذه الحالة) وهامش ثابت يحدده المنتجون فى مستوى معين.

ومن أجل تحديد النموذج بشكل أدق يضيف تيلور معادلات أخرى وهى:

ع = ى÷ج   (١٠)   [ى= مجموع الأجور L]

وهى نسبة العمل إلى الإنتاج

، ر = [هـ] د= س د
[١+هـ]

وفى هذا النموذج تحدد الأجور الاسمية طبقا للظروف التاريخية ومجموع رأس المال بحسب الاستثمارات المتوقعة، والنفقات الحكومية ح بحسب الاختيارات السياسية الاقتصادية. وتتحدد الاسعار ومستوى الربح بحسب المعادلة (٩). وتسمح معادلات الطلب أرقام (٤)، (٥)، (٨) وكذلك معادلة التوزيع بتحديد قيمة د،ر. ويتحدد الإنتاج من المعادلة (٧) ومعدل العمالة أو الاستخدام من المعادلة (١٠).

وهكذا يسمح هذا النموذج لتيلور بأن يحدد معدل العمالة والإنتاج فى اقتصاد ما من معرفة الطلب فى ذلك الاقتصاد ويستخدم ل. تيلور هذا النموذج لفحص نتائج التغيرات التى تحدث لعدد من المتغيرات (النفقات الحكومية، الأجر النقدى، الأجر الحقيقى ... الخ) على معدل العمالة والإنتاج.

وفي النهاية تسمح هذه النماذج لتيلور بتحليل تـأثير برامـج التثبيـت التقليدية وإبراز طبيعتها الانكماشية بالنسبة لاقتصاد بلدان العالم الثـالث، وفي الواقع لا تنجح هذه البرامج في التقليل من فقدان التوازن الكبير فـي بعض الحالات إلا عن طريق الخفض الكبير في النشـاط الاقتصـادي. ولكن هذا الانكماش لا يمكن الاقتصاد المتخلف من إجراء الإصلاحـات الهيكلية اللازمة لتحقيق الانخراط بشكل فعال في الاقتصاد الدولي. ومـن هنا القيمة الكبيرة لتحليلات التيارات الهيكلية حيث تكشف قيـود النظـرة التقليدية فيما يتعلق بالتثبيت.

ومع ذلك، فالنماذج الهيكلية الجديدة هذه لا تسـتطيع تجـاوز أزمـة اقتصاد التنمية، كما لا تستطيع فهم التحولات والتغـيرات الجاريـة فـي العالم الثالث. وفي الواقع، فإن هذه النماذج، بطبيعة تكوينـها ذاتـه لـها نظرة قصيرة المدى، ولا تهتم إلا بأشكال التـوازن المتعلقـة بالاقتصـاد الكلي. وهذه النماذج لا تستطيع فهم التحولات في العالم الثالث ولا تضـع لنفسها ذلك كهدف، نظراً لأن هذه التحولات تحدث على المدى الطويـل. وعلى سبيل المثال، فإن التغيرات النشطة التي حدثت لاقتصادات بلـدان جنوب شرق آسيا كانت نتيجة لاستراتيجيات واختيارات بدأت منذ أواسط أعوام الستينات، ودُعمت في السبعينات والثمانينات بتدخل انتقائي فعـال من جانب الدولة. وكانت هذه السلطات الآسيوية جميعها ذات نظرة بعيـدة المدى، رغم أنها كانت ضمن سياق من الأزمة وعـدم اليقيـن بالنسـبة للمستقبل، وسمحت لها هذه النظرة بالتدخل لصالح أنشطة صناعية بعينـها على حساب أنشطة أخرى، وذلـك فـي مجـالات الاسـتثمار والدعـم والمساعدة من جانب المؤسسات.

وقد ساعدت النظرة إلى المستقبل، الحكومات الآسيوية على إعطـاء الأولوية للقطاعات الاستراتيجية في الحصول على التمويل والتسـهيلات

الائتمانية. وفي المقابل، فإن الاقتصادات التي لم تنظر إلى التخطيط للمستقبل، والتي اكتفت، في مجال التنمية، بالاندماج في الاقتصاد الدولي كمصدرة للمواد الزراعية وفقاً للموروث من المرحلة الاستعمارية، يجري تهميشها اليوم بشكل كبير في الاقتصاد الدولي. وفي هذا السياق، فإن التحولات التي تواجهها الاقتصادات المتخلفة ليست وليدة اختيارات على المستوي الكلي قصيرة المدى، وإنما تعود إلى اختيارات بعيدة المدى لا تستطيع النماذج قصيرة المدى مثل نماذج الهيكليين الجدد أن تفهمها أو تفسرها.

وعلاوة على ذلك، فحتي وإن كانت هذه النماذج تنسب نفسها إلى المدرسة الهيكلية، إلا أنها تنظر إلى الهياكل بنظرة ضيقة، فهي تكتفي بتحليل توزيع الناتج في إطار الصراع بين العمال والملاك الذين يحصلون على الأرباح. وهذه النظرة، رغم أهميتها، ضيقة لأنها تنظر إلى الإنتاج على أنه مجموعة من العلاقات على المستوى الكلي للاقتصاد دون إيداء الاهتمام بهياكل الإنتاج ذاتها، ولذلك لا يبدو أن التيار الهيكلي الجديد قادر على تحليل التغيرات التي تحدث في البلدان المتخلفة. وفي الواقع، على الرغم من أهمية أنماط التوزيع في التحولات المختلفة التي تمر بها البلدان المتخلفة، فإن فهم هذه التحولات يقتضي دراسة هياكل الإنتاج. ويبين تحليل الخبرات الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا أنها قد عملت على تنمية القطاعات الاستراتيجية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة، بمساعدة الدولة، بهدف تقوية قدرتها التنافسية.وإلى جانب ذلك، تظهر خبرات البلدان الآسيوية العلاقة الوثيقة النشيطة، في عملية التصنيع، بين النشاطات المرتبطة بالسوق الداخلي وتلك المرتبطة بالتصدير، فلم يجرِ إهمال احتياجات المواطنين بحجة متطلبات العولمة وضرورات الارتباط بالسوق العالمي. وطريقة "السير على قدمين" هذه،

تدفع إلى الاهتمام بالأجور التي لا يجب النظر إليها فقط كتكلفـــة يجــب الحد منها، وإنما كذلك كسوق تساعد تنميتها علـــى تدعيــم الصناعــات الموجهة إلى السوق الداخلي. والبلدان التي هُمشت في الاقتصاد الدولـــي هي تلك التي لم تعط اهتماماً كافياً لتنمية هياكلها الإنتاجية، والتـــي، بعــد مرحلة بدائل الاستيراد، فتحت اقتصادها، وضحت بهياكلها الاقتصاديـــة الوطنية في سبيل الاندماج في حركة العولمة. وعلى الرغم مـــن أهميـــة موضوعٍ هياكل الإنتاج فإن التحليل الهيكلي الجديد لا يعطيها إلا اهتمامـــاً مجدوداً.

القسم الخامس:

التيار الثقافي

أدت أزمة التكيف الهيكلي إلى ظهور تيار جديد في اقتصاد التنميـــة، وتعزيز هذا التيار، وهو التيار الثقافي الذي يظهر علـــى الأخـــص بيـــن المتحدثين بالفرنسية، والذي ينادي بأن فشل التكيف هـــو التعبـــير عـــن الأزمة التي تمر بها محاولة فرض الشمال طابعه الغربي على الجنوب.

وكانت أعمال اليونسكو التي حاولت إضفاء بعد ثقافي علـــى التنميـــة هي أساس هذا التيار الثقافي في سنوات السبعينات (كيلرمـــان، ١٩٩٢). وتلت هذا الجيل الأول من الدراســـــات، كتابـــات س. لاتـــوش (١٩٨٦ و١٩٨٩ و١٩٩١)، وج. ريست ابتداء من نهايـــة الثمانينـــات (ريســـت، ١٩٩٤ و١٩٩٦).

وكانت نقطة البداية للدراسات الثقافية هي فشل استراتيجيات التنميـــة في العالم الثالث، وكما يقول س. لاتـــوش: " ثبـــت عـــدم فاعليـــة كـــل الاستراتيجيات التي اتبعت، سواء منها التخصـــص الدولـــي، أو سياســـة بدائل الاستيراد، أو إعطاء الأولويـــة للصناعـــات الثقيلـــة، أو إعطـــاء للأولوية للصناعات التي تساعد علـــى التصنيـــع، أو التخصـــص فـــي الثغرات التي تسمح بالتصدير، فقد فشلت جميعها" (لاتـــوش، ١٩٨٦: ص ٧-٨). وأدى هذا الفشل بأصحاب التيار الثقافي إلى الطعن فـــي فكـــرة التنمية ذاتها، ففي رأيهم أن التنمية هي تعبير عن الاعتقاد بإمكانية توسيع أسطورة الغرب ونموذجها لتشمل الكرة الأرضية بكاملـــها عـــن طريـــق العولمة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن العولمة هي محاولة لفرض النظـــم الاجتماعية الغربية على مجتمعات أخرى لها نظمها وأبنيتها الاجتماعيـــة الخاصة، وكما يقول ج. ريست فإن "إشكالية التنمية تقبـــع فـــي أعمـــاق المخيلة الغربية، وأن النمو والتقدم يمكن أن يمتدا إلى ما لا نهاية، وهـــذا التأكيد يميز الثقافة الغربية عن أية ثقافة أخـــرى" (ريســـت، ١٩٩٦: ص ٣٨٩).ويرى أصحاب التيار الثقافي أن التخلف يتعلق " بالعمليـــة غـــير

العادية لإلغاء الثقافات التي يقوم بها الغرب، فإلغاء الثقافة والتغريب هما وجهان لظاهرة واحدة")لاتوش، ١٩٨٦: ص ١٤).

ولكن هذه الرغبة لتغريب العالم، التي تضع أوروبا في المركز، ليست قاصرة على الغربيين وإنما تنتشر بين قادة الجنوب كذلك، وكما يوضح ج. ريست، فإن "نموذج 'التنمية' قد أصبح المعتقد الذي يؤمن به كل قادة الدول–الأمم (وبالتالي جميع المنظمات الدولية)، و الأغلبية الساحقة من التكنوقراط، والكثير من الشعوب" (ريست، ١٩٩٦: ص ٣٩٠).

ويؤدي هذا الانتقاد للتنمية والاتجاهات التوسعية للشمال بأصحاب التيار الثقافي إلى توجيه اللوم إلى الغرب الذي يحاول فرض نموذجه للتنمية، وأشكال تنظيماته الاقتصادية والاجتماعية. يقول لاتوش: "يستحق الغرب، الذي يتخذ كنموذج للتنمية، أن نحدد معالمه، فهو يشمل حيزاً جغرافياً محدداً بدرجة أو أخرى حسب الحقبة، والذي تتخذ حدوده طابعاً إيديولوجياً أكثر فأكثر. لقد بدأ باليونان، فالمسيحية البازغة، ثم الإمبراطورية الرومانية المنتصرة، بل ومرورا بالمجال العربي–الإسلامي، وأخذت ملامحه تتحدد بشكل أكثر دقة بانتقاله من حوض المتوسط إلى شواطئ الأطلنطي" (لاتوش، ١٩٨٦: ص ١٢)وهذا التعريف للغرب يبقى غير محدد نسبياً، حيث يجمع بين وحدات سياسية وحضارية متباينة، ولكنه يوضح فكرته عن الغرب بشكل أكثر جلاءً عندما يقول إنه المجال الذي يسود فيه "الإيمان، الذي لم يسمع به من قبل على نطاق العالم بكل ثقافاته، بزمن للتراكم بانتظام، ويتحمل الإنسان لمهمة السيطرة التامة على الطبيعة، وبالإيمان بقوة العقل المدبر كقوة منظمة لكل أنشطته" (لاتوش، ١٩٨٦: ص ١٣).

وهكذا يتبين بوضوح أن الأمر لا يتعلق بالغرب بقدر ما يتعلق بالفهم الغربي للحداثة الذي ساد المجتمعات الأوروبية على جميع المستويات منذ الثورة الفرنسية. وبرزت هذه السيادة على المستوى الفلسفي أولاً حيث تأكد استقلال العقل عن الفكر الديني المتمثل في تعاليم القديس توماس الأكويني، كما وطدت هذه الحداثة الغربية مبدأ الفصل بين السياسة وبين الدين فيما يتعلق بالسياسة وإدارة شئون الدولة. وأخيراً واكب هذا التطور في الأفكار تقدم جبار في العلم والتكنولوجيا مما سمح بالمزيد من العقلانية في بناء الهياكل السياسية والاقتصادية. هذا هو جوهر النموذج الغربي، الذي يعتبر أصحاب التيار الثقافي أن التنمية إنما تعمل على تعميم هذا التيار في العالم أجمع.

ويعترض أصحاب التيار الثقافي على تعميم هذا النموذج حيث يعتقدون أن مناطق العالم الأخرى، وبصفة خاصة العالم الثالث، لديها نموذجها الثقافي والاجتماعي الذي تحاول تطويره. ولدي أصحاب التيار الثقافي فكرتهم الجوهرية عن المجتمعات الإنسانية حيث يعتبرون أن كل مجتمع له ثقافته الخاصة التي يقوم على أساسها عالمه التمثيلي وخياله الاجتماعي. وهذا العالم الثقافي، كما يراه هؤلاء البحثين، ثابت في الزمان، ولا يتأثر بالمؤثرات الخارجية.

وكمثال على النظرة الجوهرية لأصحاب التيار الثقافي ننظر في تحليلات المستشرقين للعالم العربي-الإسلامي، حيث تعتبر أن المجتمعات العربية الإسلامية تختلف عن المجتمعات الغربية في نظرتها لمصدر شرعية السلطة، ففي حين تستند الشرعية الغربية على أسس زمنية، فإن السلطة في المجتمعات العربية الإسلامية تستمد شرعيتها، كما يقول ب. بادي: "من الله، فهو الذي أعطى الوحي لنبيه وبذلك أصبح النبي مصدر الشرعية. وقد تمتد الشرعية لتشمل، لدى بعض الاتجاهات،

الخلفاء الراشدين وعائلة النبي وسلالته، وذلك لدى المذهب الاثني عشري وحتى الإمام الثاني عشر" (بادي، ١٩٨٧). والأساس لهذه الشرعية يكمن في نظرة الإسلام إلى الأمة بوصفها جماعة شاملة لكل المسلمين ولديها رسالتها العالمية. وقد مكن هذا الاعتقاد الدولة الأولى في المدينة أن تتخطى الصراعات القبلية والمواجهات السياسية من أجل الزعامة على المنطقة، وفتحت المجال واسعاً أمام هذه الجماعة. وكما يقول كامو (١٩٩٠)، فإن نموذج المدينة الذي نادى به النبي، قدم أسطورة النظام الاجتماعي المرسومة في القرآن" كبديل للنظام الاجتماعي القبلي. وفي هذا النظام، حيث الشرعية لله وحده، ويمارسها ممثله (النبي أو أمير المؤمنين)، والذي تبايعه الأمة على الطاعة، لا تقوم الشرعية إلا على أساس الإيمان الديني.

وفي هذه المجتمعات، حيث تخضع السياسة للدين، يشغل العلماء، كما يقول المستشرقون، مكاناً مركزياً بالنسبة لتأكيد شرعية السلطة السياسية، فهم الذين يقررون التزام القادة بقواعد الدين. وكما يقول كامو: "يتمتع الأمير بالولاء والطاعة بقدر ما يشهد العلماء باتباعه لقواعد الشريعة الإسلامية بدقة" (كامو، ١٩٩٠: ص ٤١٣).

ووفقاً لرأي المستشرقين، تلغي هذه الشرعية المستمدة من الدين، أية محاولة لاستيراد عناصر الحداثة السياسية الغربية. وكما يقول ب. بادي، "بقدر ما تحصل الدولة على عناصر السيادة، وأهمها الإقليم، بقدر ما تتهدد شرعيتها، وتزداد صعوبة الجهد الذي يبذله الأمير في سبيل الحصول على الشرعية. فلو تطلع الأمير إلى احتكار السلطة السياسية على الطريقة الفيبرية، فإنه يستغني عن اعتراف العلماء بالشرعية، أما إن تمسك بالحصول على الشرعية من قِبَل العلماء، فقد حد بذلك من سلطاته السياسية" (بادي، ١٩٨٧: ص ٢١). وهكذا يؤدي إخضاع

الزمني للروحي في المجتمعات العربية الإسلامية، في رأي المستشرقين، إلى جعل أية إضافة لعناصر الحداثة الغربية أمراً غير مضمون النتيجة، مما يدفع هذه المجتمعات إلى أن تتخذ لها طريقاً خاصاً عند تغيير هياكل السلطة السياسية.

وتخدم هذه التحليلات هدفاً سياسياً مباشراً لأنها تقلل من أهمية المعركة من أجل الديمقراطية (وهي التعبير عن التحول للحداثة السياسية الغربية) في المجتمعات العربية. وإلى جانب ذلك، يؤدي وزن الثقافة، في رأي أصحاب التيار الثقافي، إلى تصرفات سياسية ذات طبيعة خاصة بكل مجتمع محدد، وهذا معناه أن تتسع وتتعمق الممارسات السياسية المبنية على الإسلام في مجموع البلدان العربية. ويعمل الإسلام على إحياء نموذج حكومة المدينة كبديل لأزمة الدولة في العالم العربي حالياً، وهي الأزمة التي ترجع، في رأي أصحاب التيار الثقافي، إلى الطبيعة الأجنبية المستوردة للأنظمة السياسية الحاكمة في المجتمعات العربية. وفي هذا المجال، على المجتمعات الغربية أن تتصالح مع تاريخها وتقاليدها بالعودة إلى نموذج الدولة الإسلامية مع تطبيقه على الظروف الحالية، وإخضاع ممارساتها السياسية للسلطة الدينية.

ويرى أصحاب التيار الثقافي أن النموذج الغربي يمتد اليوم، في مقابل أزمة الدولة-الأمة، على أساس أساطير العولمة واللحاق بركبها بصفتها الهدف الذي يجب أن تلحق به البلدان المتخلفة. يقول ج. ب. بيمانز: إن هذه الضغوط من أجل انفتاح الاقتصاد الوطني، يصاحبها عنف رمزي يحاول "إظهار 'نظام عالمي جديد' كما لو كان النظام الطبيعي، أو التطلع العالمي، بل حتى التحرر العالمي، مع أنه، في حقيقية الأمر، لا يعدو أن يكون الهدف الذي تتطلع إليه نخبة جديدة، أو طبقة حاكمة جديدة بسبيلها إلى التكون" (بيمانز، ١٩٩٦).

وقد ووجهت النظرة الثقافية منذ ظهورها بمقاومة شديدة وانتقادات كثيرة، والانتقاد الأول هو نظرتها إلى الثقافة بوصفها كلاً جامداً وتجاهلها لآليات التغير في الممارسات الثقافية. وكما يقول ج. ف. بايار: "تصمم النظرة الثقافية على اعتبار الثقافة عبارة عن جسم مصمت لا يتغير من الأفكار والمعتقدات والرموز ذات "الارتباط" بأفكار ومواقف وتصرفات معينة" (بايار، ١٩٩٦: ص ٤٦). وهذه النظرة الجوهرية للثقافة، والتي تقترب من التسايتجايست الألماني تسجن الأفراد في عوالم ثقافية متخيلة، وهي تتجاهل الحركة الدائمة التي تمر بها الثقافات المختلفة عن طريق الآليات المعقدة من التجديد والاقتباس، والتي تنزع عن أي وصف للعالم الشكل المتفرد. وإذا نظرنا،على سبيل المثال، إلى المجتمعات العربية الإسلامية التي تعتبرها التحليلات الثقافية المثل للمجتمعات التي يسيطر فيها الدين على السياسة، للاحظنا، خلال العقود الماضية، تحولاً بطيئاً ولكنه عميق بكل تأكيد، في شكل المعتقدات الدينية مع ظهور عنصر "علماني" (حمودة، ١٩٩٥). وهذا العنصر، الذي لا يرفض الدين، الذي يسيطر على الممارسات اليومية، بدأ يعترف بمبدأ الفصل بين الدين والسياسة. ولا يجري التعبير عن هذا المبدأ سياسياً، كما أنه ليس نتيجة لتغير ثوري يلحظه الجميع، وإنما يظهر في قلب تطور هادئ للمجتمع.

ولا يتعارض القبول بهذا المبدأ مع رجوع الفرد إلى الإسلام كملجأ من أزمة الإيديولوجيات، بل إن هذا المبدأ يتعزز بهذه العودة إلى الدين، ظراً لأن التركيز على قداسة الدين يؤدي إلى أن يبني الفرد ضميره على أساس من الدين وأن يبعد الدين عن ترديات الحياة اليومية.

وواكب ظهور هذا المبدأ لحظة تقاطع ثلاثة تطورات تاريخية، وأول هذه التطورات هو الاتجاه البطيء ولكن المستمر نحو الفصل بين السلطة

السياسية والسلطة الدينية. وبزغ هذا الفصل في عـهد الدولـة العباسـية بظهور شخصية هامة وهي الوزير، وهذا الموظف هو الـذي سـيتولى إدارة شئون الإمبراطورية. وزادت أهمية الوزيـر ابتـداءً مـن القـرن التاسع، وأصبح وجوده هو القاعدة عند الخلفاء الأمويين فـي الأندلـس، وعند الفاطميين في شمال أفريقيا. ووجود الوزيـر الـذي تولـى رسـم التوجهات الكبرى للإمبراطورية وأشرف على تنفيذها بموافقة الخليفـة، كان معناه توزيع الأدوار بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية. يقـول ر. مانتران: "نلاحظ ظهور الفصل بين السلطة الدينية ممثلة فـي الخليفـة، والسلطة الزمنية التي يمارسها الوزير" (مانتران، ١٩٩٠). ومع ضعـف الإمبراطوريات الإسلامية ازدادت أهمية السلطة السياسية علـى حسـاب السلطة الدينية.

وتدعم هذا التقليد في الإمبراطورية العثمانية منـذ القـرن الخـامس عشر، فقد كانت السلطة السياسية تتمثل لدى العثمانيين في السلطان الـذي يملك السلطة المطلقة ومعها الشرعية الدينية. وكان السلطان يعين الوزيـر الأكبر وكبار الموظفين الذين يديرون شئون الإمبراطورية. وظهرت فـي تلك الفترة بدايات التمييز بين القانون المدني والقـانون الشـرعي، فقـد تتالت مجموعة من الإصلاحات كان أهمها "التنظيمات" والتي تطـورت فيما بعد لإعلان الدستور عام ١٨٧٦. ووصلت هذه الحركة إلـى قمتـها عام ١٩٢٤ بإعلان التخلي عن الخلافة وإقامة الجمهورية العلمانية بقيـادة كمال أتاتورك.

وتدعمت هذه الممارسات العلمانية بالتطور الذي عرفته الحياة الفكريـة والتأمل النظري في العالم العربي، وتأثرت الحياة الفكرية بحركة النهضـة العربية ومفكريها من أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمـد عبـده وجمـال الأفغاني وعلي عبد الرازق وغيرهم. وقد دعت هذه الحركة إلى الكثـير

من التحولات بهدف التخلص من التبعية والتخلف، ومن أهم هذه التحولات إصلاح هياكل السلطة السياسية بفصلها عن السلطة الدينية. وبالتوازي مع النهضة، تصاعدت مع نهاية القرن السابع عشر الاتجاهات الصوفية التي أثرت على الممارسات الدينية في العالم العربي. وهذه التيارات التي نتجت عن تأثير فلسفة النسك على الفكر العربي، بأنه إذا كان الوصول إلى الذات الإلهية مستحيلاً إلا أن الصلاة والتعبد والدعاء الحار تمكن الفرد من التوحد مع إشعاعاتها. ويبدو لنا أن هذه التيارات قد لعبت دوراً هاماً في ظهور المبدأ العلماني من حيث إنها أكدت أن الممارسة الدينية شأن شخصي يتعلق بالعلاقة بين الفرد وربه.

وأخيراً، أدي ظهور المدارس الحديثة في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر إلى تراجع أهمية مدارس تعليم القرآن، وتراجع شأن النخبة التقليدية ومن بينها علماء الدين لصالح ظهور النخبة الحديثة، التي ساعد ظهور الدولة الحديثة على ارتقائها مدارج السلم الاجتماعي بسرعة. وهكذا أدى تجمع هذه العناصر الثلاثة إلى التحول في وضع المعتقدات في العالم العربي وظهور هذا التيار "العلماني"، والذي لم تعمل أزمة الدولة الحديثة على دفعه في اتجاه تيارات الإسلام السياسي إلا بشكل هامشي.

ولهذه الأسباب يبدو لنا أنه من الصعب اليوم، القبول بالنظرية القائلة بأن الشرعية السياسية في العالم العربي قد طغت عليها شرعية دينية تمنع أية اتجاهات نحو تحديث السلطة السياسية في اتجاه المزيد من مشاركة المواطنين.

وتطور العلاقة بين الدين والسياسة واحد من أهم التغيرات والتحولات التاريخية التي مرت بها الثقافات من ناحية الفكر والتعبير، وفي الواقع، فإن الثقافات وتعبيراتها تتبع نماذج واستراتيجيات مختلفة

(بايار،١٩٩٦). ومن بين هذه الاستراتيجيات الانفتاح على الخارج والمرتبط أساساً بالوجود الاستعماري، أو ممارسات النقل أو عمليات التأصيل. ولكن حتى الانفتاح واستيراد عناصر ثقافية أجنبية يقتضي بالضرورة عملية توفيق وإعادة كتابة للمخططات الثقافية الأجنبية. وهو ما يتحدث عنه بايار بقوله: "نقل معنى ممارسة ما، أو موقع أو رمز أو نص للآخر، وهو ما يعني بالضرورة عملية إعادة تفسير وتحوير" (بايار، ١٩٩٦: ص ٨١).

وهكذا تتبنى الشعوب وتعيد تفسير الممارسات والتعبيرات الأجنبية، وعملية إعادة اختراع هذه الإضافات الثقافية الأجنبية بشكل مستمر، وتمثلها تعطي الشخصية الثقافية المحلية صورة مختلطة.

وتظهر إعادة تملك الإضافات الخارجية بوضوح عندما ندرس الإضافات المحددة التي تخلقها كل ثقافة مع ظهور الاقتصاد والعلاقات التجارية، ويبين ظهور الرأسمالية في بلدان الأطراف كيف تستطيع هذه المؤسسة الاجتماعية التواؤم مع العلاقات الجماعية المحلية وأشكال التضامن التقليدية. وكما يقول ج.ف. بايار: " إن امتداد الطابع العالمي للاقتصاد الرأسمالي ليشمل الأطراف ليس عملية منتظمة، فهي تقوم على إحساس خاص بالوقت يرتبط عادة بمواقع محددة ومواطن تاريخية، فالرأسمالية يجب أن تتفاهم مع ذكريات الحي أو السوق أو الرؤساء أو الحي العشوائي أو البلاد" (بايار، ١٩٩٤). وفي الواقع، فإذا كانت الرأسمالية قد فرضت في أوروبا وفي بلدان أخرى تصفية العلاقات الجماعية وظهور الأفراد المرتبطين بعلاقات السوق، فإنه يبدو أن تطور الرأسمالية في الأطراف قد استطاعت أن تطوع لمصلحتها علاقات التضامن التقليدية (الجماعات العرقية والجماعات المحلية وغيرها)، وتجعلها النواة والأساس لتطورها.

وهكذا فعلى العكس مما يقول به أصحاب التيار الثقافي، فالثقافة ليست شيئاً مغلقاً وجامداً وإنما تتطور وتتحول في الزمان والمكان، وهذا التطور ينتج من الحوار ومن الاقتراض ومن التبادلات بين الثقافات المختلفة. ولا تستبعد التبادلات علاقات التبعية والرغبة في التسلط، ولكن الحوار هو أساس عملية من خلط الثقافات المختلفة في نسيج متشابك مما يجعل فكرة "قيام حضارة نقية يشترك جميع أعضائها في كل مترابط لا يمكن فصمه هو مجرد وهم لا أساس له" (شايجان،١٩٩٦).

والتيار الثقافي بفروضه الأساسية عن ثبات وعدم تغير العوالم الثقافية، يلغي قدرته على تحليل أو فهم آليات التغير في العالم الثالث، فهو لا يأخذ في الاعتبار من بين هذه التغيرات إلا تهميش بعض المناطق مثل أفريقيا والعالم العربي ويرى فيها مظاهر الفشل لمحاولة تغريب الجنوب على يد الشمال. ولكن ما القول في خبرات مناطق أخرى مثل بعض البلدان الآسيوية التي قيل لأحقاب طويلة أن عالمها الثقافي الكونفوشي لا يتقبل التنمية الاقتصادية؟ وكيف يمكن تفسير قيام أشكال قانونية وعقلانية لإدارة السياسة والاقتصاد في الكثير من بلدان العالم الثالث، وكذلك استيراد عناصر من الحداثة السياسية الغربية والنجاح النسبي لعمليات تقبلها؟ وكيف يمكن تخليل الحركات الكبرى لمقاومة أشكال التسلط السياسي والمطالبة بالديمقراطية في العالم الثالث في السنوات الأخيرة؟ فهل هي في الحقيقة حركات شعبية تحاول إلغاء هويتها الثقافية؟ إن هذه جميعاً أسئلة هامة يعجز أصحاب التيار الثقافي عن الإجابة عليها.

وعلاوة على ذلك يتوقف أصحاب التيار الثقافي أمام المشكلة الأساسية والخاصة بالبدائل للأزمة في الأطراف، ولم يهتم إلا القليلون

منهم بهذه القضية. ويقترح ج. ريست ثلاثة طرق لتخطي الحدود الحالية لمختلف مشروعات التنمية (ريست، ١٩٩٦)، وهي:

- ويقضي الطريق الأول بتحقيق النمو اللازم لإشباع الاحتياجات الأساسية للشعب (كومليو،١٩٩١). ويوصي الباحثون بالسيطرة على هياكل الإنتاج وتوجيهها نحو السلع الضرورية.
- ويستلهم الطريق الثاني ممارسات بعض الحركات الاجتماعية في الجنوب، والتي اختارت الصراع السياسي للمجتمعات المهمشة لتواجه فشل تجارب التنمية. وكما يقول ريست، "إنها قد اختارت، 'على الرغم من التنمية'، أن تنظم نفسها لتخلق أنظمة جديدة للحياة، تقع في منتصف الطريق بين التحديث مع ما يسببه من ألم، وإن كان يحقق بعض المنافع رغم كل شيء، وبين التقاليد التي يمكن استلهامها رغم الاعتراف باستحالة إعادتها إلى الحياة" (ريست، ١٩٩٦).
- أما الطريق الثالث فهو الانتقاد الراديكالي لصورة الاقتصاد المسبقة، وللمفاهيم الأصلية التي بنيت عليها فكرة التنمية.

ولا يبدو أن الاقتراحات البديلة لأصحاب التيار الثقافي قادرة على خلق محاور للتدخل من أجل بناء استراتيجيات مختلفة للتنمية الاجتماعية. صحيح انهم يقترحون مجالات للتفكير، ولكنهم لا يقترحون بدائل ملموسة. ويعترف ريست بصعوبة إعطاء مضمون ملموس لمشروعه (ريست، ١٩٩٦). وفي الواقع فإن اقتراحات أصحاب التيار الثقافي، فيما عدا إعادة توجيه هياكل التنمية ومضمونها، تبقى غير محددة، إلى جانب أن اقتراح إعادة توجيه النمو ليس جديداً تماماً، حيث إن الكثير من الباحثين قد أكدوا على ضرورة إعطاء مضمون جديد للنمو الاقتصادي في الجنوب، وذلك بعد أن تبين فشل استراتيجيات بدائل

الاستيراد في أواخر الستينات. وبصفة خاصة، تعتبر هذه الدراسات أن تنمية السوق الداخلي عن طريق إشباع الاحتياجات الأساسية لأغلبية السكان، يمكن أن تحرك آليات التراكم والنمو في بلدان الجنوب، وتقلل من تبعيتها للأسولق الدولية. وبهذا التفكير، فإن أصحاب التيار الثقافي، إذ يحاولون الابتعاد بشكل كامل عن "التنمية"، إنما يتبنون من جديد الاقتراحات الكلاسيكية لنظرية التنمية.

خاتمة

لقد كان فشل برامج التكيف هو نقطة البداية للأساس النظري لحركة انتقادية لوفاق واشنطن، فالشك في فكرة التوازن العام عند تحليل مشاكل التخلف قد اعتمد على التجديدات الجارية في مجال النظرية الاقتصادية، وظهور المساهمات الجديدة التي تحاول، عن طريق التخلي عن الافتراضات الأساسية، جعل النموذج "الفالراسي" أكثر انطباقاً وتمثيلية للواقع. وأدى التخلي عن وفاق واشنطن، والتجديد في مجال الاقتصاد السياسي إلى ظهور مفاهيم نظرية جديدة في اقتصاد التنمية والتي صنفناها تحت اسم اقتصاد التنمية لما بعد التكيف. وقد حاولنا في هذه المساهمة أن نستعرض، في صيغة انتقادية، التيارات السائدة في مجال تحليل مشاكل التنمية، وقد ميزنا، في هذا الصدد، أربعة اتجاهات. الأول منها التيار القريب من نظريات النمو المعتمد على الداخل الذي يحاول تجديد نظرية التنمية عن طريق العودة إلى أعمال الآباء المؤسسين. والتيار الثاني مؤسسي، ويهتم بصفة خاصة بعيوب السوق، ويدرس دور ووزن المؤسسات في ضبط الاقتصادات المتخلفة وسيرها. ويحاول التيار الثالث لما بعد الكينزية أن يبني استراتيجيات جديدة موجهة نحو إعادة الحيوية للطلب الداخلي، وذلك على أساس نقد الأسس التقليدية لنماذج التثبيت. أما التيار الثقافي فيعتبر أن فشل استراتيجيات التنمية هو، قبل كل شيء، فشل محاولات الشمال أن يفرض النموذج الغربي على العالم منذ حصول البلدان التابعة على الاستقلال.

وقد مكننا هذا الاستعراض الناقد للتيارات المختلفة لاقتصاد التنمية لما بعد التكيف من اكتشاف عجزها عن فهم وتفسير التطورات والتحولات الجارية في بلدان العالم الثالث. ويقتضي هذا القصور تجديد نظريات التنمية واختيار التوجهات القادرة على تحليل التحركات الجارية في

أغلب البلدان المتخلفة، وإبراز التحولات العامة التي يمر بها اقتصاد العالم الثالث، بعد تجاوز المميزات الخاصة باقتصاد كل منها. وهذا يقتضي أن يقوم الاقتصاديون بالدراسة المدققة للعلاقات المترابطة بين الأشكال الملموسة للتراكم، ولعمليات الضبط التي تسمح بالتحكم في الاختلالات، والمحافظة على التوترات دون عتبات يمكن تحملها.

Références   المراجع:

Abraham-Frois, G., 1993, *Keynes et la macroéconomie contemporaine,* Economica, 4e édition.

Akerlof, A. G., 1970, 'The Market for «Lemons»: Quality, Uncertainty and the Market Mechanism', *Quarterly Journal of Economics,* Vol. LXXXIV, No. 3, August 1970.

Akerlof, G. A., et J. L. Yellen, 1985, 'A Near-rational of the Business Cycle, With Wage and Price Inertia', *Quarterly Journal of Economics,* supplément, 100 (5).

Alchian, A. A., et H. Demsetz, 1972, 'Production, Information Costs and Economic Organisation', *American Economic Review,* Vol.62.

Amable, B. et D. Guellec, 1992, "« Les théories de la croissance endogène », *Revue d'économie politique,* No. 102, Mai-juin.

Amin, S., 1979, *Classe et nation dans l'histoire et la crise contemporaine,* Les éditions de minuit, Paris.

Amin, S., 1991, *L'empire du chaos,* Paris, L'Harmattan.

Amin, S., 1996, *Les défis de la mondialisation,* Paris, L'Harmattan.

Antonelli, G. et L. Raimondo, 1992, "« Quelques unes des contributions les plus récentes au débat théorique sur l'économie du développement », *Economie rurale,* No. 212, novembre/décembre.

Arrow, K. J., 1974, *Les limites de l'organisation,* PUF.

Artus, P., 1993,« Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse », *Revue économique,* No. 2, Mars.

Badie, B., 1987, « Etat et légitimité en monde musulman: crise de l'universalité et crise des concepts », *Annuaire de l'Afrique du Nord,* Editions du CNRS.

Balassa, B., 1971, *The Structure of Protection in Developing Countries,* Johns Hopkins University Press, Baltimore.

Balassa, B., 1978, 'Exports and Economic Growth', *Journal of Development Economics,* Vol.5, No. 2, June.

Bardhan, P., 1989, 'The New Institutionnal Economics and Development Theory: A Brief Critical Assessment', *World Development,* Vol. 17, No. 9.

Bardhan, P., 1993, 'Economics of Development and the Development of Economics', *Journal of Economic Perspectives,* Vol. 7, No. 2, Spring,

Bardhan, P., 1993, *Alternative Approaches to Development Economics,* H. Chenery et T. N. Srinivisan (editors).

Barro, R. J. et X., 1992, 'Sala-I-Martin, Public Finance in Models of Economic Growth', *Review of Economic Studies*, No. 59.

Barro, R. J. et J. W. Lee, 1994, 'Losers and Winners in Economic Growth', *Proceedings of the World Bank*, Annual conference on Development Economics 1993, Washington.

Barro, R. J., 1990, 'Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth', *Journal of Political Economy*, October.

Barro, R. J., 1991, 'Economic Growth in a Cross Section of Countries', Quarterly *Journal of Economics*, May.

Basu, K., 1984, *The Less Developed Economy: A Critique of Contemporary Theory*, Basil Blackwell, Oxford.

Baumol, W. J. et K. S. Lee, 1991, '*Contestable Markets, Trade and Development*', *The World Bank Research Observer*, Vol. 6, No. 1.

Baumol, W. J., J. C. Panzar et R. D. Willig, 1988, *Contestable Markets and the Theory of Industry Structure*, H. B. Jovanovich, San Diego.

Bayart, J. F., 1994, « L'invention paradoxale de la modernité économique », in J. F. Bayart, *La réinvention du capitalisme*, Paris, Karthala, p. 18.

Bayart, J. F., 1996, *L'illusion identitaire*, Paris, Fayard, p. 46.

Becker, G., K. M. Murphy et R. Tamura, 1990, 'Human Capital, Fertility and Economic Growth', *Journal of Political Economy*, Volume 98, October.

Belloc, B., 1987, « Quelques aspects normatifs du problème d'Akerlof », *Revue économique*, No. 1, janvier.

Ben Hammouda, H., 1993, « Développement des rapports marchands et prélèvements: une hypothèse explicative de la crise du mode d'accumulation au Burundi », *Mondes en développement*, Tome 21, No. 82.

Ben Hammouda, H., 1995, *Burundi : Histoire politique et économique d'un conflit*, L'Harmattan.

Ben Hammouda, H., 1995, *Crise, ajustement et atomisation sociale dans le monde arabe*, in S. Amin, H. Ben Hammouda et B. Founou, *Afrique et monde arabe, échec de l'insertion internationale*, Paris, L'Harmattan.

Ben Hammouda, H., 1997, *Les pensées uniques en économie*, Paris, L'Harmattan.

Bently, M. et T. Oberhofer, 1981, 'Property Rights and Economic Development', *Review of Social Economy*, No. 39.

Berthélemy, J. C., J.-G. Devezeaux de Lavergne, F. Gagey, 1991, « L'économie du développement : présentation générale », *Economie et prévision*, No. 97, p. I.

Bhagwati, J. N., 1978, *Anatomy and Consequences of Trade Control Regimes*, NBER, New York.

Binswanger, H. et M. Rosenzweig, 1984 (editors), *Contractual Arrangements, Employment and Wages in Rural Labour Markets in Asia*, New Haven, Yale University Press.

Blinder, A., 1979, *Economic Policy and the Great Stagflation*, Academic Press, New York.

Brander, J. A. et B. Spencer, 1985, 'Export Subsidies and International Market Share Rivalry', *Journal of International Economics*, No. 18.

Brander, J. A., 1981, 'Intra-industry Trade in Identical Commodities', *Journal of International Economics*, No. 11.

Brander, J. A., et P. Krugman, 1983, 'A «Reciprocal Dumping» Model of International Trade', *Journal of International Economics*, No. 13.

Brousseau, E., 1993, 'Les théories des contrats : une revue', *Revue d'économie politique*, No. 103, janvier-février.

Cahuc, P., 1993, *Le marché, loi du monde moderne, Sciences Humaines*, Hors-série No. 3, novembre-décembre.

Camau, M., 1990, *Le Maghreb, Collectif. Les régimes politiques arabes*. Paris, PUF.

Carlton, D. 1986, 'The Rigidity of Prices', *American Economic Review*, Vol. 76.

Chang, H. J., 1993, *The Political Economy of Industrial Policy*, St. Martin's Press, New York.

Cheng, T., Haggard, S. et Kang, D., 1996, *Institutions. Economic Policy and Growth in the Republic of Korea and Taïwan Province of China*, UNCTAD, Geneva, February.

Coase, R., 1937, "The Nature of the Firm', *Economica*, Vol. NS4, cet article a été traduit en français, 'La nature de la firme', *Revue française d'economie*, 1987.

Cochet, H., 1996, *Burundi: la paysannerie dans la tourmente. Eléments d'analyse sur les origines du conflit politico-ethnique*, Fondation Charles Léopold Mayer pour le progrès de l'Homme, Paris.

Coméliau, C., 1991, « Les relations Nord-Sud », *La découverte*, Paris.

Datta-Chadhuri, M., 1990, 'Market Failure and Government Failure', *Journal of Economic Perspectives*, Vol.4, No. 3.

Dupuy, J. P., F. Eymard-Duvernay, O. Favereau, A. Orléan, R. Salais et L. Thévenot, 1989, « Introduction », *Revue économique*, Vol.40, No. 2, mars.

Dutraive, V., 1993, « La firme entre transaction et contrat : Williamson épigone ou dissident de la pensée institutionnaliste »?, *Revue d'économie politique*, Vol. 103, No. 1, janvier-février.

Economie appliquée, 1990, « Approches des institutions économiques ». Vol. 43, No. 3.

Eswaran, M. et A. Kotwal, 1985, 'A Theory of Two-Tier Labour Markets in Agrarian Economies', *American Economic Review*, March.

Fall, Babacar, 1997, (sous la direction), *Ajustement structurel et emploi au Sénégal*, Dakar, CODESRIA.

Favereau, O., 1989, « Marchés internes, marchés externes », *Revue économique*, No. 2, mars.

Favereau, O., 1995, *Développement et économie des conventions*, Ph. Hugon, G. Pourcet et S. Quiers-Valette, op. cit.

Feeny, D., 1979, 'Competing Hypothesis of Underdevelopment: A Thai Case Study', *The Journal of Economic History*, No. 39.

Fontaine, J. M. et Jacmart, M. C., 1993, "La réhabilitation de la demande. Points de repères et analyses appliquées", Tiers-Monde, Tome XXXIV, No. 135, juillet-septembre.

Fontaine, J. M., 1993, « Demande et investissement dans le processus d'ajustement », *Tiers-Monde*, Tome XXXIV, No. 135, juillet-septembre.

Gillis, X., 1987, "La nature de la firme et la théorie des coûts de transaction", *Revue française d'économie*, Vol. II, No. 1.

Gordon, R. J., 1990, 'What is New Keynesian Economics', *Journal of Economic Literature*, No. 28, September.

Greenaway, D., 1987, 'The New Theories of Intra-Industry Trade', *Bulletin of Economic Research*, April.

Grellet, G., 1994, *Les politiques économiques des pays du Sud*, IEDES/PUF.

Guerrien, B., 1990, « Quelques réflexions sur institutions, organisations et histoire », *Economie appliquée*, Tome XLIII, No. 3.

Guillaumont, P., 1992, « Déclin et renouveau de l'économie du développement », *Revue française d'économie*, Vol.X, No. 1, hiver 1995.

Haggard, S., 1990, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrialising Countries*, Cornel University Press, Ithaca.

Hellier, J., 1993, « La similitude dans l'échange international : une revue critique des approches théoriques", *Revue française d'économie*, Vol. VIII, No. 1, hiver 1993.

Helpman, E., et A. Razin, 1991, (sous la direction), *International Trade and Trade Policy*, Boston, Mass., The MIT Press.

Henin, P. Y., et P. Ralle, 1994, « Les nouvelles théories de la croissance. Quelques apports pour la politique économique », *Revue économique*, Volume 44, Hors-Série.

Hirschman, A., 1964, « La stratégie du développement économique », *Editions ouvrières*, Paris.

Hugon, Ph., 1995, « Robinson ou vendredi? La rationalité économique en Afrique », *Sciences humaines*, No. 47, février, p. 11.

Hymer, S., 1976, *The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment*, MIT Press.

Katz, L., 1986, 'Efficiency Wage Theories: A Partial Evaluation', NBER *Macroeconomics Annual*.

Kellerman, L., 1992, *La dimension culturelle du développement*, Paris, L'Harmattan/UNESCO.

Krueger, A. B., et L. H. Summers, 1988, 'Efficiency Wages and the Inter Industry Wage Structure', *Economica*, Vol. 56.

Krueger, A. O., 1978, *Liberalisation Attempts and Consequences*, NBER, New York.

Krugman, P. R., 1981, 'Trade, Accumulation and Uneven Development', *Journal of Development Economics*, No. 8.

Krugman, P. R., 1990, *Rethinking International Trade*, Boston, Mass., The MIT Press.

Krugman, P. R., 1993, 'The Narrow and Broad Arguments for Free Trade', *The American Economic Review*, No. 2, May.

Krugman, P., 1993, 'Toward a Counter-counter-revolution in Development Theory', *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1992*, Washington.

Krugman, P., 1994, 'The Myth of Asias's Miracle', *Foreign Affairs*, November/December.

Krugman, P., 1995, *Development, Geography and Economic Theory*, MIT Press, Cambridge and London.

Laffont, J. J., 1987, « Le risque moral dans la relation de mandat », *Revue économique*, No. 1, janvier.

Latouche, S., 1986, *Faut-il refuser le développement ?*, Paris, PUF.

Latouche, S., 1989, *L'occidentalisation du monde*, Paris, La découverte.

Latouche, S., 1991, *La planète des naufragés, essai sur l'après-développement*, Paris, La découverte.

Little, I. M. D., T. Scitovsky et M. F. G. Scott, 1970, *Industry and Trade in Some Developing Countries*, Oxford University Press, Londres.

Lordon, F., 1991, « La redécouverte des rendements croissants », *Observations et diagnostics économiques*, No. 37, juillet.

Lucas, R. E. (Jr.), 1990, 'Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries', *American Economic Review*, Vol. 80, No. 2, May.

Lucas, R., 1988, 'On the Mechanics of Economic Development', *Journal of Monetary Economics*, No. 22.

Lundahl, M. et B. J. Ndulu, 1996, *New Directions in Development Economics. Growth, Environmental Concerns and Government in the 1990s*, London, Routledge.

Mahieu, F. R., 1990, *Les fondements de la crise économique en Afrique*. L'Harmattan, p.9.

Mahieu, F. R., 1995, « Les stratégies individuelles face à la pauvreté : Côte d'Ivoire versus Burundi », Ph. Hugon, G. Pourcet et S. Quiers-Valette (sous la direction), *L'Afrique des incertitudes*, Paris, IEDES/PUF, p. 119.

Mankiw, N. G., 1985, 'Small Menu Costs and Large Business Cycle : A Macroeconomic Model', *Quaterly Journal of Economics*, 100 (2), May.

Mantran, R., 1990, « Dynamique politique : l'évolution historique ». Collectif, *Les régimes politiques arabes*, *op. cit.*, p. 48.

Michaely, M., 1977, 'Exports and Growth : An Empirical Investigation', *Journal of Development Economics*, Vol. 4.

Mkandawire, Thandika, and Adebayo Olukoshi, 1995, Between Liberalisation and Oppression : *The Politics of Structural Adjustment in Africa*, Dakar, CODESRIA.

Myrdal, G., 1957, *Rich Land and Poor*, Harper, New York.

Nabli, M. K., 1989 et J. B. Nugent, 'The New Institutionnal Economics and its Aplicability to Development', *World Developement*, Vol. 17, No. 9.

Ndulu, B. J., 1991, Growth and Adjustment in Sub-saharan Africa, A. Chhiber et S. Fischer (editors), *Economic Reform in Sub-saharan Africa*, World Bank, Washington.

North, D. C., 1994, 'The New Institutional Economics and Development', *Forum*, No. 2, Vol. 1, May.

North, D., 1988, 'Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction', *World Development*, Vol.17, No. 9.

North, D., 1990, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge University Press.

North, D., et R. Thomas, 1973; *The Rise of the Western World. A New Economic History*, Cambridge University Press.

Ocampo, J. A., 1987, 'The Macroeconomic Effect of Import Controls. A Keynesian Analysis', *Journal of Development Economics*, No. 27.

Okun, A. M., 1981, 'Prices and Quantities : A Macroeconomic Analysis', *The Brookings Institution*, Washington.

Oman, Ch. P. et Wignaraja, G., 1991, *L'evolution de la pensee economique sur le développement depuis 1945*, Centre de développement, Paris, OCDE.

Orléan, A., 1989, « Pour une approche cognitive des conventions économiques », *Revue économique*, Vol. 40, No. 2, mars.

Orléan, A., 1991, « Logique walrassienne et incertitude et incertitude qualitative : des travaux d'Akerlof aux conventions de qualité », *Economies et sociétés, série Economia*, PE No. 14, janvier.

Orléan, A., 1991, « Logique walrassienne et incertitude qualitative : des travaux d'Akerlof et Stiglitiz aux conventions de qualité », *Economies et sociétés, série Economia*, PE, No. 14, janvier.

Orléan, A., 1994, « Vers un modèle général de la coordination économique par les conventions », in A. Orléan (sous la direction), *Analyse économique des conventions*, Paris, PUF, p.13.

P, Rosenstein-Rodan, P., 1943, 'Industrialisation of Eastern and South Eastern Europe', *Economic Journal*, Vol. 53.

Peemans, J. P., 1996, « L'utopie globalitaire », *Nouveaux cahiers de l'IUED*, No. 5, PUF.

Rist, G., 1994, (sous la direction), *La culture otage du développement ?*, Paris, L'Harmattan/EADI.

Rist, G., 1996, *Le développement, histoire d'une croyance occidentale*, Paris, Presses de Sciences politiques.

Romer, D., 1993, 'The New Keynesian Synthesis', *The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 7, No. 1, Winter.

Romer, P., 1986, 'Increasing Returns and Long-run Growth', *Journal of Political Economy*, No. 94.

Romer, P., 1990, 'Endogenous Technological Change', *Journal of Political Economy.*

Romer, P., 1993, 'Two Strategies for Economic Development: Using Ideas and Producing Ideas', *Proceedings of the World Bank*, Annual conference on development economics 1992, Washington.

Romo, H. G., 1994, « De la pensée de la CEPAL au néo-libéralisme, du néo-libéralisme au néo-structuralisme, une revue de la littérature sud américaine », *Tiers-Monde*, No. 140, octobre-décembre.

Rosenstein-Rodan, P., 1961, Notes on the 'Theory of the Big Push', H. S. Ellis et H. Wallich (editors), *Economic Development for Latin America*, St Martin's Press, New York.

Ruttan, W. et Y. Hayami, 1984, 'Toward a Theory of Induced Institutionnal Innovation', *Journal of Development Studies*, No. 20.

Salais, R., 1989, « L'analyse économique des conventions du travail », *Revue économique*, Vol. 40, No. 2, mars.

Salama, P. et J. Valier, 1990, *L'économie gangrénée*, La découverte, Paris.

Savvides, A., 1995, 'Economic Growth in Africa', *World Development*, Vol. 23, No. 3.

Shayegan, D., 1996, « Le choc des civilisations », *Esprit*, No. 4, avril, p. 41.

Solow, R., 1956, A Contribution to the Theory of Economic Growth, *Quaterly Journal of Economics*, No. 70, February.

Stiglitz, J. E. et Uy, M., 1996, 'Financial Markets, Public Policy and the East Asian Miracle', *The World Bank Research Observer*, Vol. 11, No. 2, August.

Stiglitz, J. E., 1985, 'Economics of Information and the Theory of Economic Development', *Revista de econometrica*, No. 1.

Stiglitz, J. E., 1986, 'The New Development Economics', *World Development*, Vol. 14, No. 2.

Stiglitz, J. E., 1987, 'The Causes and Consequences of the Dependence of Quality on Price', Journal of Economic Literature, Vol. XXV, March.

Stiglitz, J. E., 1988, 'Economic Organisation, Information, and Development', H. Chenery et T. N. Srinivasan (editors), Handbook of Development Economics, Vol. 1, Elsevier Science Publishers, Amsterdam.

Stiglitz, J. E., 1994, 'The Role of State in Financial Markets', Proceedings of the World Bank, Annual Conference on Development Economics 1993, Washington.

Stiglitz, J. E., 1996, 'Some Lessons from the East Asian Miracle', The World Bank Research Observer, Vol. 11, No. 2, August.

Stiglitz, J. E., 1997, 'The Role of Government in Economic Development', M. Bruno et B. Pleskovic (editors), Annual World Bank Conference on Development Economics 1996, The World Bank, Washington.

Taylor, J. B., 1980, 'Aggregate Dynamics and Staggered Contracts', Journal of Political Economy, Vol. 88.

Taylor, L., 1981, 'IS/LM in the Topics: Diagrammatis of the New Structuralist Macro Critique', W. R. Cline et S. Weintraub (editors), Economic Stabilization in Developing Countries, The Brookings Institution, Washington.

Taylor, L., 1988, Varieties of Stabilization Experience. Towards Sensible Macroeconomics in the Third World, Oxford, WIDER/Clarendon Press.

Taylor, L., 1991, 'Distribution, Inflation and Growth. Lectures on Structuralist Macroeconomic Theory', The MIT Press, Cambridge, Massachussets.

Toye, J., 1987, "Théorie et expérience du développement. Questions pour le futur", L. Emmerji (sous la direction), Les politiques de développement et la crise des années 80, Paris, OCDE.

Tshibaka, Tshikala, 1998, (editor), Structural Adjustment and Agriculture in Africa, Dakar, CODESRIA.

Villé, Ph. De, 1990, Comportements concurrentiels et équilibre général : de la nécessité des institutions, Economie appliquée, No. 3.

Willamson, O. E., 1985, 'The Economic Institutions of Capitalism', The Free Press, New York.

Williamson, O. E., 1975, 'Markets and Hierarchies : Analysis and Antitrust Implications', The Free Press, New York.

Yong, H., 1994, "Economie néo-institutionnelle et développement. Une analyse synthétique", Revue d'économie du développement, No. 4.

قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية

(١٩٩٧-٢٠٠٠)

١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧

٢- لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨

٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨

٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨

٥- وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨

٦- أبوسيف يوسف وآخرون ، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.

٧- ابراهيم برعى ، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩

٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، ١٩٩٠

٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ، ١٩٩٠

١١- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ، ١٩٩٠

١٢- محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل ببلاد النفط ، ١٩٩١

١٣- الفت الروبى ، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١

١٤- محمد على دوس ، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الافريقى ، ١٩٩١

١٥- أحمد نبيل الهلالي وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشــتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مــع دار عيبال بدمشق) ، ١٩٩٢
١٧- سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية ، ١٩٩٢
١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢
١٩- جويل بنين، زكارى اوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمــة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢
٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلســطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراســات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.
٢٢- ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.
٢٣- أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبــار ، ١٩٩٢.
٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خزف ، ١٩٩٣
٢٦- دارام جاى،(تحرير) ، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب ترجمة /مبـــارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣،
٢٧- مايكل دراكوه (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مــع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا١٩٩٤،
٢٨- عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول ، ١٩٩٤.
٢٩- نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأميــن ، ١٩٩٤.

٣٠- آمال سعد زغلول ،دور الحركة الشعبية فى حرب السويس ، ١٩٩٤.

٣١- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤،

٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان ، ١٩٩٤

٣٣- حلمى شعراوى وعيسى شيفجى ، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤

٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤

٣٥- جودة عبد الخالق (تحرير) ، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤

٣٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ،التحالفات السياسية فى مصر، ١٩٩٤

٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٨- عبد الغفار أحمد ،السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥

٣٩- بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون،. ١٩٩٥ .

٤٠- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.

٤١- سمير أمين (تحرير) ،المجتمع والدولة :حالة لبنان ، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦،

٤٢- مصطفى كامل السيد(تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣- سيد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦

٤٤- عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى ، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.

٤٥- جويل بنين ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى

، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،

٤٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، الجمعيات الأهليـــة وأزمـــة التنميـــة الاقتصاديـــة والإجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .

٤٧- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع :حالة المشرق العربى نشر مشـــترك مع دار مدبولى ١٩٩٧..

٤٨- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع : حالة المغرب العربى نشر مشترك مـع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .

٤٩- كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية ، نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨.

٥٠- عبد الغفار شكر (تحرير) ،اليسار العربى وقضايـــا المســتقبل ١٩٩٨.نشـــر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٨ .

٥١- عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشـر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٢٥ - محمد أبو مندور وأخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.

٥٣- عبد الغفار آحمد (تحرير) ، ادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نـــار وآخـــرون، ١٩٩٨.

٥٤ - لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥ - لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩

٥٦ - أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مـــع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٧ - محمود عودة، (إشراف) الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩

٥٨ - محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضـــاع الاقتصاديـــة

والاجتماعية، ١٩٩٩.
٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن لعربى، نشر مشـــترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة-وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٠- عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فـــى الوطـــن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦١-عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشـترك مع المركز القومى للثقافة والطفل- ١٩٩٩.
٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية :نشـــر مشـــترك مـــع دار الأمين، ١٩٩٩

كراسات المركز

٦٣- احمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ، ١٩٨٨
٦٤- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨
٦٥- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
٦٦- العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
٦٧- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعةومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦٨- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠
٦٩- نادر فرجانى ، الأزمة العربية الكبرى
٧٠- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، ٢٠٠٠
٧١- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، ٢٠٠٠

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول ، الجيش والعسكرية فى أفريقيا ، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمى أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا ، ١٩٩٢
٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣ .

٦- م. مامداني ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية في أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويري ، التكيف الهيكلي والأزمة الزراعية في أفريقيا .
٨- مومار ديوب ، ممارودييوف ، تداول السلطة السايسية وآلياتها في افريقيا
٩- آرشي مافيجي، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة في أفريقيا ، ١٩٩٣
١٠- سليمان بشير دياني،المسألة الثقافية في أفريقيا
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير في أفريقيا، ١٩٩٩
١٣- أمينة ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية في أفريقيا،١٩٩٩.
١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي: منظورات أفريقية؛ ١٩٩٩.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا : دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية في الجامعات الأفريقية
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة في أفريقيا
٦- دعم حيوية الجامعة الافريقية في التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية في أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا
٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية
١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في

أفريقيا.

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا ب-

ب-سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا

٢- دراسة حالة فى أوغندا

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة

٤- المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية

٥- دراسة حالة فى جامبيا

٦- دراسة حالة فى أثيوبي

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة

٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء فى المجتمعات المحلية .

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية

٦- إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الحادى عشر ١٩٩٨

٢- نشرة المجلس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) مـــن العدد الأول ابريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والثلاثين ، أكتوبر ١٩٩٨

٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية

من العدد الأول إلى العدد الحادى والثلاثون، ديسمبر ١٩٩٩

٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ٩٧١٩

تحت الطبع

* سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة فى الوطن العربى: حالة السودان ، بلدان الخليج .

* عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات .

* الحريات الفكرية والأكاديمية : أعمال ندوة مهداه إلى لنبيل الهلالى .

* التعليم العالى والتنمية

* المجتمع المدنى فى مواجهة سياسات الإفقار.

* المرأة فى القطاع غير الرسمي.



CODESRIA

Série Etats de la litterature
n° 1-1998

Les théories du post-ajustement

Quelques pistes de recherche pour les économies africaines



Hakim Ben Hammouda

